أصحاب النار ومصيرهم

في الكتاب والسنة وآراء الفرق الإسلامية

تأليف

سعيد عبد اللطيف فودة

دار الفتح للدراسات والنشر

أصحاب النار ومصيرهم في الكتاب والسنة وآراء الفرق الإسلامية

تأليف
سعيد عبد اللطيف فودة

دار الفتح للدراسات والنشر

PEOPLE OF THE FIRE

AND THEIR OUTCOME

In the Holy Qur'an and Prophetic Tradition
and the Opinion of the Islamic Schools

By: Saeed Abdullatif Foudah

هذا الكتاب

دراسة عقَدية مقارنة تـتناول بيانَ مصطلح قرآني، هو (أصحاب النار) أو (أهل النار)، على مَن يُطلَق، وما هو مصير أصحابه. يتناول الكتاب بالبحث النصوص الشرعية من الآيات والأحاديث، مبيَّـنةَ الدلالات، مع شواهد من كلام المفسِّرين والشرّاح.

ثم يتناول تقريرَ مذهب أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية في هذه القضية، وبيانَ دلائلهم فيها، ثم يشرح مذاهب الفرق الإسلامية الأخرى، ويوثقها من مصادرها القديمة والحديثة، ويقارن بينها، كالخوارج والإباضية والمرجئة والجهمية والمعتزلة والزيدية والشيعة الإمامية، على اختلاف اتجاهات تلك الفِرَق عبر العصور. ثم يتناول رأيين خطيرين في الموضوع هما: رأي الشيخ محيي الدين ابن العربي، ورأي الشيخ ابن تيمية، ويحرّرهما تحريراً وافياً ويبيّن مناحي الاتفاق والافتراق بينهما.

ويُعد هذا الكتاب أولَ دراسة جامعة لأطراف هذا الموضوع، ويتميّز بالرجوع إلى أقدم المصادر في توثيق الآراء والمذاهب، مع ربطها بالبحوث المعاصرة، ثم تناولها بالتحليل العميق والمناقشة، والإشارة إلى الأصول التي اعتمدت عليها كل فرقة في موقفها ورأيها، وتحرير بعض المباحث المهمة التي لم تـتوفّر على تحريرها أية دراساتٍ سابقة.





هاتف ١٩٩ ٤٦ ٤٦ (٠٠٩٦٢٦)
فاكس ٠١ ٦٢ ٥١٥ (٠٠٩٦٢٦)
ص.ب ١٨٣٤٧٩ عمّان ١١١١٨ الأردن
info@alfathonline.com



دار الفتح للدراسات والنشر
www.alfathonline.com

أصحاب النار ومصيرهم

في الكتاب والسنة

وآراء الفرق الإسلامية

◻ أصحاب النار ومصيرهم في الكتاب والسنة وآراء الفرق الإسلامية

تأليف : سعيد عبد اللطيف فودة

الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

قياس القطع: ١٧×٢٤

الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨-٩٩٥٧-٢٣-٠٩٢-٠ :ISBN

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : ٢٣٠٥/ ٧/ ٢٠٠٨



دار الفتح للدراسات والنشر

هاتف ١٩٩ ٤٦ ٤٦ ٦ (٠٠٩٦٢)

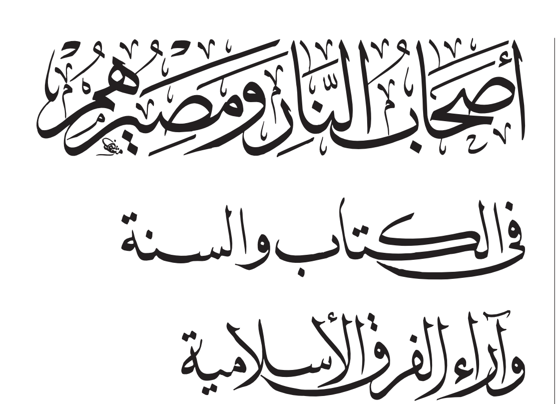
فاكس ٦٢٠١ ٥١٥ (٠٠٩٦٢٦)

جوال ٤٦٧ ٩٢٥ ٧٧٧ (٠٠٩٦٢)

ص.ب ١٨٣٤٧٩ عمّان ١١١١٨ الأردن

البريد الإلكتروني: info@alfathonline.com

الموقع على شبكة الإنترنت: www.alfathonline.com



PEOPLE OF THE FIRE AND THEIR OUTCOME

In the Holy Qur'an and Prophetic Tradition and the Opinion of the Islamic Schools

تأليف

سعيد عبد اللطيف فودة



2 0 0 8

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين. وبعد،

فلما كان علم التوحيد منقسماً إلى الإلهيات والنبوات، والسمعيات المشتملة على اليوم الآخر، والبعث والمعاد، والحياة الآخرة. وكان موقف أكثر الفرق الإسلامية في أكثر مسائل الإلهيات والنبوات مشهوراً، فقد أحببت أن أخوضَ في توضيح مسألة من المسائل السمعية التي رأيت أنها لم تأخذ حقها بعدُ من البحث والتحليل، والكشف عن الأسس التي اعتمد عليها رؤوس الفرق الإسلامية عندما اتخذوا موقفهم منها، وهذه المسألة هي مصير أهل النار كما وردت تسميتهم بذلك في القرآن في بعض المواضع، وفي السنة في العديد من الأحاديث، أو مصير أصحاب النار كما ورد تسميتهم في القرآن في أغلب المواضع.

وكان القصد من هذا البحث أن نُبيِّـن مَن هم (أهل النار) أو (أصحاب النار) في رأي أهمِّ الفرق الإسلامية، وأصحاب الآراء في الإسلام، ثم نبين ما هو حكم هؤلاء في أصحاب النار أو أهلها.

وقد حاولنا أن نعتمد في ذكر آراء الناس في هذه المسألة على كتبهم إن وجدت، وفي حال لم توجد لهم كتب كالجهمية أو الخوارج القدماء، فقد حاولنا أن نعتمد على

أوثق المراجع التي نقلت آراءهم، مع المقارنة ليساعدنا هذا على كشف التحريف في نسبة الآراء إليهم إن كان ذلك.

وقد كانت الخطة معينةً لازمةً لعنوان البحث، وإن كان تطبيقها والعمل بناءً عليها قد أخذ مني جهداً كبيراً، فقد استقريت الآيات القرآنية، وعلقت على ما لم يكن واضحاً في الدلالة منها على المعنى تعليقاً مختصراً موجزاً كافياً للمراد، إما بكلام مباشر مني، أو بالاستعانة ببعض المفسرين المعترف لهم في هذا العلم.

ولما كانت الأحاديث الواردة في هذا الباب عديدةً، وينتج عن عملية استقرائها تطويلٌ كبير في البحث؛ فقد اكتفيت بذكر بعض أهم الأحاديث التي تتكلم مباشرةً عن هذا الموضوع، وعلقت عليها باختصار. ثم شرعتُ باستقراء آراء الفرق الإسلامية وأصحاب الآراء والمذاهب العقائدية بناءً على المنهج المذكور.

وقد تعرضت في أثنـاء ذلك إلى ذكر بعض المسائل المتفرعة كتحقيق رأي أحد العلماء، أو بيان شخصية ذات اشتباه، وقد استلزم ذلك أن أرجع إلى كتب عديدة حديثية وتاريخية وتراجم رجال.

وقد لخصت في آخر كل مبحثٍ ما توصلت إليه من الآراء بعبارةٍ واضحةٍ موجزة.

والبحث في هذا الموضوع سيكشف عن العديد من الأسس التي قامت عليها الآراء والمذاهب، والتي ربما تخفى على كثير من الباحثين في العقائد والفرق.

وندعو الله تعالى أن نكون من الموفقين في هذا البحث، وأن ينفع الله تعالى به عبادَه دنيا وأخرى. وعلى الله التكلان وهو المستعان.

كتبه

سعيد بن عبد اللطيف فودة

وليس لنا إلى غير الله تعالى حاجةٌ ولا مذهَب

الفصل الأول

أصحاب النار في الأدلة النقلية

سنبحث في هذا الفصل ـ بإذن الله تعالى ـ في آيات القرآن الكريم، لنتبين عن طريق النظر في كتاب الله تعالى من هم أهل النار، ومن هم أصحاب النار، ثم لنعرف ما الحكم الثابت في القرآن لهم.

وبعد أن ننتهي من النظر في القرآن العزيز، سنبحث في السنة النبوية لننظر في أهم الأحاديث التي تكلمت عن أهل النار، أو أصحاب النار، ونتأمل فيها لنعرف الحكم الذي أثبتته الأحاديث الشريفة لأصحاب النار.

وبذلك يكون هذا الفصل مشتملاً على مبحثين:

المبحث الأول: أصحاب النار وحكمهم في القرآن الكريم، وفي نهايته خاتمةٌ فيها خلاصة.

المبحث الثاني: أصحاب النار وحكمهم في السنة النبوية المشرَّفة، وفي آخره خاتمةٌ فيها خلاصة.

❊ ❊ ❊

المبحث الأول
أصحابُ النار
وحكمُهم في القرآن الكريم

سنشرع الآنَ في ذكر آيات القرآن الكريم التي تتعلق بأصحاب النار (أهل النار)، ونتأمل في سياق كل آيةٍ ودلالتها اللغوية باختصار، لنتوصل إلى إدراك حكم القرآن فيهم. وسنعتمد على أقوال بعض المفسرين التي ترشدنا إلى تفسير الآية بحسب النظر الصحيح، غير المعتمِد على تعصُّبٍ ولا تحكُّم.

الآيـة الأولى:

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩].

هذه الآية نصٌّ في الكفّار والمكذّبين، فهم خالدون في النار لا يخرجون منها.

قال الإمام ابنُ جريـر الطبري: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ يعني أهلها الذين هم أهلها دون غيرهم، المخلَّدون فيها أبداً إلى غير أمدٍ ولا نهاية، كما حدّثنا به عقبة بن سنان البصري قال: حدّثنا غسان بن مضر قال: حدثنا سعيد بن يزيد (ح) وحدّثنا سوار بن عبد الله العنبري قال: حدّثنا بشر بن المفضل قال: حدّثنا أبو مسلمة سعيد بن يزيد (ح) وحدثني يعقوب بن إبراهيم وأبو بكر بن عون قالا: حدّثنا إسماعيل بن

علية، عن سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخُدْريِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «أمّا أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكنّ أقواماً أصابتهم النار بخطاياهم أو بذنوبهم فأماتتهم إماتةً حتى إذا صاروا فحماً أُذِنَ في الشفاعة»[١]. انتهى[٢].

لاحظ أن كلام الإمام الطبري منصبٌّ أساساً على الكفار الذين هم خالدون لا يخرجون من النار، وهم المقصودون بقوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

ولكنّ ظاهرَ الحديث الذي ذكره الطبري، أو القِسمَ الذي ذكره منه، متوجِّـهٌ على أصحاب الكبائر، والمفهوم من الآية أن المراد بها المكذّبون بالآيات، وأصحاب المعاصي والكبائر لا يقال عليهم إنهم مكذبون.

ثم إن في آخر الحديث الذي ذكره الطبري أنهم بعد أن يصيروا فحماً يُـؤذَن بالشفاعة لهم، ولا يؤذن بالشفاعة للكفار، ففي جعل هذا الحديث وارداً في معنى الآية إشكالٌ غير خافٍ.

ولكنا نفهم من الحديث ومن الآية ما يأتي: أن أصحابَ الخطايا أو الذنوب ـ ما سوى الكفر ـ يُـؤذن بالشفاعة لهم كما يفهم من الحديث، وأما أصحاب الكفر فهم خالدون في النار، كما يفهم من الآية، فلا يوجد تعارضٌ بناءً على هذا المعنى.

---

(١) أخرجه بنحوه مسلم (برقم ٢٧١) في باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، ورواه ابن ماجه (برقم ٤٣٠٩) في باب ذكر الشفاعة، وابن حبان (١: ٤١١ برقم ١٨٤) في ذكر الإخبار بأنهم يعودون بِيضاً بعد أن كانوا فحماً يرش أهل الجنة عليهم الماء.

(٢) «تفسير الطبري» (١: ٢٤٨).

وقد يُـتوهَّم وجودُ إشكالٍ في الحديث، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «أما أهل النار الذين هم أهلها»، فالمتبادر إلى الأذهان أنّ هذا الإطلاق لا يُـقال إلا على الكفار، ولا يُـقال على أصحاب الذنوب، ولكنا نجده هنا أطلق عليهم؟ إلا إذا لوحظ فيه التغليظ، فيصح، أو يكون الاستثناء منقطعاً فلا يكونون مندرجين أصلاً في قوله عليه الصلاة والسلام: «أهل النار الذين هم أهلها»، وهذا هو الأظهر.

الآيـة الثانية:

قال الله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١].

قد تبين في تفاسير العلماء من أهل السنة لهذه الآية أنّ المقصودَ منها أنّ مَن كفر وأحاطت به سيئاته فهو خالدٌ في النار لا يَخرُجُ منها، وليس مجرَّدَ مَن عصى الله تعالى كما ذهب إليه الخوارج كالإباضية والمعتزلة ومَن سار على نهجهم.

ويمكن أن يكون المرادُ أنّ من عصى إلى درجةِ أنّ الخطيئةَ أحاطت به، أي بنفسه وجوارحه؛ فإنه يكون قد وصل إلى الكفر، فهذا هو الذي يُحكم عليه بالخلود في النار.

وأما أن يقال إن الآية دليلٌ على أن مجرد من أخطأ فإنه يكون خالداً في النار كما ذهب إليه الخوارج والمعتزلة ومن تبعهم؛ فإنّ هذا انحرافٌ عن المعنى الظاهر للآية!

قال الإمام الرازيّ[1]: «الثاني: أنا لا نفسِّر إحاطةَ الخطيئة بكونها كبيرةً بل نفسّرها بأن يكون ظاهره وباطنه موصوفاً بالمعصية، وذلك إنما يتحقق في حق الكافر الذي

(١) «التفسير الكبير» (٣: ١٤٨).

يكون عاصياً لله بقلبـه ولسانـه وجوارحه، فأما المسلم الذي يكـون مطيعـاً لله بقلبه ولسانه ويكون عاصياً لله تعالى ببعض أعضائه دون البعض فههنا لا تتحقق إحاطة الخطيئة بالعبد، ولا شكَّ أن تفسيرَ الإحاطة بما ذكرناه أَولى؛ لأن الجسم إذا مسَّ بعض أجزاء جسم آخر دون بعض، لا يقال إنه محيطٌ به، وعند هذا يظهر أنه لا تتحقق إحاطة الخطيئة بالعبد إلا إذا كان كافراً.

إذا ثبت هذا فنقول: قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ [البقرة: ٨١] يقتضي أنّ أصحابَ النار ليسوا إلا هم، وذلك يقتضي أن لا يكون صاحبُ الكبيرة من أهل النار[١].

الثالث: أن قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ يقتضي كونهم في النار في الحال، وذلك باطل، فوجب حمله على أنهم يستحقون النار، ونحن نقول بموجبه، لكن النزاعَ في أنه تعالى هل يعفو عن هذا الحق، وهذا أول المسألة.

ولنختم الكلامَ في هذه الآيةِ بقاعدةٍ فقهية، وهي: أن الشرطَ ههنا أمران؛ أحدهما: اكتساب السيئة، والثاني: إحاطة تلك السيئة بالعبد، والجزاء المعلَّق على وجود الشرطين لا يوجد عند حصول أحدهما». انتهى.

وهذا كلامٌ محَـقَّـقٌ، وقد وافقه عليه غيرُه من أئمة أهل السنة، فليَرجع إلى أقوال المفسِّرين مَن شاء.

---

(١) وقد يُقال إن قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ أي من تحقق فيهم أنهم أصحاب النار على أكمل وجه، وهذا لا يكون إلا في الكفار ونحوهم، أما من صحب النار مدة محدودة فلا يتحقق فيه صحبة النار على أكمل وجه، فلا يراد عند الإطلاق، فالمراد هنا الفرد الكامل من أصحاب النار، والله أعلم.

الآيـة الثالثة:

قال الله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَـٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

هذه الآية نصٌّ في الذين يرتدّون عن دينهم فيكفرون بعدما كانوا مسلمين، ويموتون وهم كفار؛ فهؤلاء يخلدون في النار بلا ريب.

قال الإمام الطبري: «وقوله: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ يقول من يرجع عن دينه دين الإسلام فيمت وهو كافر فيمت قبل أن يتوب من كفره فهم الذين حبطت أعمالهم، يعني بقوله: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ﴾ بطلت وذهبت، وبُطُولُها: ذهابُ ثوابها وبُطُولُ الأجرِ عليها والجزاءِ في دار الدنيا والآخرة.

وقوله: ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ يعني الذين ارتدوا عن دينهم فماتوا على كفرهم هم أهل النار المخلَّدون فيها، وإنما جعلهم أهلها لأنهم لا يخرجون منها فهم سكانها المقيمون فيها، كما يقال: هؤلاء أهلُ محلّة كذا، يعني: سكَانُها المقيمون فيها، ويعني بقوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ هم فيها لابثون لُبثاً من غير أمد ولا نهاية». انتهى[1].

---

(١) «تفسير الطبري» (٢: ٣٥٥).

الآيـة الرابعة:

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

هذه الآية نصٌّ كما ترى في الكفار، وهم خالدون في النار.

قال الإمام الطبري: «﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ يعني تعالى ذكرُه بذلك هؤلاء الذين كفروا. أصحاب النار: أهل النار الذين يخلدون فيها، يعني في نار جهنم، دون غيرهم من أهل الإيمان، إلى غير غايةٍ ولا نهايةٍ أبداً»[1]. انتهى.

الآيـة الخامسة:

قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

قال الإمام الرازي: «واعلم أن قوله: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ دليلٌ قاطعٌ في أن الخلود لا يكون إلا للكافر؛ لأنّ قوله: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ يفيد الحصر فيمن عاد إلى قول الكافر، وكذلك قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ يفيد الحصر.

---

(١) «تفسير الطبري» (٣: ٢٣).

وهذا يدل على أن كونَه صاحب النار[١] وكونَه خالداً في النار لا يحصل إلا في الكفار، أقصى ما في الباب أنّا خالفنا هذا الظاهر وأدخلنا سائرَ الكفار فيه، لكنه يبقى على ظاهره في صاحب الكبيرة.

فتأمل في هذه المواضع؛ وذلك أن مذهبنا أن صاحبَ الكبيرة إذا كان مؤمناً بالله ورسوله يجوز في حقه أن يعفوَ الله عنه، ويجوز أن يعاقبَه الله، وأمره في البابين موكَلٌ إلى الله، ثم بتقدير أن يعاقبَه الله فإنه لا يخلد في النار، بل يُخرجه منها، والله تعالى بيّن صحةَ هذا المذهب في هذه الآيات بقوله: ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ على جواز العفو في حق صاحب الكبيرة على ما بيناه.

ثم قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ يدل على أنّ بتقدير أنْ يدخله الله النار، لكنه لا يخلده فيها؛ لأن الخلودَ مختصٌّ بالكفار لا بأهل الإيمان، وهذا بيانٌ شريف وتفسيرٌ حسن». انتهى[٢].

هذه الآية فيها حكم على الذين ينكرون الفرقَ بين حكم الربا وحكم البيع، ويعارضون حكمَ الله تعالى فيقولون إنما البيعُ مثل الربا، وهم يعلمون أن البيعَ أحله الله وأن الربا قد حرّمه الله تعالى، فهؤلاء مَن أصرَّ منهم على هذا القول فإنه من أصحاب النار الذين يخلدون فيها.

قال الإمامُ النسَفي: «ومَن عاد إلى استحلال الربا عن الزجاج أو إلى الربا مستحلاً ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾؛ لأنهم بالاستحلال صاروا كافرين؛ لأنّ

(١) كونه من أصحاب النار، لا يشترط فيه أن يكون كافراً، بل يمكن أن يكون عاصياً فاسقاً، والصحبة ليس من شرطها الدوام إلى الأبد.

(٢) «التفسير الكبير» (٤: ١٠٣).

من أحلّ ما حرّم الله عز وجل فهو كافر، فإذا استحقَّ الخلودَ بهذا تبيّن أنه لا تعلُّقَ للمعتزلة بهذه الآية في تخليد الفُسّاق». انتهى(١).

الآيـة السادسة:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۚ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٦].

وهذه الآيةُ نصٌّ في الكفار أنهم خالدون في النار.

قال الإمامُ الطبَري: «وإنما خصَّ أولادَه وأموالَه لأنّ أولادَ الرجل أقربُ أنسبائه إليه، وهو على ماله أقربُ منه على مال غيره، وأمرُه فيه أجوزُ من أمره في مال غيره، فإذا لم يُغنِ عنه ولدُه لصلبه ومالُه الذي هو نافذُ الأمر فيه فغيرُ ذلك من أقربائه وسائر أنسبائه وأموالهم أبعدُ من أن تغني عنه من الله شيئاً.

ثم أخبر جلَّ ثناؤه أنهم هم أهل النار الذين هم أهلُها بقوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾، وإنما جعلهم أصحابها لأنهم أهلُها الذين لا يخرجون منها ولا يفارقونها كصاحبِ الرجل الذي لا يفارقه وقرينِه الذي لا يزايله.

ثم وكّد ذلك بإخباره عنهم أنهم فيها خالدون، صحبتُهم إياها صحبةٌ لا انقطاعَ لها، إذ كان من الأشياء ما يفارق صاحبَه في بعض الأحوال ويزايله في بعض الأوقات، وليس كذلكَ صحبةُ الذين كفروا النارَ التي أُصلُوها، ولكنها صحبةٌ دائمةٌ لا نهايةَ لها ولا انقطاعَ، نعوذُ بالله منها ومما قرَّب منها من قولٍ وعمل». انتهى(٢).

(١) «تفسير النسفي» (١: ١٣٤).

(٢) «تفسير الطبري» (٤: ٥٨).

قال الإمام الرازي: «واحتجَّ أصحابُنا بهذه الآية على أن فسّاقَ أهل الصلاة لا يبقون في النار أبداً، فقالوا: قولُه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ كلمةٌ تفيد الحصر؛ فإنه يقال: أولئك أصحابُ زيدٍ لا غيرُهم، وهم المنتفعون به لا غيرهم، ولما أفادت هذه الكلمةُ معنى الحصر ثبتَ أن الخلودَ في النار ليس إلا للكافر». انتهى[1].

الآيـة السابعة:

قال الله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٢٩].

في هذه الآية إطلاقُ اسم أصحاب النار على مَنِ ارتكب معصيةً ولم يكفُر بالله تعالى، فهذا الذي يَـقتل يكون ظالماً، وهو من أصحاب النار لإثمه بهذه المعصية. والقتلُ عند أهل السنة لا يُخرِج العبدَ من الإيمان، إذن بعضُ أصحاب النار ليسوا من الكفار، ولاحظْ هنا أنه لم يَرِدْ في الآية الحكمُ عليه بأنه خالدٌ في النار، إذن من ارتكب مجرَّدَ الإثم ولم يكفُر بالله ولم يعارِضْه في حكمه بأن أنكره، فهذا وإنْ كان من أصحاب النار إلا أنه لا يُقال عليه إنه من الخالدين.

قال الإمام القرطبي: «﴿فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ دليلٌ على أنهم كانوا في ذلك الوقت مكلَّفِـين قد لحقهم الوعدُ والوعيد، وقد استُـدِلَّ بقولِ هابيل لأخيه قابيل: ﴿فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ على أنه كان كافراً، لأنّ لفظَ أصحاب النار إنما ورد في الكفّار حيثُ وقعَ في القرآن، وهذا مردودٌ هنا بما ذكرناه عن أهل العلم في تأويل الآية ومعنى ﴿مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ مدةَ كونِك فيها، والله أعلم». انتهى[2].

---

(١) «التفسير الكبير» (٨: ١٦٩).

(٢) «تفسير القرطبي» (٦: ١٣٨).

الآيـة الثامنة:

قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٦].

التكذيبُ بالآياتِ كفرٌ بالله تعالى يستحقُّ الخلودَ في النارِ فاعلُه.

قال الإمام الرازي: «﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ وقد تمسّك أصحابنا بهذه الآية على أن الفاسقَ من أهل الصلاة لا يبقى مخلَّداً في النار؛ لأنه تعالى بيّن أنّ المكذبين بآياتِ الله والمستكبرين عن قبولها هم الذين يبقون مخلَّدين في النار، وكلمة ﴿هُمۡ﴾ تفيد الحصرَ، فذلك يقتضي أنّ من لا يكون موصوفاً بذلك التكذيب والاستكبار لا يبقى مخلَّداً في النار، والله أعلم». انتهى[1].

الآيـة التاسعة:

قال الله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤].

ليس في هذه الآية بحدِّ ذاتها ما يشيرُ إلى أنّ المقصودَ بأصحاب النار هنا الكفارُ أو العصاةُ فقط، مع أن مقابلتهم بالمؤمنين ترجّح جانبَ إرادة الكفار.

قال الإمام الرازي: «اعلم أنه تعالى لما شرح وعيدَ الكفار وثوابَ أهل الإيمان والطاعات، أتبعه بذكر المناظرات التي تدور بين الفريقَين، وهي الأحوالُ التي ذكرها في هذه الآية، واعلم أنه تعالى لما ذكر في الآية المتقدمة قوله: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ

---

(١) «التفسير الكبير» (١٤: ٥٨).

أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] دلَّ ذلك على أنهم استقروا في الجنة في وقتِ هذا النداء، فلما قال بعده: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ دلَّ ذلك على أن هذا النداء إنما حصل بعد الاستقرار. قال ابن عباس: ﴿وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا﴾ في الدنيا من الثواب ﴿حَقّٗا﴾، ﴿فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ﴾ من العقاب ﴿حَقّٗا﴾؟ والغرض من هذا السؤال إظهارُ أنه وصل إلى السعاداتِ الكاملةِ وإيقاعِ الحزنِ في قلبِ العدو». انتهى[1].

ومن الواضح أنه بعدَ الاستقرار لا يبقى في النار إلا أهلُها الخالدون فيها، وهم: الكفّار.

الآيــة العاشرة:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُواْ رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ * أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمۡتُمۡ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحۡمَةٍۚ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ * وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ * ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٤٧-٥١].

المقصودُ هنا أصحابُ الأعراف، إذ صُرِفت أبصارُهم تلقاءَ أصحاب النار، فاستعاذوا بالله منها.

---

(١) «التفسير الكبير» (١٤: ٦٩).

الظاهرُ من ردِّ أصحابِ الجنة هنا أن المرادَ بأصحابِ النار: الكفارُ، ويفهم هذا أيضاً من قولهم: ﴿حَرَّمَهَا﴾، المفيد للمنع الدائم.

الآيـة الحاديةَ عشرةَ:

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [يونس: ٢٧].

والمقصودُ بالسيئات هنا الشرك، ولذلك أطلق عليهم الحكمَ بالخلود في النار.

قال الطبري: «يقول تعالى ذكرُه: والذين عملوا السيئات في الدنيا فعصوا الله فيها وكفروا به وبرسوله». انتهى.

وقال القرطبي: «أي عملوا المعاصي، وقيل: الشرك». انتهى.

قال العلّامة الآلوسي: «واحتجّت الوعيدية بهذه الآية على قولهم الفاسد بخلود أهل الكبائر، وأُجيبَ بأنّ السيئاتِ شاملةٌ للكفرِ وسائرِ المعاصي، وقد قامت الأدلةُ على أنه لا خلودَ لأصحاب المعاصي، فخُصِّصت الآية بمَن عداهم. وأيضاً قد يقال إنهم داخلون في الذين أحسنوا بناءً على ما أخرج ابنُ جرير وابن المنذر وغيرهما عن ابن عباس وأبو الشيخ عن قتادة أنهم الذين شهدوا أن لا إله إلا الله، أي المؤمنون مطلقاً، فلا يدخلون في القسم الآخر لتنافي الـحُـكمَين. وقيل: إن (ال) في السيئات للاستغراق، فالمرادُ مَن عَمِلَ جميعَ ذلك، والقولُ بخلوده في النار مجمَعٌ عليه، وليس بذاك». انتهى[1].

---

(١) «روح المعاني» (١١: ١٠٦).

الآيـة الثانيةَ عشرةَ:

قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الرعد: ٥].

منكرُ البعثِ كافرٌ بالله تعالى، وهذا لا بدَّ أن يكون خالداً في النار.

قال الإمام الرازي: «**المسألة الأولى**: اعلم أنه تعالى لما ذكر الدلائلَ القاهرةَ على ما يُحتاج إليه في معرفةِ المبدأ ذكر بعدَه مسألةَ المعاد فقال: ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ﴾، وفيه أقوال:

القول الأول: قال ابنُ عباسٍ رضيَ الله عنهما: إن تعجب من تكذيبهم إياك بعدَ ما كانوا قد حكموا عليك أنك من الصادقين؛ فهذا عجَبٌ.

والثاني: إن تعجب يا محمدُ من عبادتهم ما لا يَملك لهم نفعاً ولا ضراً بعدَ ما عرفوا الدلائلَ الدالةَ على التوحيد؛ فهذا عجَبٌ.

والثالث: تقديرُ الكلام: إن تعجب يا محمدُ فقد عجِبْتَ في موضع العجَب؛ لأنهم لما اعترفوا بأنه تعالى مدبِّرُ السماوات والأرض وخالقُ الخلائق أجمعين، وأنه هو الذي رفع السمواتِ بغير عَمَد، وهو الذي سخّر الشمسَ والقمرَ على وفق مصالح العباد، وهو الذي أظهر في العالم أنواعَ العجائب والغرائب، فمَن كانت قدرتُـه وافيةً بهذه الأشياءِ العظيمةِ كيف لا تكون وافيةً بإعادة الإنسان بعدَ موته! لأنّ القادرَ على الأقوى الأكمل فأنْ يكونَ قادراً على الأقلِّ الأضعَـفِ أَولى، فهذا تقريرُ موضع التعجُّب.

ثم إنه تعالى لما حكى هذا الكلامَ حكمَ عليهم بثلاثـةِ أشياء: أولها: قولُـه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ﴾، وهذا يدلُّ على أن كلَّ من أنكر البعثَ والقيامةَ فهو كافر، وإنما لزم من إنكار البعث الكفر بربهم من حيث إن إنكارَ البعث لا يتم إلا بإنكار القدرة والعلم والصدق.

أما إنكارُ القدرة فكما إذا قيل إنّ إلهَ العالم موجِبٌ بالذات لا فاعلٌ بالاختيار؛ فلا يقدر على الإعادة، أو قيل: إنه وإن كان قادراً لكنه ليس تام القدرة؛ فلا يمكنه إيجاد الحيوان إلا بواسطة الأبوين وتأثيرات الطبائع والأفلاك.

وأما إنكار العلم فكما إذا قيل إنه تعالى غير عالم بالجزئيات، فلا يمكنه تمييز هذا المطيع عن العاصي.

وأما إنكار الصدق فكما إذا قيل إنه وإن أخبر عنه لكنه لا يفعل، لأن الكذبَ جائزٌ عليه.

ولما كان كلُّ هذه الأشياء كفراً ثبتَ أن إنكارَ البعث كفرٌ بالله». انتهى[1].

وقال الإمام الرازي: «قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ والمرادُ منه التهديد بالعذاب المخلَّد المؤبَّـد، واحتجَّ أصحابُـنا رحمهم الله تعالى على أنّ العذابَ المخلَّد ليس إلا للكفّار بهذه الآية، فقالوا: قولهُ: ﴿هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ يفيدُ أنهم هم الموصوفون بالخلود لا غيرُهم، وذلك يدلُّ على أنّ أهلَ الكبائر لا يخلُدُون في النار». انتهى[2].

---

(١) «التفسير الكبير» (١٩: ٨).

(٢) «التفسير الكبير» (١٩: ٩).

الآيـة الثالثةَ عشرةَ:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

هذه الآيةُ تصف حالَ الكافر، بدليل ما ورد في آخرها: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ﴾.

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٦].

الذين كفروا هم أصحابُ النار، ولعلم حرف العماد أو الفصل (هم) جاء لإفادة أنّ الذين كفروا هم أصحابُ النار الخالدون الماكثون فيها أبداً، بخلاف من لم يكفروا، فإنهم وإن دخلوها فإنهم خارجون منها بعد إصابتهم العذاب جزاءَ ما فعلوا.

قال العلّامة أبو السعُود: «وَقولُه تعالَى: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ فِي حَيِّزِ النصبِ بحذفِ لام التعليل، أي: لأنهُم مستحقُّو أشدِّ العُقوباتِ وأفظعِها التي هيَ عذابُ النار، وملازمُوها أبداً لكونهم كُفّاراً معاندينَ متحزّبينَ على الرسولِ عليه الصلاةُ والسلام، كدأبِ مَن قبلَـهُم منَ الأممِ المهلَـكة، فهُم لسائـرِ فنـونِ العقوبـاتِ أشـدُّ استحقاقاً وأحقُّ استيجاباً». انتهى[1].

قال ابنُ كثير: «أي: كما حقت كلمةُ العذاب على الذين كفروا من الأُمَم السالفةِ كذلك حقت على المكذِّبين من هؤلاء الذين كذّبوك وخالفوك يا محمدُ بطريقِ الأَولى والأَحرى؛ لأنّ من كذّبك فلا وثوقَ له بتصديق غيرك». انتهى.

---

(١) «تفسير أبي السعود» (٦: ٢٥).

وقال الإمام الماوَرْديّ: «أي كما حقّت على أولئك حقّت على هؤلاء. وفي تأويلها وجهان:

أحدُهما: وكذلك وجبَ عذابُ ربك.

الثاني: وكذلك صدَقَ وعدُ ربك». انتهى[١].

الآيـة الرابعةَ عشرةَ:

قال الله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤٣].

يدعونه ليشركَ معَ الله تعالى غيرَه، والمسرفون هنا هم المشركون، وهم أصحابُ النار. يبيّن ذلك الآياتُ التي قبلها: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ * يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ * مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ * ۞ وَيَٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ * تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ ﴾ [غافر: ٣٨-٤٢].

قال الطبري في «تفسيره»: «يقول: حقاً إن الذي تدعونني إليه من الأوثان ليسَ له دعاءٌ في الدنيا ولا في الآخرة، لأنه جمادٌ لا ينطقُ ولا يفهمُ شيئاً». انتهى.

---

(١) «النكت والعيون» (٤: ٢٩).

الآيـة الخامسةَ عشرةَ:

قال الله تعالى: ﴿ لَّن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [المجادلة: ١٧].

هذا خطابٌ لأهل الكفر.

جاء في «تفسير الطبري»: «وهذا وعيدٌ من الله عزَّ وجلّ للأمة الأخرى الفاسقة من أهل الكتاب، الذين أخبر عنهم بأنهم فاسقون، وأنهم قد باؤوا بغضبٍ منه، ولمن كان مِن نظرائهم من أهل الكفر بالله ورسوله وما جاء به محمدٌ ﷺ من عند الله.

يقول تعالى ذكرُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، يعني: الذين جحدوا نبوةَ محمدٍ ﷺ وكذّبوا به وبما جاءهم به من عند الله، ﴿ لَّن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾، يعني: لن تدفع أموالُه التي جمعها في الدنيا، وأولادُه الذين ربَّاهم فيها، شيئاً من عقوبة الله يومَ القيامة إنْ أخّرها لهم إلى يوم القيامة، ولا في الدنيا إنْ عجَّلها لهم فيها.

وإنما خصّ أولادَه وأموالَـه لأنّ أولادَ الرجل أقربُ أنسبائه إليه، وهو على ماله أقدرُ منه على مالِ غيره، وأمرُه فيه أجوزُ من أمرِه في مالِ غيره. فإذا لم يُغْنِ عنه ولدُه لصُلْبه، ومالُه الذي هو نافذُ الأمرِ فيه، فغير ذلك من أقربائه وسائر أنسبائه وأموالهم أبعدُ من أن تغني عنه من الله شيئاً.

ثم أخبرَ جلَّ ثناؤه أنهم هم أهلُ النار الذين هم أهلُها بقوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾. وإنما جعلَهم أصحابَها لأنهم أهلُها الذين لا يخرجون منها ولا يفارقونها». انتهى.

الآيـة السادسةَ عشرةَ:

قـال الله تعـالـى: ﴿لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠].

دلالةُ الآية عامة، يُمكن أن يرادَ بـ«أصحاب النار» فيها المؤمنُ الفاسق، والكافر، ويصح المعنى على الاحتمالين، ولا يضرُّنا ذلك، فالأصلُ العموم.

قال الإمام القرطبيّ[1]: «قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ أي في الفضل والرتبة، ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ أي المقرَّبون المكْرَمون. وقيل: الناجون من النار.

وقد مضى الكلامُ في معنى هذه الآية في (المائدة) عند قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، وفي سورة «السجدة» عند قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨]، وفي سورة (ص) ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨] فلا معنى للإعادة، والحمد لله». انتهى.

قال ابنُ عادل الحنبلي في «تفسيره»: «احتجّت المعتزلة بهذه الآية على أن صاحب الكبيرة لا يدخل الجنة بهذه الآية، قالوا: لأن الآية دلت على أن أصحاب النار وأصحاب الجنة لا يستويان، [فلو دخل صاحب الكبيرة الجنة لكان أصحاب الجنة وأصحاب النار يستويان]، وهو غير جائز وجوابه معلوم». انتهى[2].

---

(١) «تفسير القرطبي» (١٨: ٤٤).

(٢) «تفسير اللباب» (١٥: ٢١٧).

الآيـة السابعةَ عشرةَ:

قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [التغابن: ٩-١٠].

هذه الآيات تتكلّم عن الكفار والمكذّبين وتصفُهم بأنهم هم أصحاب النارُ خالدين فيها.

قال القرطبي: «﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾ أي يوم القيامة.

قال:

وما أرتجي بالعيش في دار فُرقة ألا إنما الراحاتُ يومَ التغابن

وسُمّي يومُ القيامةِ يومَ التغابن لأنه غَبَنَ فيه أهلُ الجنة أهلَ النار؛ أي أنّ أهلَ الجنة أخذوا الجنة، وأخذ أهلُ النارِ النارَ على طريق المبادلة، فوقع الغبن لأجل مبادلتهم الخيرَ بالشر، والجيّدَ بالرديء، والنعيم بالعذاب.

يقال: غبنتُ فلاناً إذا بايعتُه أو شاريته، فكان النقصُ عليه والغلبة لك. وكذا أهل الجنة وأهل النار، على ما يأتي بيانه». انتهى[1].

وقال البغوي: «﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾ وهو تفاعُل، من الغَبْن، وهو فوتُ الحظ، والمرادُ بالمغبون من غُبِن عن أهله ومنازله في الجنة، فيظهر يومَئذٍ غبنُ كل كافرٍ بتركه الإيمان، وغبنُ كلِّ مؤمن بتقصيره في الإحسان». انتهى.

(١) «تفسير القرطبي» (١٨: ٣٦).

وقال أبو حيّـان: «﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾: مستعارٌ من تغابُنِ القومِ في التجارة، وهو أن يغبن بعضهم بعضاً، لأن السعداءَ نزلوا منازلَ الأشقياء لو كانوا سعداء، ونزل الأشقياءُ منازلَ السعداء لو كانوا أشقياء، وفي الحديث: «ما من عبد: يدخل الجنةَ إلا أُرِيَ مقعدَه من النار لو أساء؛ ليزداد شكراً، وما من عبدٍ يدخلُ النارَ إلا أُرِيَ مقعدَه من الجنة لو أحسنَ، ليزدادَ حسرةً، وذلك معنى يوم التغابن. وعن مجاهدٍ وغيره: إذا وقعَ الجزاءُ غبن المؤمنون الكافرين؛ لأنهم يجوزُون الجنةَ وتحصل الكفار في النار». انتهى[1].

الآيـة الثامنةَ عشرةَ:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣١].

لا يخفى أنّ المقصودَ بأصحابِ النار هنا خزنتُها من الملائكة.

أهل النار:

الآيـة التاسعةَ عشرةَ:

قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ۞ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ۞ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ۞ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌ ۖ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٢-٦٥].

---

(١) «تفسير البحر المحيط» (١٠: ٢٨٣).

قال الإمام الطبريّ: «يقول تعالى ذِكرُه: قال الطاغون الذين وصفَ جلَّ ثناؤه صفتَهم في هذه الآيات، وهم فيما ذُكر أبو جهلٍ والوليدُ بن المُغيرة وذووهما: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا﴾، يقول: ما بالنا لا نرى معنا في النار رجالاً ﴿كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾، يقول: كنا نعدُّهم في الدنيا من أشرارنا، وعَـنَوا بذلك فيما ذُكر صُهَيباً وخَبّـاباً وبِلالاً وسَلمان.

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهلُ التأويل». انتهى[١].

الخلاصة:

﴿أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ و﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ في القرآن الكريم لا تدلُّ بالضرورة على أنهم خالدون فيها، بل منهم من هو خالد، ومنهم من هو غيرُ خالد، وذلك بحسب جُرْمه، فإطلاقُ اسم أصحاب النار لملاحظةِ أنهم دخلوا فيها ولابَسوها فصاروا مصاحبِين لها، فأُطلق عليهم أنهم أصحابُها من هذا الوجه، ثمّ إمّـا أن تكونَ الصحبةُ دائمةً لا انقطاعَ لها (للكفار)، أو غيرَ دائمة (للعُصاة).

❊ ❊ ❊

(١) «تفسير الطبري» (٢١: ٢٣٢).

المبحث الثاني
أصحاب النار
وحكمُهم في السنة الشريفة

سنوردُ في هذا المبحث ـ بإذن الله تعالى ـ بعضَ الأحاديث الشريفة التي تتحدّث عن أهل النار، ونعلّق عليها ببعض ما ذكره علماءُ الحديث من الشُّرّاح والفقهاءِ المعتبرين الموثوقِ بأفهامهم، ولن نطيلَ في التعليق، بل نقتصر على موضع الشاهد، وما يكفي من الكلام لتبيين المطلوب في مسألتنا هذه محل البحث، وإذا كان الحديث واضحاً في الدلالة، فقد لا نعلِّق عليه. ونرجو من الله تعالى التوفيق.

الحديث الأول:

أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» (١: ١١٦ برقم ٢٩٨) عن أبي سعيدٍ الخُـدرِيِّ قال: خرجَ رسولُ الله ﷺ في أضحَى أو فِطْرٍ إلى المصلَّى، فمرَّ على النساءِ فقال: «يا معشَرَ النساءِ تَصَدَّقنَ؛ فإني أُرِيتُـكُنَّ أكثَـرَ أهلِ النار»، فقلنَ: وبِمَ يا رسولَ الله؟ قال: «تُـكثِـرْنَ اللعنَ وتكفُرْنَ العَشِير، ما رأيتُ من ناقصاتِ عقلٍ ودِينٍ أذهَبَ لِلُبِّ الرجلِ الحازمِ من إحداكُنّ». قلنَ: وما نقصانُ دِينِنَا وعقلِنَـا يا رسولَ الله؟ قال: «أليسَ شهادةُ المرأةِ مِثلَ نصفِ شهادةِ الرجلِ؟» قلنَ: بَلَى، قال: «فذلك من نقصانِ عقلِها. أليسَ إذا حاضتْ لم تُصَلِّ ولم تَصُمْ؟»، قلنَ: بَلَى، قال: فذلك من نقصانِ دِينِها»[١].

(١) ورواه الإمام مسلم في «صحيحه» (١: ٨٦ برقم ٧٩).

قال الحافظ ابنُ حجر: «قوله: (وتكفرن العشير) أي تجحدن حق الخليط، وهو الزوج أو أعمّ من ذلك. قوله (من ناقصات) صفةٌ موصوفٍ محذوف. قال الطيبي في قوله: (ما رأيت من ناقصات...) إلخ: زيادةٌ على الجواب تُسمّى الاستتباع. كذا قال، وفيه نظر! ويظهر لي أنّ ذلك من جملةِ أسبابِ كونهن أكثرَ أهل النار؛ لأنهن إذا كُنّ سبباً لإذهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعلَ أو يقولَ ما لا ينبغي فقد شاركنه في الإثم وزِدْنَ عليه. قوله: (أذهَبَ) أي أشدَّ إذهاباً. واللب: أخَصُّ من العقل، وهو الخالِصُ منه. والحازم: الضابطُ لأمره، وهذه مبالغةٌ في وصفهن بذلك؛ لأن الضابطَ لأمره إذا كان ينقاد لهن فغيرُ الضابط أَولى». انتهى[1].

وقال أيضاً: «ثم علّل بأنهنَّ أكثرُ أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك». انتهى[2].

قال الإمامُ العَـيْني: «إنهُنّ لما كنّ مُصِرّاتٍ على كفر النعمة وعدم الشكر في حق أزواجهم ـ وهو معصية والمعصية من أسباب العذاب ـ استحققنَ دخولَ النار وأما كونهنَّ أكثر أهل النار فبالنظر إلى وقت دخولهنَّ». انتهى[3].

وقال ابن حجر: «قولُه: (ورأيتُ أكثرَ أهلها النساء) هذا يفسرِّ وقتَ الرؤية في قوله لهن في خطبة العيد (تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار)، وقد مضى ذلك في

---

(١) «فتح الباري» (١: ٤٠٦).

(٢) «فتح الباري» (٢: ٤٦٨). وذكر هذا التعليل بحروفه الإمامُ العيني في «عمدة القاري» في شرح هذا الحديث فقال (٦: ٣٠١): «ثم علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك»!

(٣) «عمدة القاري» (٢٠: ١٨٨).

حديث أبي سعيدٍ في كتاب الحيض، وقد تقدّم في العيد الإلمام بتسمية القائل: (أيكفرن).
قوله: (يكفرن بالله؟ قال: يكفرن العشير) كذا للجمهور عن مالك، وكذا أخرجه مسلمٌ من رواية حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم، ووقع في موطّأ يحيى بن يحيى الأندلسي قال: ويكفرن العشير بزيادة واو، واتفقوا على أنّ زيادةَ الواو غلطٌ منه، فإنْ كان المرادُ من تغليطه كونَه خالفَ غيرَه من الرواة فهو كذلك، وأطلق على الشذوذ غلطاً، وإن كان المرادُ من تغليطه فسادُ المعنى فليسَ كذلك، لأنّ الجوابَ طابقَ السؤال وزاد، وذلك أنه أطلق لفظ النساء فعم المؤمنةَ منهن والكافرة، فلما قيل يكفرن بالله فأجاب: (ويكفرن العشير) إلخ، وكأنه قال: نعم يقع منهنّ الكفرُ بالله وغيرُه، لأنّ منهن مَن يكفر بالله ومنهن من يكفر الإحسان. وقال ابنُ عبد البر: وجه رواية يحيى أن يكون الجوابُ لم يقع على وفق سؤال السائل لإحاطة العلم بأنّ من النساء من يكفر بالله فلم يحتج إلى جوابه، لأن المقصودَ في الحديث خلافه. قوله: (يكفرن العشير) قال الكرماني: لم يُعَدَّ كفرُ العشير بالباء كما عُدِّيَ الكفر بالله، لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف. قوله: (ويكفرن الإحسان) كأنه بيانٌ لقوله: (يكفرن العشير)؛ لأنَ المقصودَ كفر إحسان العشير لا كفر ذاته، وتقدم تفسير العشير في كتاب الإيمان، والمراد بكفر الإحسان: تغطيته أو جحده». انتهى[١].

الحديث الثاني:

وأخرج الإمام البخاري في «صحيحه» (٣: ١١١٤ برقم ٢٨٩٧) في باب: إنّ الله يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرجلِ الفاجِرِ، عن أبي هُريرةَ رضيَ الله عنه قال: شَهِدنا مع رسولِ الله ﷺ

(١) «فتح الباري» (٢: ٥٤٢).

خيبر، فقال لرجلٍ ممن يَـدَّعي الإسلامَ: «هذا من أهلِ النار»، فلما حَضَرَ القتالُ قاتلَ الرجلُ قتالاً شديداً فأصابتْهُ جِراحة، فقِيلَ: يا رسولَ الله، الذي قلتَ إنه من أهلِ النارِ فإنه قد قاتلَ اليومَ قتالاً شَديداً وقد ماتَ! فقال النبي ﷺ: «إلى النار، قال: فكادَ بعضُ الناس أنْ يرتابَ، فبينما هم على ذلك إذ قِـيل إنه لم يَمُتْ ولكنّ بِه جراحاً شديداً، فلما كان من الليلِ لم يَصبِرْ على الجِراحِ فقتلَ نفسَه، فأُخبِرَ النبيُّ ﷺ بِذلكَ، فقال: «الله أكبر! أشهَدُ أني عبدُ الله ورسولُه»، ثمّ أمرَ بِلالاً فنادى بِالناسِ إنه لا يَدخُلُ الجنةَ إلا نفسٌ مُسلِمة، وإنّ الله لَـيُؤيِّـدُ هذا الدِّينَ بالرجلِ الفاجِر»[١].

قال ابنُ حجر: «قال المهلَّب: هذا الرجل ممن أعلَمَنا النبيُّ ﷺ أنه نفَذَ عليه الوعيدُ من الفُسّاق، ولا يلزم منه أنّ كلَّ من قتل نفسَه يقضى عليه بالنار. وقال ابن التين: يحتمل أن يكون قوله: (هو من أهل النار) أي إنْ لم يغفر الله له، ويُحتمل أن يكونَ حين أصابته الجراحةُ ارتابَ وشكَّ في الإيمان، أو استحلَّ قتلَ نفسِه فمات كافراً، ويؤيده قولُه ﷺ في بقية الحديث: (لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة)، وبذلك جزمَ ابنُ المنيِّر. والذي يظهرُ أنّ المرادَ بالفاجر أعم من أن يكون كافراً أو فاسقاً، ولا يعارضه قوله ﷺ: (إنا لا نستعين بمشرك)؛ لأنه محمولٌ على مَن كان يُظهر الكفرَ أو هو منسوخ». انتهى[٢].

وقال الإمامُ ابنُ حجر: «وقال القرطبيُّ في «التذكرة»: الموت معنىً، والمعاني لا تنقلب جوهراً، وإنما يخلق الله أشخاصاً من ثواب الأعمال، وكذا الموت يخلق الله كبشاً يسمِّيه الموت ويُلقى في قلوب الفريقين أنّ هذا الموتَ يكون ذبحُه دليلاً على الخلود في الدارين. وقال غيره: لا مانعَ أن يُنشئ الله من الأعراض أجساداً يجعلها

---

(١) وروى هذا الحديث الإمام مسلم في «صحيحه»: (باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه).
(٢) «فتح الباري» (٧: ٤٧٤).

مادةً لها كما ثبت في «صحيح مسلم» في حديث أنّ البقرةَ وآلَ عمران يجيئان كأنهما غمامتان، ونحو ذلك من الأحاديث. قال القرطبي: وفي هذه الأحاديث التصريحُ بأن خلودَ أهل النار فيها لا إلى غاية أمد، وإقامتَهم فيها على الدوام بلا موتٍ ولا حياةٍ نافعةٍ ولا راحة، كما قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ﴾ [فاطر: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا ﴾ [السجدة: ٢٠]، قال: فمن زعمَ أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تفنى وتزول فهو خارجٌ عن مقتضى ما جاء به الرسول، وأجمعَ عليه أهلُ السنة.

قلت [القائلُ الحافظُ ابنُ حجر]: جمعَ بعضُ المتأخّرين في هذه المسألة سبعةَ أقوال[1]:

أحدُها: هذا الذي نُقِلَ فيه الإجماع.

والثاني: يعذَّبون فيها إلى أن تنقلب طبيعتهم فتصير ناريةً حتى يتلذذوا بها لموافقة طبعهم، وهذا قولُ بعض من يُنسَب إلى التصوف من الزنادقة.

والثالث: يدخلُها قومٌ ويخلفُهُم آخرون كما ثبتَ في الصحيح عن اليهود، وقد أكذبهم الله تعالى بقوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

والرابع: يخرجون منها وتستمر هيَ على حالها.

الخامس: تفنى لأنها حادثة، وكل حادثٍ يفنى، وهو قول الجهمية.

والسادس: تفنى حركاتُهم البتة، وهو قولُ أبي الهذيل العلّاف من المعتزلة.

والسابع: يزولُ عذابُها ويخرج أهلُها منها، جاء ذلك عن بعض الصحابة، أخرجه عبدُ بن حُـمَيد في «تفسيره» من رواية الحسن عن عمرَ قولَه، وهو منقطع، ولفظُه:

---

(١) ذكر هذه الأقوال السبعة أيضاً العلّامة المناوي في «فيض القدير» (١: ٤٢٠) نقلاً عن ابن حجر.

«لو لبث أهلُ النار في النار عددَ رمل عالجٍ لكان لهم يومٌ يخرجون فيه»، وعن ابن مسعود: «ليأتينّ عليها زمانٌ ليس فيها أحد». قال عبيدُ الله بن معاذ راويه: كان أصحابُـنا يقولون: يعني به الموحِّدين.

قلتُ: وهذا الأثرُ عن عمرَ لو ثبتَ حُـمِلَ على الموحِّدين، **وقد مالَ بعضُ المتأخِّرين إلى هذا القولِ السابعِ ونصَرَه بعدةِ أوجهٍ من جهة النظَر، وهو مذهبٌ رديءٌ مردودٌ على قائله، وقد أطنبَ السبكيُّ الكبيرُ في بيانِ وهائِه فأجاد**». انتهى[1].

وقال الإمام العَيني: «قال الكِـرْماني: فإن قلت: القتل هو معصية، والعبد لا يكفر بالمعصية، فهو من أهل الجنة، لأنه مؤمن. قلت: لعل رسول الله ﷺ عَلِم بالوحي أنه ليس مؤمناً، أو أنه سيرتدُّ حيث يستحلُّ قتلَ نفسه، أو المراد من كونه من أهل النار أنه من العُصاة الذين يدخلون النار، ثم يخرجون منها انتهى. قلت: لو اطّلع الكِـرْماني على أنه كان معدوداً في المنافقين، أو على قوله قاتلت على دين لما تكلّف بهذه الترديدات». انتهى[2].

الحديث الثالث:

أخرج البخاريّ في «صحيحه» (١: ٢٧٨) في أمر الصراط وآخر أهل النار دخولاً من حديث أبي هريرة وأبي سعيد، وفيه: «... فمنهم من يُوبَـقُ بِعمَله، ومنهم من يـُخَردَلُ ثُمّ يَنجُو، حتى إذا أرادَ الله رحمَةَ مَن أرادَ مِن أهلِ النارِ أمرَ الله الملائكةَ أن يُـخرِجُوا من كان يَعبُـدُ الله، فيُخرِجونهم ويَعرِفونهم بِآثارِ السُّجُودِ، وحَرّمَ الله على

---

(١) «فتح الباري» (١١: ٤٢١).

(٢) «عمدة القاري» (١٤: ١٨١).

النارِ أن تأكُلَ أثرَ السُّجُود، فيَخرجون من النارِ فكلُّ ابنِ آدَمَ تأكلُهُ النارُ إلا أثرَ السُّجُود، فيخرجونَ من النارِ قد امتَحَشُوا، فيُصَبُّ عليهم ماءُ الحياةِ، فيَنبُـتُونَ كما تَنبُتُ الحِبّـةُ في حَمِيلِ السَّيلِ، ثمّ يَفرُغُ الله من القضاءِ بين العِباد، ويَبقَى رجلٌ بين الجنـةِ والنـار، وهو آخِـرُ أهلِ النارِ دخولاً الجنة، مُقبِلٌ بوجهِـهِ قِبَلَ النار، فيقول: يا رَبِّ اصرِفْ وجهي عن النار، قد قشَبَني رِيحُها، وأحرَقَني ذَكاؤُها». انتهى.

ورواه الإمام مسلم في «صحيحه» في باب معرفة طريق الرؤية.

قال ابن حجر: «قوله: (اني لأعلمُ آخرَ أهل النار خروجاً منها، وآخرَ أهل الجنة دخولاً فيها)، قال عِياض: جاء نحوُ هذا في آخر من يجوز على الصراط، يعني كما يأتي في آخر الباب الذي يليه.

قال: فيُحتمل أنهما اثنان: إما شخصان وإما نوعان أو جنسان، وعبّر فيه بالواحد عن الجماعة لاشتراكهم في الحكم الذي كان سببَ ذلك، ويُحتمل أن يكونَ الخروجُ هنا بمعنى الورود، وهو الجوازُ على الصراط؛ فيتَّحد المعنى إما في شخصٍ واحدٍ أو أكثر.

قلت: وقعَ عند مسلمٍ من رواية أنسٍ عن ابن مسعودٍ ما يقوِّي الاحتمالَ الثاني، ولفظه: «آخر مَن يدخل الجنةَ رجل، فهو يمشي مرةً ويكبو مرة، وتسفعه النارُ مرة، فإذا ما جاوزها التفت إليها؛ فقال: تبارك الذي نجّاني منك».

وعند الحاكم من طريق مسروقٍ عن ابن مسعودٍ ما يقتضي الجمع.

قوله: (حَبْواً) بمهملة وموحدة؛ أي: زحفاً، وزنه ومعناه، ووقع بلفظ: (زحفاً) في رواية الأعمش عن إبراهيم عندَ مسلم.

قوله: (فإن لك مثلَ الدنيا وعشرةَ أمثالها)، أو: (إن لك مثل عشرة أمثال الدنيا).

وفي رواية الأعمش: (فيُـقالُ له: «أتذكر الزمانَ الذي كنتَ فيه؟ أي الدنيا؛ فيقول: نعم. فيُـقالُ له: تمنَّ. فيتمنّى).

قوله: (أتسخر مني أو تضحك مني) وفي رواية الأعمش: (أتسخر بي) ولم يشكّ، وكذا لمسلم من رواية منصور، وله من رواية أنس عن ابن مسعود: (أتستهزئ بي وأنت رب العالمين!).

قال المازَرِيّ: هذا مُشكِل، وتفسير الضحك بالرضا لا يتأتّى هنا، ولكن لما كانت عادة المستهزئ أن يضحك من الذي استهزأ به ذُكِر معه، وأما نسبةُ السخرية إلى الله تعالى فهيَ على سبيل المقابلة». انتهى[(١)].

وقال ابنُ حجر: «قوله: (حتى إذا فرغ الله من القضاء بينَ عباده) كذا لمعْمَرٍ هنا، ووقع لغيرِه بعد هذا، وقال في رواية شُعَيب: (حتّى إذا أراد الله رحمةَ مَن أراد مِن أهل النار). قال الزينُ ابن المنيِّر: الفراغُ إذا أُضيف إلى الله معناه القضاءُ وحلولُه بالمقضيِّ عليه، والمرادُ إخراج الموحّدين وإدخالهم الجنة، واستقرارُ أهل النار في النار، وحاصله أن المعنى يفرغ الله: أي من القضاء بعذاب من يفرغ عذابه، ومَنْ لا يفرغ فيكون إطلاق الفراغ بطريقِ المقابلة وإنْ لم يُـذكر لفظُها. وقال ابنُ أبي جمرة: معناه وصلُ الوقت الذي سبق في علم الله أنه يرحمهم». انتهى[(٢)].

وقال ابن حجر: «وقد ذكرتُ عن عياضٍ في شرح الحديث السابعَ عشَر أنّ آخرَ مَن يخرجُ مِن النار هل هو آخر مَنْ يبقى على الصراط أو هو غيره؟ وإن اشترك

---

(١) «فتح الباري» (١١: ٤٤٣).

(٢) «فتح الباري» (١١: ٤٥٥).

كل منهما في أنه آخِرُ مَن يدخل الجنة؟ ووقع في «نوادر الأصول للترمذي الحكيم من حديث أبي هريرة: «إن أطول أهل النار فيها مكثاً من يمكث سبعةَ آلافِ سنة»، وسندُ هذا الحديث واهٍ والله أعلم. وأشار ابنُ أبي جمرةَ إلى المغايرة بين آخر مَن يخرج مِن النار ـ وهو المذكور في الباب الماضي وأنه يخرج منها بعد أن يدخلها حقيقة ـ وبين آخرِ مَن يخرج مّمن يبقى ماراً على الصراط، فيكون التعبيرُ بأنه خرج من النار بطريق المجاز؛ لأنه أصابه من حرّها وكربها ما يشارك به بعضَ مَن دخلها، وقد وقع في «غرائب مالك» للدارقطني من طريق عبد الملك بن الحكم ـ وهو واهٍ ـ عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمرَ رفَعَه: «إن آخر من يدخل الجنة رجلٌ من جهينة يقال له: جهينة، فيقول أهل الجنة: عندَ جهينةَ الخبرُ اليقين». وحكى السُّهَيلي أنه جاء أن اسمه هناد، وجوّز غيره أن يكون أحدُ الاسمَين لأحد المذكورَين، والآخرُ للآخر». انتهى[١].

وأخرج الإمام مسلم في «صحيحه» (١: ١٧٢) في باب معرفة طريق الرؤية عن أبي سَعيدٍ الـخُدرِيِّ أنّ رَسولَ الله ﷺ قال: «يُدخِلُ الله أهلَ الجنةِ الجنة، يُدخِلُ من يشاءُ بِرَحمتِـهِ، ويُدخِلُ أهلَ النارِ النار، ثُمّ يقول: انظُـرُوا من وَجَدتُم في قلبِـهِ مِثقالَ حَبةٍ من خردلٍ من إيمانٍ فأخرِجُوه، فيُخرَجونَ منها حُـمَماً قد امتَحَشوا، فيُـلقَونَ في نَـهَرِ الحياةِ، أو الـحَيا، فيَـنبُتونَ فيه كما تَنبُتُ الحِبّـةُ إلى جَانِبِ السَّيلِ، ألم تَـرَوها كيفَ تَخرجُ صفراءَ مُلتَوِية».

وفي الباب نفسه أخرج مسلمٌ عن أبي سعيدٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «أمّا أهلُ النّارِ الذينَ هم أهلُها فإنهم لا يَمُوتُونَ فيها ولا يَحيَونَ، ولكن ناسٌ أصابَتهم

---

(١) «فتح الباري» (١١: ٤٥٩).

النّارُ بِذُنوبِهِم، أو قال: بِخطاياهُم، فأماتَهم إِماتةً حتى إذا كانوا فَحْماً، أُذِنَ بِالشفاعة، فَجِيءَ بِهِم ضَبائر ضَبائر[1]، فبُـثُّوا على أنهارِ الجنّـة، ثمّ قِـيلَ: يا أهـلَ الجنّـةِ أفِـيضُوا عليهم، فيَنبُتُونَ نَباتَ الحِبّـةِ تكونُ في حَمِيلِ السَّيل». انتهى.

قال الإمام النووي: «قوله ﷺ: (أهل النار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناسٌ أصابتهم النار بذنوبهم ـ أو قال: بخطاياهم ـ فأماتهم إماتةً حتى إذا كانوا فحماً أُذِن بالشفاعة، فجيءَ بهم ضبائرَ ضبائر، فبُـثوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهلَ الجنة أفيضوا عليهم، فينبتُـون نباتَ الحِبّـة تكون في حميل السيل)، هكذا وقع في معظَم النسخ: (أهل النار)، وفي بعضها: (أما أهل النار) بزيادة (أما)، وهذا أوضح، والأول صحيحٌ، وتكون الفاءُ في (فإنهم) زائدة، وهو جائز، وقوله: (فأماتهم) أي أماتهم إماتة، وحُذِفَ للعلم به، وفي بعض النسخ: (فأماتَـتْهم) أي أماتَـتْهم النار، وأمّا معنى الحديث فالظاهرُ والله أعلم من معنى هذا الحديث أنّ الكفّار الذين هم أهل النار والمستحقّون للخلود: لا يموتون فيها ولا يَحيَـون حياةً ينتفعون بها ويستريحون معها، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، وكما قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣]، وهذا جارٍ على مذهب أهل الحق أنّ نعيمَ أهل الجنة دائم، وأنّ عذابَ أهل الخلود في النار دائم، وأما قوله ﷺ: (ولكن ناسٌ أصابتهم النار... إلى آخره) فمعناه أن المذنبين من المؤمنين يُميتهم الله تعالى إماتةً بعد أن يُعذَّبوا المدةَ التي أرادها الله تعالى، وهذه

---

(١) قال البقاعي في «نظم الدرر» (٨: ١٦): « الضبائر: قال عبد الغافر الفارسي في «مجمع الرغائب»: جمع ضبارة مثل عمارة عمائر: جماعات الناس». انتهى.

الإماتة إماتةٌ حقيقيةٌ يذهب معها الإحساس، ويكون عذابهم على قدر ذنوبهم، ثم يُميتهم، ثم يكونون محبوسين في النار من غير إحساسٍ المدةَ التي قدَّرها الله تعالى، ثم يخرجون من النار موتى قد صاروا فَحْماً، فيُحمَلون ضبائرَ كما تُحمَل الأمتعة، ويُلقَون على أنهار الجنة، فيُصبُّ عليهم ماءُ الحياة فيَحيَونَ ويَنبُتون نباتَ الحِبة في حَمِيل السَّيل، في سرعةِ نباتها وضعفها، فتخرج لضعفها صفراءَ ملتوية، ثم تشتدُّ قوّتُهم بعدَ ذلك، ويصيرون إلى منازلهم، وتكملُ أحوالُهم، فهذا هو الظاهر من لفظ الحديث ومعناه، وحكى القاضي عياض رحمه الله فيه وجهين، أحدهما: أنها إماتةٌ حقيقية، والثاني: ليس بموتٍ حقيقي، ولكن تغيبُ عنهم إحساسُهم بالآلام، قال: ويجوز أن تكونَ آلامُهم أخفّ، فهذا كلام القاضي، والمختارُ ما قدّمناه، والله أعلم». انتهى[1].

الحديث الرابع:

أخرج الإمام البخاري (٣: ١٢١٢) برقم ٣١٥٤ قال: حدثنا زَيدُ بن وَهْبٍ: حدثنا عبد الله: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصّادِقُ المصدوقُ: «إنّ أحدَكم يُجمَعُ في بَطنِ أمه أربعين يوماً، ثمّ يَكونُ عَلَقةً مِثلَ ذلك، ثمّ يكونُ مُضغةً مثلَ ذلك، ثمّ يبعثُ الله إليه مَلَكاً بِأربعِ كلماتٍ فيُكتبُ عملُهُ وأجلُهُ ورِزقُهُ وشَقيٌّ أو سَعِيد، ثمّ يُنفَخُ فيه الروح، فإن الرجلَ لَيَعملُ بِعملِ أهلِ النارِ حتى ما يكونُ بَينَهُ وبَينَها إلا ذِراع، فيَسبِقُ عليه الكِتَاب فيَعمَلُ بِعَمَلِ أهلِ الجنّةِ، فيَدخُلُ الجنّة، وإنّ الرجلَ لَيَعمَلُ بِعملِ أهلِ الجنّة، حتى ما يكونُ بَينَهُ وبَينَها إلا ذِراع، فيَسبقُ عليه الكتاب فيَعمَلُ بِعملِ أهلِ النّار فيَدخُلُ النّار». انتهى.

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٣: ٣٧).

قال ابنُ حجر: «واستدلَّ الداودي بقوله: (فتدخل النار) على أن الخبرَ خاصٌّ بالكفار، واحتجّ بأن الإيمان لا يُحبِطُه إلا الكفر، وتُـعُـقِّب بأنه ليسَ في الحديث تعرُّضٌ للإحباط، وحملُه على المعنى الأعمّ أَولى، فيتناول المؤمنَ حتى يُختمَ له بعمل الكافر مثلاً فيرتدّ فيموتُ على ذلك، فنستعيذُ بالله من ذلك، ويتناولُ المطيعَ حتى يُختمَ له بعملِ العاصي فيموتُ على ذلك، ولا يلزمُ من إطلاق دخول النار أنه يَخلُدُ فيها أبداً؛ بل مجردُ الدخول صادقٌ على الطائفتين، واستُدلَّ له على أنه لا يجبُ على الله رعايةُ الأصلح، خلافاً لمن قال به مِن المعتزلة، لأن فيه أن بعضَ الناس يذهب جميعُ عمره في طاعة الله، ثم يُختمُ له بالكفر والعياذُ بالله، فيموتُ على ذلك فيدخل النار، فلو كان يجب عليه رعاية الأصلح لم َيحبَطْ جميعُ عملِه الصالحِ بكلمة الكفرِ التي مات عليها، ولا سيما ان طال عمرُهُ وقَـرْبَ موتُـه من كفره.

واستدلَّ به بعضُ المعتزلة على أن من عَمِلَ عَمَلَ أهلِ النار وجب أن يدخلَها، لترتب دخولُها في الخبر على العمل، وترتُّـبُ الحكم على الشيء يُشعِرُ بعليّـتِه، وأُجيب بأنه علامةٌ لا علـة، والعلامـة قـد تتخلّف، سلّمنـا أنـه علـة، لكنـه في حق الكفار، وأما العُصاة فخرجوا بدليل أن الله لا يغفرُ أن يُشركَ به ويغفرُ ما دون ذلك لِـمنْ يشاء، فمن لم يشركْ فهو داخلٌ في المشيئة.

واستَدلَّ به الأشعريُّ في تجويزِه تكليفَ ما لا يُطاق؛ لأنه دلَّ على أن الله كلّف العباد كلَّهم بالإيمان، معَ أنه قدَّر على بعضهم أنه يموت على الكفر، وقد قيل ان هذه المسألةَ لم يثبتْ وقوعُها الا في الإيمان خاصة، وما عداه لا توجد دلالةٌ قطعيةٌ على وقوعه، وأما مطلق الجواز فحاصل.

وفيه أنّ الله يعلم الجزئيات كما يعلم الكلّيات، لتصريح الخبر بأنه يأمر بكتابة أحوال الشخص مفصَّلة، وفيه انه سبحانه مريدٌ لجميع الكائنات بمعنى أنه خالقها ومُقدِّرُها لا أنه يحبّها ويرضاها، وفيه أن جميعَ الخير والشر بتقدير الله تعالى وايجادِه، وخالف في ذلك القدَرية والجبرية، فذهبتِ القدريةُ إلى أنّ فعلَ العبد من قِبَلِ نفسه، ومنهم من فرّق بين الخيرِ والشرّ، فنسب إلى الله الخير، ونفى عنه خلق الشر، وقيل: إنه لا يُعرف قائلُه وإن كان قد اشتهر ذلك، وإنما هذا رأي المجوس. وذهبت الجبرية إلى أنّ الكلَّ فعلُ الله، وليس للمخلوق فيه تأثيرٌ أصلاً، وتوسَّط أهل السنة، فمِنهم مَن قال: أصل الفعل خَلَقَه الله، وللعبد قدرةٌ غيرُ مؤثِّرة في المقدور، وأثبتَ بعضهم أن لها تأثيراً لكنه يُسمّى كسباً، وبسْطُ أدلتهم يطول». انتهى[1].

وجاء في «صحيح البخاري» (٤: ١٥٣٩ برقم ٣٩٦٦) عن سهلِ بن سعدٍ السّاعِدِيِّ رضيَ الله عنه أنّ رسولَ الله ﷺ التَقى هو والمشرِكون فاقتتلُوا، فلما مالَ رسولُ الله ﷺ إلى عسكره ومالَ الآخرُونَ إلى عسكرِهم، وفي أصحابِ رسول الله ﷺ رَجلٌ لا يدعُ لهم شاذّةً ولا فاذّة إلا اتَّبعها يَضربها بِسيفِهِ، فقيلَ: ما أجزأَ منّا اليومَ أحدٌ كما أجزأَ فلان، فقال رسول الله ﷺ: «أما إنه من أهلِ النّار» فقال رجلٌ من القوم: أنا صاحبه، قال: فخرج معه، كلما وقف وقف معه، وإذا أسرع أسرع معه، قال: فجُرِحَ الرجلُ جُرحاً شديداً فاستعجلَ الموتَ، فوضعَ سيفَه بِالأرضِ وذُبابَه بين ثَديَيهِ، ثُمّ تحامل على سَيفه فقتلَ نفسَه، فخرجَ الرجلُ إلى رسول الله ﷺ فقال: أشهدُ إنك رسولُ الله، قال: «وما ذاك؟» قال: الرجلُ الذي ذكرتَ آنِفاً أنهُ من أهلِ النّارِ فأعظم الناس

---

(١) «فتح الباري» (١١: ٤٩٠).

ذلك، فقلت: أنا لكم بِه، فخرجتُ في طلبِـهِ، ثمّ جُرِحَ جرحاً شديداً فاستعجَلَ الموتَ فوضعَ سيفه في الأرض وذُبابَه بين ثديـيهِ ثُمّ تحاملَ عليه فقتلَ نفسَه، فقال رسولُ الله ﷺ عندَ ذلك: «إنّ الرجلَ ليعملُ عملَ أهلِ الجنةِ فيما يبدو للنّاسِ وهو من أهلِ النّار، وإنّ الرجلَ لَيعملُ عملَ أهلِ النّارِ فيما يبدو للنّاسِ وهو من أهلِ الجنة». انتهى.

الحديث الخامس:

جاء في «صحيح البخاري» (٥: ٢٤٠٢ برقم ٦٢٠٢) عن عَبِيدةَ عن عبد الله رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «إني لَأعلمُ آخرَ أهلِ النّارِ خروجاً منها وآخرَ أهلِ الجنـةِ دخولاً، رجلٌ يخرجُ من النارِ حبواً، فيقول الله: اذهب فادخل الجنةَ. فيأتيها فيُخَـيَّـلُ إليه أنها مَلأى فيرجعُ، فيقول: يا ربِّ وجدتُها مَلأى. فيقول: اذهب فادخل الجنةَ. فيأتيها فيُخَـيَّـلُ إليه أنها مَلأى فيرجعُ، فيقول: يا ربِّ وجدتُها مَلأى. فيقول: اذهب فادخل الجنةَ فإنّ لك مِثلَ الدنيا وعشَرةَ أمثالِهـا. أو إنّ لك مِثلَ عشَرةِ أمثالِ الدنيا. فيقول: أتسخر منِّي أو تضحكُ منِّي وأنت الملِك؟ فلقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ ضَحِكَ حتى بدت نواجِذُه، وكان يُقال: ذلك أدنى أهلِ الجنة مَنـزِلة». انتهى.

وأخرج الإمام مسلم في «صحيحه» (١: ١٧٤) عن عبد الله قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إني لَأعرِفُ آخرَ أهلِ النارِ خروجاً من النار، رجلٌ يخرجُ منها زحفاً فيُـقالُ له: انطلِـقْ فادخل الجنة. قال: فيذهبُ فيدخلُ الجنةَ فيجدُ الناسَ قد أخذُوا المنازِل، فيُـقالُ له: أتذكـرُ الزمانَ الذي كنتَ فيه؟ فيقول: نعم. فيُـقالُ له: تـمَنَّ. فيتمنّى، فيُـقالُ له: لكَ الذي تـمَنّيتَ وعشَرةَ أضعافِ الدنيا. قال فيقول: أتسخَـرُ بِي وأنتَ الملِك؟ قال: فلقد رأيت رسولَ الله ﷺ ضَحِكَ حتى بدت نَواجِذُه».

قال العلّامة المناوي[١]: «(آخر مَن يدخل الجنـة) أي من الموحِّدين، لأن الكفارَ مخلَّدون لا يخرجون من النار أبداً، ولم يُصِب مَن قال مِن أمة محمد، إذِ الموحِّدونَ الذين يُعذَّبون ثم يدخلونها لا ينحصرون في أمة محمد، وفي عدة أخبارٍ أنّ هذه الأمةَ يُخفّف عن عُصاتها ويخرجون قبل عُصاة غيرِها، كخبر الدارقطني: «إنّ الجنة حُـرِّمت على الأنبياء كلِّهم حتى أدخلُها، وحُـرِّمت على الأمم حتى تدخلَها أمتي».

قال ابنُ القيّم: فهذه الأمة أسبقُ الأمم خروجاً من الأرض، وأسبقُهم إلى أعلى مكانٍ في الموقف، وأسبقُهم إلى ظلّ العرش، وأسبقُهم إلى فصل القضاء، وأسبقُهم إلى الجواز على الصراط، وأسبقُهم إلى دخول الجنة.

ووقع في «النوادر» للحكيم من حديث أبي هريرة: «إن أطولَ أهل النار فيها مكثاً من يمكث سبعةَ آلاف سنة». قال ابن حجر: وسندُه واهٍ.

(رجلٌ) يختص بالذَّكَر من الناس، ويُقال: الرجُلة للمرأة إذا كانت متشبِّهةً به في بعض الأحوال، ذكره الراغب. (يُقال له) أي يُدعى (جُهينة) بالتصغير: اسمُ قبيلةٍ سُمِّيَ به الرجل (فيقول أهل الجنة) أي يقول بعضهم لبعض، والمراد بأهلها: سكّانها من البشر والملائكة والحور العين وغيرِهم، لكنْ في السياق إيماءٌ إلى أن القائلَ من البشر. (عندَ) بتثليث العين (جهينة) بجيم ثم هاء، ووقع في «التذكرة الحمدونية» أنه روي أيضاً حنيفة بالفاء، ولم أقف على هذه الرواية (الخبر اليقين) أي: الجازم الثابت المطابق للواقع من أنه هل بقيَ أحدٌ في النار يعذَّب أو لا.

وهذه الآخرية لا يعارضها حديثُ مسلم: «آخر من يدخل الجنة رجلٌ يمشي على الصراط، فهو يمشي مرةً ويكبو مرة، وتسفعه النار مرة، فإذا جاوزها التفت إليها

---

(١) «فيض القدير» (١: ٣٩).

فقال: تبارك الذي نجاني منك» الحديث؛ لإمكان الجمع بأن جهينةَ آخر مَن يدخل الجنة ممن دخل النار وعُذِّب فيها مدةً ثم أُخرِج، وهذا آخر مَن يدخل الجنة ممن ينصرف فيمرّ على الصراط في ذهابه إلى الجنة، ولم يُقضَ بدخوله النارَ أصلاً، ولا ينافيه قوله: (وتسفعه النار مرة) لأن المراد أنه يصل إليه لهبها وهو خارجٌ عن حدودها.

ثم رأيتُ ابنَ أبي جمرةَ جمعَ بنحوه فقال: هذا آخِـرُ مَن يخرج منها بعد أن يدخلَها حقيقةً، وذاك آخِـرُ من يدخل ممّـن يمر على الصراط، فيكونُ التعبيرُ بأنه خرج من النار بطريق المجاز؛ لأنه أصابه من حَـرِّها وكربها ما يشاركُه فيه بعضُ مَن دخلها.

وما ذُكر من أنّ اسمَه جهينة هو ما وقعَ في هذا الخبر. قال القرطبيّ والسُّهَيلي: وجاء أنّ اسمَه هناد، وجُـمِع بأن أحد الاسمَين لأحد المذكورَين، والآخر للآخر، ومن الأمثال عند العرب قبل الإسلام: (عند جهينة الخبر اليقين).

قال ابن حَمدون: ولذلك خبرٌ مشهورٌ متداول، وهو رجلٌ كان اسمه جهينة عنده خبرٌ مِن قتيلٍ قد خفيَ أمره، فذكروا ذلك فصار مثلاً مستعملاً بينهم. قال الراغب: وآخِر يُقابِل الأول، وآخَـر يُقابَل به الواحد، والتأخُّر يُقابِل التقديم، والدخول ضد الخروج، ويُستعمل في الزمان والمكان والأعمال والاستخبار والسؤال عن الخبر.

تنبيه: ما ذكرتُه آنفاً من أن عذاب الكفار في جهنم دائمٌ أبداً هو ما دلّتْ عليه الآياتُ والأحاديث، وأطبق عليه جمهورُ الأئمة سلفاً وخلفاً، ووراءَ ذلك أقوالٌ يجب تأويلُها:

فمنها ما ذهب إليه الشيخ محيي الدين بنُ العربي أنهم يُعذَّبون فيها مدةً ثم تنقلب عليهم وتبقى طبيعةً ناريةً لهم يتلذّذون بها لموافقتها لطبيعتهم، فإنّ الثناءَ بصدق الوعد لا

بصدق الوعيد، والحضرة الإلهية تطلب الثناء المحمود بالذات، فيُثنى عليها بصدق الوعد لا بصدق الوعيد؛ بل بالتجاوز: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، لم يقل: وعيده، بل قال: ويتجاوز عن سيئاتهم مع أنه توعد على ذلك. وأثنى على إسماعيلَ بأنه كان صادقَ الوعد، وقد زال الإمكان في حقِّ الحق لما فيه من طلب المرجح:

فلم يبقَ إلا صادقُ الوعد وحدَه ... وما لوعيدِ الحقِّ عينٌ تُعايَنُ
وإنْ دخلوا دارَ الشقاء فإنهم ... على لذّةٍ فيها نعيمٌ مُبايِنُ
نعيمُ جنانِ الخلدِ والأمرُ واحدٌ ... وبينهما عندَ التجلِّي تباينُ
يُسمّى عذاباً من عذوبةِ طعمِهِ ... وذاك له كالقشرِ والقشرُ صاينُ

وقال في موضع آخر: إن أهل النار إذا دخلوها لا يزالون خائفين مترقبين أن يخرجوا منها، فإذا أُغلقت عليهم أبوابُها اطمأنّوا؛ لأنها خُلقت على وِفق طباعهم.

قال ابن القيّم: وهذا في طرَف، والمعتزلة ـ القائلون بأنه يجب على الله تعذيبُ من توعّده العذاب ـ في طرَف، فأولئك عندَهم لا ينجو من النار من دخلها أصلاً، وهذا عندَه لا يُعذَّب بها أصلاً، والقولان مخالفان لما عُلِمَ بالاضطرار أن الرسولَ جاء به وأخبر به عن الله. انتهى.

وما ذكره من أن ابن العربي يقول إنه لا يُعذَّب بها أحدٌ أصلاً: ممنوع، فإن حاصلَ كلامه ومتابعيه أنّ لأهل النار الخالدين فيها حالاتٍ ثلاثاً[(١)]:

---

(١) هذه الحالات الثلاث نقلها المناوي عن الملا عبد الرحمن الجامي في شرحه على «فصوص الحكم» لابن العربي، ص٢٠٦-٢٠٧، وإن لم يذكر ذلك، وسوف ننقلها نحن عنه عند كلامنا على ابن العربي ورأيه في أهل النار، فانظرها في محلها.

الأولى: أنهم إذا دخلوها سُلِّط العذاب على ظواهرِهم وبواطنِهم وملَكَهم الجزعُ والاضطراب، فطلبوا أن يُخفَّف عنهم العذاب أو أن يُقضى عليهم أو أن يرجعوا إلى الدنيا فلم يُجابوا.

والثانية: أنهم إذا لم يُجابوا وطّنوا أنفسهم على العذاب، فعند ذلك رفع الله العذابَ عن بواطنِهم وخبت نارُ الله الموقدةُ التي تطَّلعُ على الأفئدة.

والثالثة: أنهم بعد مُضيّ الأحقاب أَلِفوا العذابَ واعتادوه، ولم يتعذّبوا بشدّته بعد طول مدته، ولم يتألموا به وإن عظم إلى أن آل أمرهم إلى أن يتلذذوا به ويستعذبوه، حتى لو هبت عليهم نسيم من الجنة استكرهوه وعُذِّبوا به، كالجُعْل وتأذّيه برائحة الورد، عافانا الله من ذلك.

ومنها قولُ جمعٍ: إن النار تفنى، فإن الله تعالى جعل لها أمداً تنتهي إليه ثم يزول عذابها، لقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣]، قال هؤلاء: وليسَ في القرآن دلالةٌ على بقاء النار وعدم فنائها، إنما الذي فيه أن الكفارَ خالدون فيها وأنهم غير خارجين منها، وأنهم لا يُفتَّر عنهم العذاب، وأنهم لا يموتون فيها، وأن عذابهم فيها مقيم، وأنه غرامٌ لازم، وهذا لا نزاعَ فيه بينَ الصحابة والتابعين، إنما النزاع في أمرٍ آخر، وهو أن النارَ أَبديّة أو ممّا كُتب عليه الفناء، وأما كون الكفار لا يخرجون منها ولا يدخلون الجنة فلم يختلف فيه أحدٌ من أهل السنة.

وقد نقل ابنُ تيميّةَ القولَ بفنائها عن ابن عمرَ وابن عمرٍو وابن مسعود وأبي سعيد وابن عباس وأنس والحسن البصري وحماد بن سلمة وغيرهم.

روى عبد بن حُميد بإسنادٍ رجالُه ثِقاتٌ عن عمرَ: لو لبث أهل النار في النار عددَ رمل عالج لكان لهم يومٌ يخرجون فيه.

وروى أحمد عن ابن عمرو بن العاص: ليأتينّ على جهنم يوم تصفق فيه أبوابُها ليسَ فيها أحد. وحكى البغوي وغيرُه عن أبي هريرةَ وغيره.

وقد نصر هذا القولَ ابنُ القيِّم كشيخه ابنِ تيمية، وهو مذهبٌ متروك، وقولٌ مهجور لا يُصار إليه ولا يُعوَّلُ عليه.

وقد أوّلَ ذلك كلَّه الجمهور، وأجابوا عن الآيات المذكورة بنحو عشرين وجهاً، وعما نُقِل عن أولئك الصحب بأن معناه ليس فيها أحدٌ من عصاة المؤمنين، أمّا مواضع الكفّار فهي ممتلئة منهم لا يخرجون منها أبداً كما ذكره الله تعالى في آياتٍ كثيرة.

وقد قال الإمام الرازي: قال قوم إنّ عذابَ الله منقطع وله نهاية، واستدلّوا بآية ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا﴾ وبأن معصيةَ الظلم متناهية، فالعقابُ عليها بما لا يتناهى ظلم. والجواب أن قوله: ﴿أَحۡقَابٗا﴾ لا يقتضي أنّ له نهايةً، لأن العرب يُعبّرون به وبنحوه عن الدوام، ولا ظلمَ في ذلك؛ لأن الكافر كان عازماً على الكفر ما دام حيّاً فعوقب دائماً، فهو لم يُعاقبْ بالدائم إلّا على دائم، فلم يكن عذابُه إلا جزاءً وِفاقاً. (خط في) كتاب (رواة مالك) أي في كتاب «أسماء من روى عن مالك»، من وجهين: من حديث عبد الله بن الحكم عن مالك عن نافع (عن) عبد الله (ابن عمر) بن الخطاب، ومن حديث جامعِ بن سوار عن زهيرِ بن عبّاد عن أحمد بن الحسين (اللهبي) عن عبد الملك ابن الحكم، ورواه الدارقطنيّ من هذين الوجهين في «غرائب مالك»، ثم قال: هذا حديثٌ باطل، وجامعٌ ضعيف، وكذا عبدُ الملك. انتهى.

وأقرّه عليه في «اللسان». وقال في «الفتح»: فيه عبد الملك وهو واهٍ، ورواه العقيلي من طريقٍ ضعيفٍ عن أنس.

وما جرى عليه المؤلفُ من أنّ سياقَ الحديث هكذا هو ما وقفتُ عليه من خطِّه من نُسخ هذا الكتاب، والثابتُ في رواية الخطيب خلافُه، ولفظه: «آخرُ مَن يدخل الجنةَ رجلٌ من جُهينة يقال له جهينة، فيقول أهل الجنة: عند جهينة الخبر اليقين، سلوه هل بقيَ أحد من الخلائق يُعذَّب؟ فيقول: لا». انتهى.

ومثله الدارقطني، وهكذا أورده عنه المصنف في «جامعه الكبير» ثم قال: قال الدارقطني: باطل، وأقرّه عليه. وقد أكثر المؤلفُ في هذا «الجامع» من الأحاديث الضعيفة.

قال ابنُ مهديّ: لا ينبغي الاشتغال بكتابة أحاديث الضعفاء، فإن أقلَّ ما يفوتُه أن يفوته بقدر ما كتب من حديث أهل الضعف من حديث الثقات، وقال ابنُ المبارك: «لنا في صحيح الحديث شغلٌ عن سقيمه». انتهى.

على أنه كان ينبغي له أي المؤلف أن يُعقِبَ كلَّ حديثٍ بالإشارة بحاله بلفظ: صحيح أو حسن أو ضعيف، فلو فعل ذلك كان أنفع، ولم يزد الكتاب به إلا وريقاً لا يطول بها». انتهى النقل عن العلّامة المُناوي.

الحديث السادس:

جاء في «صحيح البخاري» (٦: ٢٥٩٤ برقم ٦٦٧٢) في (باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما): حدثنا عبد الله بن عبد الوهّابِ: حدثنا حمّادٌ عن رجلٍ لم يُسَمِّهِ: عن الحسنِ قال: خرجتُ بِسلاحي ليالِيَ الفِتنةِ فاستقبلني أبو بَكرةَ فقال: أين ترِيد؟ قلت:

أريـد نُصـرةَ بن عَمِّ رسول الله ﷺ. قـال: قـال رسولُ الله ﷺ: «إذا تواجـهَ المسلمانِ بِسيفَيهما فكلاهما من أهلِ النّـار». قِـيلَ: فهذا القاتلُ، فما بالُ المقتول؟ قال: «إنه أرادَ قتلَ صاحبِهِ». انتهى.

قال الإمامُ النووي: «وأما كونُ القاتل والمقتول من أهل النار، فمحمولٌ على مَن لا تأويلَ له ويكون قتالُهما عصبيةً ونحوَها، ثم كونُه فى النار معناه: مستحِقٌّ لها، وقد يُجازى بذلك وقد يعفو الله تعالى عنه، هذا مذهبُ أهل الحق، وقد سبق تأويله مرات، وعلى هذا يُـتأَوَّلُ كلُّ ما جاء من نظائره». انتهى[1].

الحديثان السابع والثامن:

روى الإمام مسلم في «صحيحه» (٣: ١٥٨٧ برقم ٢٠٠٢) عن جابرٍ أنّ رجلاً قَدِمَ من جَيشانَ، ـ وجَيشانُ من اليمن ـ فسألَ النبيَّ ﷺ عن شرابٍ يشربونه بِأرضِهم من الذُّرةِ يُقالُ له المِزر، فقال النبي ﷺ: «أوَ مُسكِرٌ هو؟» قال: نعم قال رسول الله ﷺ: «كلُّ مُسكِرٍ حرامٌ، إنّ على الله عز وجل عهداً لمن يشربُ المسكِرَ أنْ يسقيَـهُ من طينـةِ الخَـبال». قالوا: يا رسولَ الله وما طينـةُ الخَبال؟ قال: «عَـرقُ أهلِ النّارِ أو عُصارةُ أهلِ النّار».

وروى الإمامُ مسلم أيضاً (٣: ١٦٨٠ برقم ٢١٢٨) عن أبي هُرَيرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «صِنفانِ من أهلِ النّارِ لم أرَهما: قومٌ معَهم سِياطٌ كأذنابِ البقَرِ يضرِبون بها الناس، ونساءٌ كاسِياتٌ عارِيات، مميلاتٌ مائلات، رؤوسُهن كأسنمة البُختِ المائلة، لا يَدخُلْنَ الجنةَ ولا يجِدْنَ ريحَها، وإنّ ريحَها لَيوجدُ من مَسيرةِ كذا وكذا».

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨: ١١).

ومن الظاهـر أن هذه الأمـورَ معاصٍ لا تستوجـبُ خلـودَ الإنسان في النـار، فالمقصود إذن من الحديث: أنهما من أهل الجنة بالمعنى الأعمّ، والمقصود من أنّ أصحاب هذين القسمين لا يجدون ريح الجنة: إظهارُ عِظَمِ الذنب، أما إذا كان المقصودُ أنه مع ذلك انضمَّ الكفر والجحود إلى الذنب المذكور فالمعنى أنهم لا يجدون ريحَ الجنة أبداً حقيقةً.

الخلاصة:

نتبيَّن أنّ حكمَ أصحاب النار في السنّـة لا يختلف مطلقاً عن حكمهم في القرآن الكريم، فهو وصفٌ يُطلَق على مَن دخل النار ولابَسَها ولو فترةً ثم خرج منها، كالعصاة أو أصحاب الكبائر، ويُطلَق كذلك على الكفار الذين يُلابسون النارَ دائماً، فكلا هذين الصنفين من أهل النار وأصحابها، ولكن لا شكَّ أنّ أولويةَ إطلاقه تكون على من خُلِّدوا فيها وهم الكفار.

❊ ❊ ❊

الفصل الثاني

أصحابُ النار

عند الفِـرقِ وأصحابِ الآراءِ والمذاهب الإسلامية

في هذا الفصل سوف نحاولُ استقراءَ حكمِ أهل النار (أصحاب النار) عندَ أهمِّ الطوائف الإسلامية، وقد حاولتُ أن أرتِّـبَها ترتيباً خاصاً، فعسرُ عليَّ ذلك، لأنّ بعضَها وإنِ اشترك مع بعضٍ في الرأي النهائي، إلا أنه عند التحقيق نراه قد اختلف في طريقةِ الاستدلالِ والتعليل، فمن قال مثلاً بعدم خلود أصحاب الكبائر اختلف تعليلهم لذلك، فبعضُهم علَّل بعللٍ عقليةٍ وبعضهم علَّـلَ بعللٍ شرعيةٍ نقليةٍ ولم يعتمدْ على العقل. وكذلك نرى آراءَهم قد اختلفت في تعليل خلود الكفّار في النار وإن كان ذلك محلَّ إجماع عند أكثرِ الفرق الإسلامية، إلا أن التعليلَ يختلفُ بين فرقةٍ وأخرى، فبعضُهم يوجبون ذلك عقلًا وبعضهم يوجبون ذلك نقلاً فقط.

وقد شذَّ بعضُ أصحاب الآراء كما هو رأيُ ابن العربي فقال: إنهم يَخلُدون لكن ليس في عذابٍ بل في عذوبة. وأما ابنُ تيمية وابنُ قيم الجوزية فقالا: لا يخلدون أصلاً في النار، واستدلّوا على ذلك بأدلةٍ عقليةٍ ونقلية.

ولما كات الآراءُ قد تشتَّت واختلفت، فقد أحببتُ أن أتركَ ترتيبَ المذاهب الإسلامية على ما وضعتها عليه، وقد حاولتُ الالتزام بالترتيب التاريخيّ ما استطعت،

مع تقديم آراء مُمَـثِّلي أهل السنة (أعني الأشاعرة والماتريدية) لأنهم أقدم تاريخياً قطعاً، لا كمُسمّى وظهـورٍ باسم خاص، لكنّ رأيَهم هو المعبِّـرُ الحقيقي عن حكم الشريعة فكان يحسُن بنا تقديمُهم على غيرهم.

وقد اهتممْنا بعد ذلك بإعادة تعليل آراء الفرق والمذاهب في الخاتمة، وحاولنا أن نضع تصنيفاً يجمعُ فيما بينهم هناك.

وقد جعلنا لكلِّ صاحب رأيٍ أو فرقةٍ مبحثاً خاصاً له. وقد جاء البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: أصحابُ النار وحكمُهم عندَ أهل السنة (الأشاعِـرةِ والماتريدية).

وأرجو ملاحظةَ أنني لم أقم بإفراد مبحث خاصٍّ لأهل الحديث، لأن هؤلاء لا يوجد لهم مذهبٌ خاصٌّ في العقائد حتى يُـفرَدوا بالذكر والبحث عن آرائهم، بل إنهم تابعون غالباً لأهل السنة، ومن تَـبِـع منهم غيرَهم فيُدرَجُ معهم، ولا يقال: إنهم أصحابُ مذهبٍ حديثي، ولا يقال لقولهم: قولُ أهل الحديث.

المبحث الثاني: أصحابُ النار وحكمُهم عندَ الخوارج.

المبحث الثالث: أصحابُ النار وحكمُهم عندَ الإباضيّـة.

المبحث الرابع: أصحابُ النار وحكمُهم عندَ الـمُرجِـئة.

المبحث الخامس: أصحابُ النار وحكمُهم عندَ الـجَهْميّـة.

المبحث السادس: أصحابُ النار وحكمُهم عندَ المعتزِلة.

المبحث السابع: أصحابُ النار وحكمُهم عندَ الزَّيديّـة.

المبحث الثامن: أصحابُ النار وحكمُهم عندَ الشيعة (الإماميّـة).

المبحث التاسع: أصحابُ النار وحكمُهم عندَ ابن العربي.

المبحث العاشر: أصحابُ النار وحكمهم عندَ ابنِ تيميةَ ومَن تَبِعه.

فهذه هيَ الآراء التي درسناها في هذا البحث، وقد تخلل ذلك البحثُ في آراء رجالٍ مشهورين عند كلِّ فرقة، وذكرِ ما تميزوا به من آراء، أو تحقيقِ نسبتهم لتلك الفرقة كما في حالة مقاتلِ بنِ سليمان وأبي الهذيل العلّاف.

وندعو الله تعالى أن يكون في هذا البحث فائدةٌ للدارسين.

❋ ❋ ❋

المبحث الأول
أصحابُ النار
وحكمُهم عند أهلِ السنة
(الأشاعرة والماتريدية)

إن أهلَ السنة والجماعة اتفقوا على الأصول الكبرى للعقائد، ومن هذه الأصول أنه لا يكفَّر أحدٌ بذنبٍ ما لم يستحلَّه، أي إن مجرد الذنب لا يُكفِّر أحداً، إلا ذنباً قام به الواحد على سبيل الاستحلال، فهذا يُكفَّر لا بفعل الذنب بل باستحلالِه.

واتفقوا على أنّ أهلَ الكبائر ما داموا لم يخرجوا من الإيمان، فإنهم لا يَخلُدون في جهنم، وإنْ دخلوها فترةً ـ طالت أو قصرت ـ استيفاءً لما وجب عليهم شرعاً من العذاب.

واتفقوا على أنّ الكفّار خالدون في النار، وجعلوا ذلك من أصولهم التي يفترقون بها عن غيرِهم من أهل القبلة.

وقد نصَّ على ذلك أئمتُهم من المتقدمين والمتأخرين، وسوف نذكر فيما يأتي بعضَ أقوال كُبراءِ أهل السنة بما يكفي للاستدلال على هذا الأصل. ولن نطيلَ في إيراد الأقوال، علماً منا بأنّ شيوعَ هذا الأصل عنهم كافٍ عن الاستطراد في حشد الأقوال.

وبناءً على ذلك، فإنهم إن أجازوا أن يكونَ فاعلُ المعصية أو الكبيرة من أهل النار، إلّا إنهم لم يقولوا إنه من أهلها الذين يلازمونها أبداً، بل يبقون فيها فترةً حتى يشاءَ الله تعالى، ثم يُخرجهم منها بفضله ويُدخلهم الجنة ويبقون فيها أبداً.

إذن (أهل النار) أو (أصحاب النار)، يُطلق عندهم على قسمين:

القسم الأول: الكفّار بمختلفِ ألوانهم واعتقاداتهم، وهم خالدون في النار أبداً لا يخرجون منها.

القسم الثاني: أصحابُ المعاصي الذين استحقّوا دخولَ النار لِـمَـا تلبَّسوا به من آثام، فهؤلاء يدخلون النار فترةً ثم يخرجون منها ـ كما قلنا ـ برحمة الله تعالى.

ويشهد لذلك ما أوردْنا سابقاً من الأدلة السمعية من الكتاب والسنة، وكلام من مفسِّري القرآن وشرّاح الحديث. وفيما مضى كفايةٌ عن التكرار.

المطلب الأول: قول الإمامِ أبي الحسن الأشعري:

نقل الإمام ابنُ فورك عن الإمامِ الأشعري رحمه الله أنه كان يقول: «إنه لا يجوز أن يَـتركَ الإيمانَ بالله تعالى ولا بعضَ الإيمان لو كان متبعِّضاً إلا كافرٌ، كما أنه لا يجوز أن يتركَ بعض التعظيم والتصديق له إلا كافرٌ، وكما أن تركَ التوحيد كفر، فكذلك ترك الإيمان به كفر.

وكان يقول: إن قولهم: إن الفاسق أحبطَ بكبيرته ثوابَ طاعاته لا ينفصلون ممن يقول: إن عقابَ كبيرته مُـحبَـط بثواب طاعاته...

وكان ينكر قولَـهم: إن الفاسقَ قد استحقَّ عقاباً لا يتناهى بفسقه. ويقول: «لو ساغ لكم هذا ساغ لمن يقول من الخوارج: إن سائر الذنوب من الصغائر التي يستحقُّ غفرانُـها عندكم باجتناب الكبائر قد استحق عقاباً لا يتناهى.

وكان يقول: لا يستحيلُ أن يعذِّبَ الله عز وجلَّ عبداً على فسقٍ ويغفرَ لآخـرَ فعلَ فسقٍ مثل هذا الفسق، لأن عفوه تفضُّلٌ، وللمتفضل أن يفعلَ وأن يترك، فلا يكون بالترك مذموماً». انتهى[1].

وبيّـن الإمام ابن فورَك أيضاً مذهب الشيخ الأشعري زيادةَ بيانٍ فقال: «قد بيّنا لك فيما قبل أنه كان يقول: إن الثواب من الله تعالى ابتداءً فضلٌ غير مستحَـقٍّ للمؤمن عليه بعمله، بل عملُ المؤمن بالطاعة له ابتداءً فضلٌ منه وتوفيقٌ له، وإنه لا يصح أن يستحقَّ أحدٌ على الله تعالى حقاً بعمله ومن قِبَـله بوجهٍ إلا ما أوجب الله تعالى للمؤمنين بفضله ابتداءً، لا لسببٍ متقدِّمٍ، وعلى ذلك كان يجوز أن يتفضّلَ على مَن لم يعملْ ولم يُطِع فيبلغَ به ثوابَ المطيع، ويزيدَه أيضاً أن يتفضلَ على أحدِهما بأكثر مما يتفضّل على غيره.

وكذلك كان يقول في العقاب: إنه ابتداءً عدلٌ من الله تعالى لم يوجبه سبب متقدِّمٌ من كفرٍ ومعصية، بل كان كفرُ الكافر بخذلانه وحرمانه وإضلاله، وإنه لو عفا عن الكفار جميعاً وأدخلهم الجنةَ كان ذلك لائقاً برحمته غيرَ منكَرٍ في حكمته، ولكنا إنما قطعْنا بعذابهم على طريق التأبيد للخبر الـمُجمعِ على عمومه، وقطعنا بثواب المؤمنين على التأبيد للخبر الذي قارنه الإجماعُ على تعميم صورته وصيغته، فقضيْـنا

(١) «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»، ص١٥١-١٥٧، وهو من إملاء الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فورَك (ت ٤٠٦هـ ـ ١٠١٥م).

به وحكمْـنا أن ذلك كائنٌ لهم لا محالة. وبينا لك أنه كان يجوز في العقل أن يعفوَ الله تعالى عن واحدٍ ويعاقِبَ مَن كان على مثل جُرمه، ولا يكون ذلك منه جَوراً، بل العفوُ منه تفضُّلٌ وتركه ليس بجَور.

وكان يقول: إن وعدَه ووعيدَه يتعلقان على عواقب الأحوال، وإنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ جَنَّـٰتٍ﴾ [الحج: ١٤] معناه: إذا ماتوا عليه، وإن قوله تعالى: ﴿مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢] معناه: إذا مات على الشرك.

وعلى ذلك كان يتوقّف في أمر الفُسّاق من أهل القبلة إذا ماتوا من غير توبة، فيجوِّز أن يعفوَ الله عنهم، ويجوِّز أنْ يعذِّبَهم الله قدراً من العذاب ثم يدخلَهم الجنة. ربما احتج بقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]، وأنّ الفاسقَ معه أعظمُ الطاعات وهو المعرفةُ والتوحيد والمحبة لله تعالى والتعظيم، وأن ذلك مما وعد الله فاعلَه عليه ثواباً ولا بد أن يراه، مع قوله تعالى: ﴿لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم﴾ [آل عمران: ١٩٥] و﴿لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، فقال: هذا يوجب الحكمَ بأن عذاب الفاسق غير مؤبَّد، وأنه لا محالةَ يرجع من النار ويدخل الجنة...

وكان يقول: إنما قطعْنا بوعيد الكافرين وعموم ذلك في جملتهم لا لأصل صورة الأخبار، بل للإجماع الذي قارنه، وكذلك الوعد في جملة المؤمنين. فأما الفاسقُ فقد اجتمع فيه أمران: طاعةٌ ومعصية، وبِـرٌّ وفجور، وإيمانٌ وفسق، ولا يصحُّ أن يكونَ أحدهما مسقِطاً لصاحبه لأجل أنه لا ينافيه ولا يضادُّه، فاجتمع الوصفان والاسمان من الفعلَين، فدخل في الاسمَين جميعاً، ولم يمكن تغليبُ أحدِهما على صاحبه من

حيث الاسم والوصف، فوجب أن التغليبَ والترجيحَ إنما يحصل من غير هذا الوجه، فأوجب ذلك عنده الوقفَ في أحكامهم، وهذا من أصول أهل السنّـة في قولهم: ولا ننزل أحداً جنةً ولا ناراً من أهل الذنوب، بل نردُّ أحكامَهم إلى الله تعالى ونقول: إن شاء عذّبهم وإن شاء عفا عنهم». انتهى[١].

المطلب الثاني: قول الإمام أبي منصور الماتُرِيدي:

بيَّن الإمام أبو منصور الماتُـرِيدي الخلافَ في الذنوب وتسميةِ مُقتَرفيها، فذكر أنّ بعضَ الناس لم يفرِّقوا فيها بين ذنبٍ وذنب، بل جمعوا بينها بجامعِ أنها كلَّها معاصٍ، واحتجُّوا بنحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٤]، وقالوا: «والذنوب كلُّها في تحقيـق اسم العصيـان واحد، فعلى ذلك في تحقيـق اسم الضلال وإيجاب الخلـود في النـار واحد»[٢]، وأوجبوا تسميةَ ذلك كافراً، ومنهم مَن يُسمِّـيه مشركاً.

ثم ذكر الإمام الماتريدي بعد ذلك قولَ من يُـقسِّم المعاصيَ إلى صغائرَ وكبائر، وشرع في ذكرِ موقفِـهم من كل قسم.

فأما الصغائر فلم يُـكفِّروا بها أحداً، قال الماتريدي: «فأما الصغائر فقولهم فيها ـ وهو قولنـا ـ أنْ لا يجوز إخراجُ صاحبهـا من الإيمان». انتهى[٣]. وذكرَ من وجـوه الاستدلال على ذلك أن الرسول ﷺ قد أمر بالاستغفار لأصحابها، ولو كانوا كفاراً

(١) «مجرد مقالات الأشعري»، ص١٦٣.
(٢) كتاب «التوحيد» للإمام أبي منصور الماتريدي، ص٤١٥.
(٣) كتاب «التوحيد»، ص٤١٧.

لـمّـا أُمِـر بذلك، ونبَّـه إلى أنه إنْ جاء في الشريعة نصوصٌ تُطلِق عليها اسمَ الكفر فإنما هذا «على مجاز اللغة من حيث ذلك صنيعهم». انتهى[١]. وكرَّ على قول الخوارج الذين يُـكفِّرون الإنسان بالصغائر من عدة وجوه، ثم قال: «ثم القول في جعل الصغائر كفراً أو شركاً أو التخليد في النار جزاءً لها قولٌ مهجورٌ بما يُسقط معنى تسميته عفوّاً غفوراً رحيماً». انتهى[٢]. والحكم بذلك يؤدّي إلى اليأس وانقطاع الخوف والرجاء.

هذا خلاصةُ ما قاله في الصغائر.

وأما الكبائر؛ فقد قال فيها: «ثم اختلفت الأمة في مرتكبي الكبائر من المسلمين، دفعته إليه الغلبةُ من شهوةٍ أو غفلةٍ أو شدةِ الغضب والحمية أو رجاءُ العفو والتوبة من غير استحلالٍ منه ولا استخفافٍ بمَن أمر ونهى. فمنهم من جعله كافراً، ومنهم مَن جعله مشركاً، ومنهم مَن جعله غيرَ مؤمن ولا كافر، ومنهم مَن يجعلُـه منافقاً، ومنهم مَن جعله مؤمناً على ما كان عاصِياً بما فعل، فاسقاً به مِن غير أن يُـطلقَ له اسمَ الفسق والفجور إلا مع مَن يعلم ما به سُمِّي بذلك، ويرى أن يكون لله تعذيبُـه بقدر ذنبه والعفوُ عنه بما علم منه من الصدق له في العبودية وغيرِهِ من الحسنات. ومنهم مَن وقف في أمر الوعيد أنه أُريدَ به المستحلُّ أو غيرُه، ورآه واجباً». انتهى.

ثم اعترض على من جعل مصيرَ العاصي الخلودَ في النار وإنْ لم يسمِّه لا كافراً ولا مؤمناً، وهو رأيُ المعتزلة، وقال في نقده: «فإذا لزِم الخلودَ في النار بطلت فائدةُ الاسم إن كان مؤمناً أو كافراً، ولكن لا يُمنَـع عنه اسمُ الكفر إذ عُوقب بعقوبته». انتهى[٣].

---

(١) كتاب «التوحيد»، ص٤١٩.

(٢) كتاب «التوحيد»، ص٤٢١.

(٣) كتاب «التوحيد»، ص٤٢٣.

وفي هذا الكلام ردٌّ كافٍ على مَن قال بذلك لو تعقَّلوه.

ثم شرع الإمامُ الماتريدي بعد ذلك في الردّ على المعتزلة والخوارج في آرائهما الفاسدة، وحلَّل أقوالَهم وأوضح ما تؤدِّي إليه من بُطلانٍ ومناقضةٍ للمعلوم الضروري، وبيَّن لهم أنهم عندما يحكمون على فاعل الكبيرة والكافر بأنه خالدٌ في النار فإنهم يُسَوُّون بينَهما في العقاب، ولكنّ الحكمةَ تقتضي كونَ فاعل الكبيرة أقلَّ إثماً من الكافر، فالكافر معاندٌ مُبطِلٌ لأصل الإيمان بخلاف فاعل الكبيرة، فإنه غير معاندٍ ولكنه اتَّبع هواه على ما أوضحناه أولاً، فكيف يُسوَّى بينهما في العذاب الأزلي؟! ومعلومٌ أنّ الله يجزي في السيئات مِثلَها لا أكثرَ منها، والكبيرةُ ليس عذابُ الأبد مِثلاً لها، لأنها تكون في وقتٍ معينٍ محدود، بخلاف الكفر، لأنه اعتقادُ الأبد فمِثلُه عذابُ الأبد، لأنه معاندةٌ مستمرة[1].

واستمرّ الإمامُ الماتريديُّ في نقض حججِ المخالفين واحدةً بعدَ أخرى، بهذا الأسلوبِ العقليِّ المبني على تحليلٍ دقيقٍ عميقٍ للأدلة النقلية. ثم ذكر وجهين يُفرِّق بهما بين ما يخلَّد له العذاب ولا يخلَّد، من طريقِ الحكمة، فقال:

الأول: الذنوب تتفاوت في نفسها، والله لا يجزي السيئةَ إلا مثلَها، وكلُّ عاصٍ بما هو دونَ الكفر لا يعصي الله إلا وهو خائفٌ وَجِلٌ لوقت العصيان، مكتسبٌ الطاعةَ من خوف عقابه والفزع من مقتِه ورجاءِ رحمته، وهذا يوجبُ عدمَ تمحُّضِ قصدِ المعصية، والاستخفافُ بالله تعالى غيرُ واقع في نفس العاصي، مما يستلزمُ عدمَ دوامِ العذاب عليها.

الثاني: الكفر مذهبٌ يُعتقَد، والمذاهب تُعتقَدُ للأبد، فعلى ذلك عقوبتُه تكونُ للأبد، بخلاف المعصية فإنها تكون لوقتٍ معين، وهو عند غلبةِ الشهوات لا للأبد،

---

(١) راجع كتاب «التوحيد»، ص٤٣٣.

فعلى ذلك عقوبتُـها. وأيضاً فالكفرُ قبيحٌ لعَينه، لا يَـحتمل على الإطلاق رفعَ الحرمة، فعلى ذلك عقوبتُـه لا يَـحتملُ الارتفاعَ والعفوَ عنه، بخلاف سائر المعاصي فجائزٌ رفعُ الحرمةِ عنها في العقل وإباحةُ ما له من العقوبة، فمثلُه عقوبتُه[1].

وقال الإمام الماتريدي في أواخرِ مناقشته للمخالفين: «ثم الدلالة على وعيد الخلود بأنه لا يحتمله ما دون الشرك، الأمرُ الذي جُبِـل عليه الخلق من نِفارهم عمّـا به الخروج من أديانهم التي اعتقدوها، وإن كانوا اعتقدوها عقلاً أو حجةً أو تقليداً، على وجود ما دون ذلك من الزلّات فيهم وإن اختلفتْ أديانُهم، فدلَّ على أنّ ذلك مما جُبِـل عليه الخلق، بل أيَّـد ذلك العقول، إذ الاعتقاداتُ تكونُ عند أربابها أبديات، ولا كذلك الأفعال التي تشار إليها، وعلى ذلك أضدادُها، وكذلك السمع في الأفعال المشارة أنها على الاختلاف فعلى ذلك تركُها، فدل ما ذكرنا على خروج مذهب الاعتزال عن الأمر المجبول عليه والمدفوع إليه أيضاً بالتدبير». انتهى[2].

فاحرصْ على أن تتأمل قدر جهدك في هذه الكلمات، فإن وراءَها أسراراً عقليةً وشرعيةً وعادية قلَّ من يتنبه إليها ويعرف كيف اعتبرها الشرعُ المنزلُ من لدُنْ حكيمٍ خبير.

---

(١) لخصْنا هذين الوجهين عن كتاب «التوحيد»، ص٤٥٧-٤٥٩، فراجعه في موضعه إنْ شئتَ الاطلاعَ على عمق كلامه ودقة تعبيراته، ليعلمَ القارئُ الذي يخوض في هذا العلم الشريف أن علماءَ أهل الحق كانوا في غايـةِ الدقة في التحليل والنقد، ولم يكونوا مجردَ مخالفين لغيرهم، ومناقضين لهم، كما يحلو لبعض الجهلـةِ اعتقادُ ذلك، فيتصوّرون مذهبَ أهلِ السنة مجردَ تلفيقٍ لما يقول به المخالفون! وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على جهل مَن حكم بهذا الـحُكم، وقلـةِ علمِـه ودرايتِـه بما قاله أهل الحق، ويدل ـ إن خرج عن مخالف ـ على تعصُّبٍ وإعراضٍ عن الحق تبعاً لهواه.

(٢) كتاب «التوحيد»، ص٤٦١.

المطلب الثالث: رأي الإمام محمد بن الطيب الباقلاني:

الإمام الباقلاني هو واحدٌ من الذين قاموا بنصرة مذهبِ أهلِ السنة، وأخذوا عن تلاميذِ الإمام الأشعري، فمشايخُه منهم ابنُ مجاهد، وأبو الحسن الباهِليّ، اللذان تلقّيا مباشرةً عن الإمام أبي الحسن الأشعري، وللإمام الباقلاني جهودٌ عظيمة في الدفاع عن القرآن والعقائد الإسلامية ضدَّ المخالفين من الفرق الإسلامية، واليهود والنصارى والملاحِدة.

قال الإمام الباقلاني: «فإن قال قائل: فخبروني عن الفاسق الـمِـلِّـيّ: هل تسمونه مؤمناً بإيمانه الذي فيه؟ وهل تقولون إن فسقَه لا يُضادُّ إيمانَـه؟

قيل له: أجل.

فإن قال: فلم قلتم إنّ الفسق الذي ليس بجهلٍ بالله لا يضادُّ الإيمان؟

قيل له: لأن الشيئين إنما يتضادّان في محلٍّ واحد، وقد علمنا أنّ ما يوجد بالجوارح لا يجوزُ أن ينفيَ علماً وتصديقاً يُـوجد بالقلب. فثبتَ أنه غيرُ مضادٍّ للعلم بالله والتصديقِ له». انتهى[1].

وقال الإمام الباقلاني: «فإن قال قائل: خبرونا عن جميع الكفرة والعُصاة بضروب المعاصي، هل كان جائزاً في العقل أن يغفرَ الله لجميعهم؟

قيل له: أجل لو قسم جميعَـهم للجنة لجاز، ولم يكن ما وُجِـد من كفرهم وعصيانهم دليلاً على أنه يؤلمهم بالنار لا محالة، لأن إيلامَ الله تعالى لم يؤلمه ليس يوجد

(١) «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائـل»، ص٣٩٥، تأليـف القاضي أبي بكـر محمدِ بنِ الطيـب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ).

منه لعلة لولاها لم يوجد، بل جعل اللهُ تعالى أفعالَ العباد دليلاً على ما قسمه لهم، ويدل على ذلك أن العقاب حقٌّ له يجوز له أخذه، وتركه». انتهى[1].

وقال: «فإنْ قال: فما يؤمنكم أن يغفرَ اللهُ لسائر الكفرةِ أو لبعضهم، وإن كان قد قدّم وعيدَه لهم بالنار؟

قيل له: يؤمِنُ من ذلك توقيفُ النبي ﷺ وإجماعُ المسلمين الذين لا يجوز عليهم الخطأ، أن اللهَ لا يغفر لهم ولا لأحدٍ منهم، لأن الأمةَ نقلت عن شاهد النبي ﷺ وهم حُجّة وأهلُ تواتر أنهم علموا من دينه ضرورة أن جميعَ الكفار في النار خالدين فيها، وعرفوا قصدَه إلى استغراق الوعيد لجميعهم وإرادته لكلِّهم وأن الله يفعل ذلك بسائرِهم، ولولا هذا الإجماعُ والتوقيفُ الذي اضطررنا إليه، لجاز العفوُ عما سألتَ عنه». انتهى.

ووضَّحَ حكمَ المؤمنين فقال بعد نقاش للأدلة النقلية التي سبق أن عرضْنا أكثرَها: «وقيل لهم: قال الله تعالى: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٩٥] و﴿لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، وليس في الطاعات حسنةٌ أكبرُ من الإيمانِ بالله ورسوله وتصديقِ ما جاء به من عنده، وإذا كان الأمرُ كذلك، وجب تفويض أمر عصاة أهل الملة إلى الله سبحانه، وتصحيح غفرانه لهم وترك القطع بعقابهم وإيجاب القول بأنه يخلد في النار أحد منهم وإن أُدخِلَها». انتهى[2].

ومن الواضح أن الإمامَ الباقلانيَّ يقتفي أثـرَ الشيخِ الأشعريّ في طريقة استدلاله.

---

(١) «تمهيد الأوائل»، ص٣٩٩ –٤٠٠.

(٢) «تمهيد الأوائل»، ص٤٠٨–٤٠٩.

المطلب الرابع: كلامُ الإمامِ عبدِ القاهر البغدادي:

قال الإمام البغداديّ في بيان عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعة: «وقالوا بدوام نعيمِ الجنة على أهلها، ودوام عذابِ النارِ على المشركين والمنافقين، خلافَ قولِ مَن زعم أنهما يفنيان كما زعم جَهْم، وخلافَ قول أبي الهذيل القدري بفناء مقدوراتِ الله تعالى فيهما وفي غيرهما.

وقالوا: إن الخلودَ في النار لا يكون إلا للكفرة، على خلاف قول القدَرية والخوارج بتخليدِ كلِّ مَن دخل النار فيها». انتهى[1].

المطلب الخامس: كلامُ الإمام الرازي:

قال الإمامُ الرازي: «وعيدُ أصحاب الكبائر منقطعٌ عندنا، خلافاً للمعتزلة، لنا قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، ولا بدَّ من الجمع بينَ العمومْين، فإمّا أن يُقال: صاحب الكبيرة يدخل الجنةَ بإيمانه ثم يدخل النار، وهو باطل بالاتفاق، أو لا يدخلُ أحدَهما، وهو باطل أيضاً، أو يدخل النار بكبيرته ثم يُنقل إلى الجنة وهو الحقُّ». انتهى[2].

وهذا نصٌّ في أنّ أصحابَ المعاصي الذين يُعذَّبون في النار، فيكونون من أهلها الذين لا يدومون فيها، يخرجون منها بعد ذلك.

---

(١) «الفَرق بين الفِرَق»، ص٣٤٨.

(٢) «المحصل»، ص٣٩٧.

المطلب السادس: رأيُ الإمام أبي المعين النسَفي:

قال الإمام النسفي: «اختلف الناسُ في مقترفي الكبائر من أهل القبلة أنهم بماذا يُسمَّـوْن؟ وأن حكمهم في الآخرة ما هو؟

قال أهل الحقِّ: من اقترف كبيرةً غيرَ مستحلٍّ لها ولا مستخفٍّ بمَن نهى عنها، بل لغلبةِ شهوةٍ أو حمية يرجو اللهَ تعالى أن يغفرَ له ويخاف أن يُـعذِّبَـه، فهذا اسمه مؤمن بقي على ما كان عليه من الإيمان، لم يزُل عنه إيمانُـه ولم ينتقض. ولا يخرج أحدٌ من الإيمان إلّا من الباب الذي دخل فيه. وحكمه أنه لو مات من غير توبة فللهِ فيه المشيئة، إن شاء عفا عنه بفضلِـه وكرمه أو ببركةِ ما معه من الإيمان والحسنات أو بشفاعة بعض الأخيار، وإن شاءَ عذّبه بقدر ذنبه، ثم عاقبةُ أمره الجنةُ لا محالة ولا يخلد في النار.

وكان أبو حنيفة رحمه الله يُسمّى مرجِـئاً لتأخيره أمرَ صاحبِ الكبيرة إلى مشيئة الله، والإرجاءُ هو التأخير، ورُوِي عنه أنه قيل له: مـمَّن أخذتَ الإرجاء؟ فقال: من الملائكة عليهم السلام حيثُ قالوا ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾ [البقرة: ٣٢].

وزعمت المرجئةُ الخبيثة أنّ أحداً من المسلمين لا يعاقب على شيء من الكبائر، وكما أن الحسنةَ لا تنفع معَ الكفر، فالسيئةُ لا تضرُّ مع الإيمان». انتهى[1].

ثم شرع يذكر قولَ المعتزلةِ والخوارجِ وسنوضِّحُه في محله.

ويُلاحظُ أن الإمام النسفي لا يخرج عن قولِ أهل السنة في هذه المسألة، وينبِّـه إلى فائدة لطيفة وهي سبب تسميةِ الإمام أبي حنيفة بالمرجئ، وبيَّـن أنه يختلف عن الإرجاء المذموم، فيندفعُ بذلك تشنيعُ الـمُشنِّـعين عليه من غير فهمٍ لما قاله.

---

(١) «تبصرة الأدلة» (٢: ٧٦٦).

خاتمةٌ في قول أهل السنة في مسألة أهل النار:

نتوصّلُ إلى أن أهل السنة لم يتناقضوا معَ الكتابِ والسنة فيما قرّروه، فإنهم فرقوا بوضوحٍ بين فاعل الكبيرةِ وبين الكافر، وبيّـنوا أن الأولَ أمرُه إلى مشيئة الله تعالى إن شاء عذّبه، وإن شاء عفا عنه بفضلِه. وأجمعوا على أن فاعلَ الكبيرة ما لم يصلْ إلى الكفر فإنه غيرُ خالدٍ في النـار، بخلاف الكافـر. وأن تعذيبَ العاصي لا يكونُ لسبق وجوب على الله تعالى، وكذلك ثوابُ المطيع، فلا يجب شيء من ذلك على الله تعالى. وكذلك جنسُ الثواب والعقاب ليس بواجبٍ على الله تعالى، ولا هو معلولُ أفعالِ العباد، بل هو بفضل الله تعالى وإرادته التي لا يقيِّـدُها شيء، فهو الفاعلُ المختار. ولله تعالى أن يزيدَ في الثواب لمن يشاء. وأن قطعَ المسلمين بأن الكفارَ في النار إنما كان لما ورد في ذلك من نصوصٍ شرعية في الكتاب والسنة، وليس لأدلةٍ عقليةٍ توجب ذلك.

ويتَّـضح لنا من خلال ما سردناه من كلام علماء أهل السنة أنهم بالإضافة إلى اعتمادِهم على النقل والـحُججِ السمعية، فإنهم استطاعوا أيضاً أن يُعللوا تلك المواقف والأحكام ويرجعوها إلى تصوُّراتٍ عقلية، وأثبتوا أمام المخالفين أنّ ما زعمَه هؤلاء من وجوب خلود الكافر مخالفٌ أصلاً للعقل، ومناقضٌ للحكمة التي يزعمون أنهم يتمسكون بها، وأثبتوا أيضا مطَّردين مع موقفِهم من أصول الدين أن الله تعالى لا يفعل فعلاً وهو مضطرٌّ إليه، ولا ينخدعون بالتسميات الأخرى للاضطرار كالعلة والمعلول أو الوجوب أو الفيض أو نحو ذلك. فمن المهمِّ عندهم جداً أن يحرِّروا الأصلَ العظيمَ الذي يقولون به، وهو أن اللهَ تعالى فاعلٌ مختار.

❋ ❋ ❋

المبحث الثاني
أصحاب النار
وحكمهم عند الخوارج

الخوارج من أوائلِ الفرق التي شذَّتْ عن جماعة المسلمين، وانفردتْ بأقوال يختصّون بها، ويتميّزون عن سائر المسلمين بالاعتقاد بها، وتميزت مواقفهم وأفكارهم بأنها حادّة وهجومية، وكانوا يبالغون بتنزيه أنفسِهم عن الوقوع في الغلط أو مخالفةِ الشريعة، حتى وصلوا إلى حدِّ التنطع، وأدّى بهم ذلك إلى الانقطاع، على حدِّ قول النبي ﷺ: «إن الـمُنبتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى»، وقوله ﷺ: «لن يُشادَّ الدينَ أحدٌ إلّا غلبه».

وسنحاول في هذا البحث أن نُجمِلَ قولَ الخوارج في أهل النار، مَن هم أهل النار عندهم؟ وما مصيرُهم؟ هل هم خالدون فيها أو يخرجون منها؟

ولعدم وجود مصادر من تأليف الخوارج مباشرة، فإننا سوف نعتمد في تحرير أقوالهم على كتبِ مَن نقل مذهبَهم من أصحاب كتب الفرق والملل.

ويدخل المؤلِّفون في الفرقِ والمللِ الإباضيةَ في فرقِ الخوارج[1]، وقد عارض

---

(١) انظر مثلاً الإمام الشهرستاني في «الملل والنِّحل» ص١٣٣ طبعة دار المعرفة، قال: «وكبار الفرق منهم ـ أي من الخوارج ـ: المحكمة والأزارقةُ والنجدات، والبيهسيةُ والعجاردةُ، والثعالبة والإباضية، والصُّفْرية، والباقون فروعهم». انتهى. فذكر كما ترى الإباضيةُ من فرق الخوارج. وانظر كذلك الإمام البغدادي في «الفَرْق بين الفِرَق» ص٧٢ حيث أدرج الإباضيةَ في فرقِ الخوارج.

إباضيةُ هذا العصر هذا الأمر، وقالوا إنهم لا ينتمون إلى الخوارج بل يخالفونهم في أمورٍ عديدة، وبما أننا لسنا بصدد فضِّ النزاع في هذه المسألة، فسوف نوردُ رأيَ الإباضيةِ المعاصرين من كتبهم في محلٍّ خاصٍّ بهم، ونقتصرُ هنا على إيراد آراء الفرق الأخرى من الخوارج.

الجامع لفرق الخوارج:

قال الإمـام الشهرستـاني: «ويجمعهم القولُ بالتبرّي من عثمان وعلي رضي الله عنهما، ويقدِّمون ذلك على كلِّ طاعة، ولا يصحِّحون المناكحاتِ إلا على ذلك، ويرَوْن الخروجَ على الإمام ـ إذا خالف السنة ـ حقاً واجباً». انتهى[1].

وأيّد ذلك الإمامُ البغدادي إلا أنه اعترض على الإكفار بارتكابِ الذنوب من جهةٍ معينة، فقال: «وقد اختلفوا فيما يجمعُ الخوارجَ على افتراق مذاهبِها، فذكر الكعبي في مقالاته أن الذي يجمع الخوارجَ على افتراق مذاهبها إكفارُ عليٍّ وعثمانَ والحكمَـيْن، وأصحابِ الجمل، وكلِّ من رضي بتحكيم الحكمين، والإكفارُ بارتكاب الذنوب، ووجوبُ الخروج على الإمام الجائر.

وقال شيخُنا أبو الحسن: الذي يجمعها إكفارُ علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين، ومَن رضيَ بالتحكيم وصوَّب الحكمين أو أحدَهما، والخروجُ على السلطان الجائر، ولم يرض ما حكاه الكعبيُّ من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب، والصواب ما حكاه شيخنا أبو الحسن عنهم، وقد أخطأ الكعبي في دعواه إجماعِ الخوارجِ على

---

(١) «الملل والنِّحل»، ص١٣٣.

تكفير مرتكبي الذنوب منهم، وذلك أنّ النجْدات من الخوارج لا يُكفِّرون أصحاب الحدود من موافقيهم[١].

وقد قال قومٌ من الخوارج: إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيدٌ مخصوص، فأما الذي فيه حدٌّ أو وعيدٌ في القرآن فلا يُزاد صاحبُه على الاسم الذي ورد فيه، مثل تسميته زانياً وسارقاً ونحو ذلك.

وقد قال النجْدات: إن صاحبَ الكبيرة من موافقيهم كافرُ نعمة، وليس فيه كفرُ دينٍ.

وفي هذا بيان خطأ الكعبي في حكايته عن جميع الخوارج تكفيرَ أصحابِ الذنوب كلِّهم منهم ومن غيرهم.

وإنما الصوابُ فيما يجمع الخوارجَ كلَّها ما حكاه شيخنا أبو الحسن رحمه الله من تكفيرهم علياً وعثمان وأصحابَ الجمل والحكمين، ومن صوَّبهما أو صوَّب أحدَهما، أو رضيَ بالتحكيم». انتهى[٢].

وقد بيَّنا الفرقَ بين ضبط الأشعريِّ لما يجمعهم وضبطِ الكعبيِّ في الحاشية فراجعه.

---

(١) خلاصةُ تحقيق الأمر بين الإمام الأشعري والكعبي فيما يجمع الخوارج في هذه المسألة، أن النجْدات لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم كما يقول الأشعري، ولذلك فإنهم لا يوافقون على القول بأن كل من فعل الكبيرة وكل صاحب حدٍّ فإنه كافر كل دين وملة، لإخراجهم أصحابهم من ذلك. أما مَن عداهم فإنه لا خلاف بين الخوارج كلِّهم في التكفير كفر دين وملة. وربما أطلق الكعبي القول مريداً حكم الخوارج فيمن عدا موافقيهم، ولكنّ ضبطَ الكلام على النحو الذي أطلقه الإمامُ الأشعري أكثرُ دقةٍ وأقربُ إلى الصواب.

(٢) «الفَرق بين الفِرَق»، ص٧٣-٧٤.

إذن فالخوارج يقولـون: إن أصحابَ الكبائـر من أصحاب النـار الذين تدوم صحبتهم في النار كالكفّار لا فرق مطلقاً.

المحكِّمة الأولى:

قال البغداديّ بعد أن ذكر قصة المحكّمة الأولى: «وكان دينُهم إكفارَ علي وعثمان وأصحاب الجمل ومعاويـة وأصحابِـه والحكمين ومَن رضيَ بالتحكيـم وإكفارَ كلِّ ذي ذنبٍ ومعصية». انتهى[1].

فهم إذن يكفِّرون بالذنب والمعصية، لا بالكبيرة فقط ولا بالذنب الذي عليـه حدّ.

الأزارقـة:

وقـال البغدادي في الذي يجمع الأزارِقـة من الخوارج أمـورٌ منها: «قولُهم بأن مخالفيهم من هذه الأمـة مشركـون، وكانت المحكِّمـة الأولى يقولـون: إنهم كفرةٌ لا مشركون». انتهى[2].

إذن فقد أضاف الأزارقةُ إلى المحكِّمة الأولى الحكمَ بالشرك على المخالفين لهم من هذه الأمة.

وقال الإمامُ الشهرستاني: «اجتمعت الأزارقةُ ـ من الخوارج ـ على أن مَن ارتكب كبيرةً من الكبائر كفر كُفْرَ ملّة، خرج به عن الإسلام جملة، ويكون مخلداً في النار معَ

(١) «الفَرق بين الفِرَق»، ص٨١.

(٢) «الفَرق بين الفِرَق»، ص٨٣.

سائر الكفار، واستدلوا بكفرِ إبليس وقالوا: ما ارتكب إلا كبيرةً حيث أُمِرَ بالسجود لآدم عليه السلام فامتنع، وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى». انتهى.

وهذا القول منهم واستدلالهُم في غايةِ الضعف، فإن إبليسَ لم يفعل مجردَ إثمٍ وكبيرة، بل إنه عارض أصلَ حكم الله تعالى وخطَّأ اللهَ تعالى، وأبى واستكبرَ على الله تعالى وحكمِه، وعلَّـلَ فعله ذلك؛ ادعى أنه يُصوِّب حكم الله تعالى، وزعم أنه أفضلُ من آدم وأن الأفضلَ لا يصح أن يسجدَ للمفضول وإن كان ذلك بأمر الله تعالى، إذن خطأ إبليس كان خطأً عقائدياً وليس خطأً عملياً كما يتصورُ هؤلاء السذج.

النجْدات:

وأما النجْدات وزعيمهم نَجْدةُ بن عامرٍ الحنفي فمن بِدَعِه التي قال بها: «أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه وقال: لعل اللهَ يعذبهم بذنوبهم في غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة، وزعم أن النارَ يدخلها مَن خالفه في دينه. ومن ضلالاته أنه أسقطَ حدَّ الخمر، ومنها أيضاً أنه قال: من نظر نظرةً صغيرةً أو كذب كذبةً صغيرةً أصرَّ عليها فهو مشرك، ومن زنى وسرق وشرب الخمر غير مصرٍّ عليه فهو مسلم، إذا كان من موافقيه على دينه». انتهى[١].

العجاردة:

وأما العجاردةُ من الخوارج فذكر الشهرستاني: «أنهم يُـكفِّرون بالكبائر[٢]، وكذلك الـمُكرَمية قالوا بأن تاركَ الصلاة كافر، لا من أجل ترك الصلاة، ولكن من

(١) انظر «الفَرق بين الفِرَق» للإمام البغدادي، ص٨٩.

(٢) «الملل والنحل»، ص١٤٨.

أجل جهلِه بالله تعالى، وطرَدَ هذا في كلِّ كبيرة يرتكبها الإنسان، وقال إنما يكفر لجهله بالله تعالى، وذلك أن العارف بوحدانية الله تعالى وأنه المطلعُ على سرِّه وعلانيته، والمجازي على طاعتِه ومعصيتِه، [لا][١] يُتصوَّر منه الإقدام على المعصية والاجتراء على المخالفة ما لم يغفلْ عن هذه المعرفة، ولا يبالي بالتكليف منه، وعن هذا قال النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن». انتهى[٢].

وقول هؤلاء قد سبق الردُّ عليه بما نقلنا عن أئمة أهل السنة وخاصةً الإمامَ الماتريدي والإمامَ الباقلاني من أن العاصي لا يكون منكراً لألوهية الله تعالى ولا يكون جاهلاً به، بل إن الماتريدي يقول: إن العاصيَ لا يعصي الله تعالى إلا وهو خائف منه، فخوفُه منه طاعة لله تعالى فلا تتجرَّد معصيتُه لله تعالى عن طاعة، ولذلك فإنه يستحيلُ أن يُسوّى بينَ العاصي وبين الكافر.

الصُّفْرية:

وأما الصُّفْرية فقالوا: «ما كان من الأعمال عليه حدٌّ واقع فلا يتعدّى بأهله الاسم الذي لزمه به، كالزنا والسرقة والقذف، فيُسمّى زانياً سارقاً قاذفاً، لا كافراً مشركاً. وما كان من الكبائرِ مما ليسَ فيه حدٌّ لعِظَمِ قدره مثل ترك الصلاة، والفرار من الزحف فإنه يكفر بذلك، ونُقِل عن الضحاك منهم أنه جوّز تزويجَ المسلمات من كفّار قومهم في دار التقية دون دار العلانية». انتهى[٣].

---

(١) في المطبوع «أن» وعدلتها كما ترى لتصحيح المعنى.

(٢) «الملل والنحل»، ص١٥٥.

(٣) انظر «الملل والنحل»، ص١٥٩.

قالت الصفرية بما قالت به الأزارقة[١]، غير أن فرقةً منهم زعمت: «أن ما كان من الأعمال عليه حدٌّ واقع لا يُسمّى صاحبه إلا بالاسم الموضوع له، كزانٍ وسارقٍ وقاذفٍ وقاتلِ عمد، وليس صاحبه كافراً ولا مشركاً، وكل ذنب ليس فيه حدٌّ كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبُه كافر، وإن المؤمنَ المذنبَ يفقد اسمَ الإيمان في الوجهين جميعا.

وفرقة ثالثةٌ من الصفرية قالت بقول من قال من البيهسية: إن صاحب الذنب لا يحكم عليه بالكفر حتى يُرفعَ إلى الوالي فيُحِدَّه.

فصارت الصفرية على هذا التقدير ثلاثَ فرق:

فرقةٌ تزعم أن صاحبَ كلِّ ذنب مشرك، كما قالت الأزارقة.

والثانية تزعم: أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنبٍ ليس فيه حد، والمحدودُ ذنبُه خارج عن الإيمان وغيرُ داخل في الكفر.

والثالثة تزعم: أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حدَّه الوالي على ذنبه». انتهى[٢].

وهذا التقسيم والحصر من الإمام البغدادي مفيدٌ كما لا يخفى.

* * *

(١) «الفَرق بين الفِرَق»، ص٩٠.

(٢) انظر «الفَرق بين الفِرَق»، ص٩١.

المبحث الثالث

أصحاب النار وحكمهم عند الإباضية

الإباضيةُ من فرق الخوارج كما اعتاد أن يُدرجَهم معظمُ متقدِّمي المؤلفين في الفرق والملل، ولكنَّ المعاصرين من الإباضية أنكروا أن يكونوا منتسبين إلى الخوارج، وأثبتوا تمايزهم[١]، ولذلك فإنا سوف ننقل قولَ الإباضية في هذه المسألة من مقالات أصحاب الفرق والملل، ومن كُتبِ بعض المعاصرين منهم طلباً للعدل والإنصاف في معرفة الخصم، لتتم إقامةُ الحجة عليه.

ما نقله أصحاب كتب الفرق والملل عن الإباضية:

قال الإمام عبد القاهر البغدادي مبيِّناً ما يجمع الفرقَ الإباضية: «يجمعها القول

(١) وممن قال بهذا د. محمد صالح ناصر في كتابه «منهج الدعوة عند الإباضية» ص٤٩، قال: «وبناء على ماسبق يتضح لنا بصورةٍ جليةٍ أن ما احتوت عليه المؤلفات والمقالات الإباضية القديمة نفيٌ قويٌّ لكل نقطة اتفاق بين الإباضية والخوارج، ولا سيما في القضايا ذات الطابع العَقَدي، ونقطة الاتفاق الوحيدة بين الطرفين هي توافق رأي الطرفين حول التحكيم، وعدم اشتراط القرشية في الإمام». ثم قال: «يقول الشيخ علي يحيى معمَّر وهو إباضي معاصر حريصٌ على إظهار هذه الحقيقة في كتاباته: إن الإباضية لا يريدون أن ينتسبوا إلى الخوارج، ولا يحسبون أنفسَهم كذلك، ولا يعتزون بالخارجية لسبب بسيط، لأنهم لا يحكمون على غيرهم من المسلمين بأحكام المشركين، ولا يُنفِّذون فيهم تلك الأحكام». انتهى. (نقلاً عن كتاب «الإباضية بين الفرق الإسلامية»، ص٤٧٤).

بأن كفار هذه الأمة ـ يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة ـ برآءُ من الشرك والإيمان، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين، ولكنهم كفار». انتهى[1].

يبدو من هذا النصِّ أن الإباضيةَ يقولون بالمنزلةِ بين المنزلتين، ويجعلون المنزلتين هما الإيمانَ والشرك، والمنزلةَ التي بينهما هي الكفر.

قال الإمام الشهرستاني: «وقالوا: إن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دارُ توحيد، إلا معسكرَ السلطان، فإنه دارُ بغي، وأجازوا شهادةَ مخالفيهم على أوليائهم، وقالوا في مرتكبي الكبائر إنهم مُوحِّدون لا مؤمنون». انتهى[2].

ينقل الشهرستاني في هذا النصِّ عن الإباضية أنهم يصفون مرتكبي الكبائر بأنهم موحِّدون ولا يقولون عنهم إنهم مؤمنون، فالتوحيدُ لا يستلزم الإيمانَ عندهم، ولا شكَّ أن ذلك بناءٌ منهم على المنزلة بين المنزلتين كما سيتَّضح في أقوالهم قريباً.

ولكنه ينقل عنهم أيضاً أنهم يعتقدون أن دارَ المخالفين لهم لا تُسمّى دارَ إيمان بل دارَ توحيد، وهذا لا يتعارضُ مع ما نقلناه عن البغدادي الذي نقل عنهم نفيَ الإيمان والشرك عن المخالفين لهم.

ونقل الإمام الشهرستاني عن الكعبيّ أنه قال: «وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كَفَرَ كُفْرَ النِّعمة لا كُفْرَ الملة، وتوقَّفوا في أطفال المشركين». انتهى[3].

فالإباضيةُ إذن يُسمون فاعلَ الكبيرة كافراً كفرَ نعمة، فالكفر كفران عندهم، كفرُ نعمة وكفرُ مِلَّة، وسنرى فيما بعد ما هو حكم الكافر كفرَ نعمة عندهم؟

---

(١) «الفَرق بين الفِرَق»، ص١٠٣.

(٢) «الملل والنحل»، ص١٥٧.

(٣) «الملل والنحل»، ص١٥٧.

وقال الإمام البغدادي عن الحفصيّةِ منهم أنهم قالوا: «بين الشرك والإيمان معرفةُ الله تعالى وحدها، فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسولٍ أو جنةٍ أو نارٍ أو عَمِل بجميع المحرمات من قتلِ النفس واستحلالِ الزنا وسائر المحرمات، فهو كافرٌ بريءٌ من الشرك، ومن جهل بالله تعالى وأنكره فهو مشرك». انتهى[1].

ونقل الشهرستاني عن الحفصية منهم: «أنهم قالوا إن بينَ الشرك والإيمان خَصلةً واحدة، وهي معرفةُ الله تعالى وحدَه، فمن عرفه وكفر بما سواه من رسولٍ أو كتابٍ أو قيامةٍ أو جنةٍ أو نارٍ، أو ارتكب الكبائرَ من الزنا والسرقة وشرب الخمر، فهو كافر لكنه بريءٌ من الشرك». انتهى[2].

ونقل الشهرستاني عن يزيدَ بن أنيسة زعيمِ اليزيديةِ منهم أنه قال: «إن أصحابَ الحدود من موافقيه وغيرِهم كفارٌ مشركون، وكلُّ ذنبٍ صغيرٍ أو كبيرٍ فهو شرك». انتهى[3].

فاليزيدية إذن من الإباضية يصفون فاعل الذنوب صغيرةً كان أو كبيرة بأنَّه مشرك، خلافاً لمن سبقهم فهم لا يصفونه بالشرك بل بكفرِ النعمة ويوافقون بذلك الخوارج كما سبق.

فلننظرِ الآنَ في أقوال المعاصرين من الإباضية.

---

(١) «الفَرق بين الفِرَق»، ص١٠٣.

(٢) «الملل والنحل»، ص١٥٨.

(٣) «الملل والنحل»، ص١٥٨.

أقوال الإباضية المعاصرين في هذه المسألة:

وقال أحمد بنُ حمد الخليلي في نهاية بحثِهِ في الأدلة والرد على المخالفين: «لا ريبَ أخي القارئَ أنك بعد هذا التطواف بين هذه الأدلة وفحصك إياها بعينِ البصيرة، أدركتَ أن عقيدةَ القائلين بخلود أصحاب الكبائر في النار، التي أنكرها مَن أنكرها عليهم وحكم عليهم من أجلها بالكفر، هي العقيدةُ التي نطق بها القرآن، ودعمتها الأحاديث الصحيحة الصريحة عن النبي ﷺ، فهي العقيدةُ التي يجب على المسلم أن يعتصمَ بحبلها وأن يلقى اللهَ عليها، كيف وقد عزا القرآنُ الكريم ما يخالفها إلى اليهود، وأنكره عليهم، وقرَّر أنه منشأ انحرافِهم عن الحقِّ حيثُ قال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤]». انتهى(١).

فهو يحكم على فاعل الكبيرةِ بأنه كافر، وخالدٌ في النار.

وقد أثبت الإباضيةُ المنزلةَ بين المنزلتين، وقالوا إنها منزلةُ النفاق، وهم أصحاب المعاصي، فنقل علي يحيى معمر الإبـاضيُّ المعاصر عن تبغوريـن بن داود بن عيـسى الملشوطي من أئمةِ الإباضية في القرن الخامس الهجري قولَه: «الأصل الخامس في المنزلةِ بين المنزلتين، وهو النفاقُ بين الشرك والإيمان، وقد اجتمعت الأمةُ على أنّ المنافقين كافرون، وأنهم في الدَّرْك الأسفل من النار، وأنهم مع النبي ﷺ والمسلمين في البيوت والدور، يـحُجّون معهم ويجاهدون معهم كما قال الله عز وجل: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١] ثم بينَّ الله منزلتَهم في غير موضع من كتابه فوصف الناسَ على ثلاث منازل في قوله تعالى: ﴿ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ

(١) «الحق الدامغ»، ص٢٢٦، مؤلف الكتاب هو المفتي العام لسلطنة عمان.

وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٣] فوصف المنافقين بالذبذبة فقال: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ١٤٣] يريد لا إلى المسلمين في الاسم والثواب والوفاء، ولا إلى المشركين في الحكمِ والسيرةِ والجحود والإنكار». انتهى[1].

فأطلق في هذا النصِّ أن المنزلةَ بين المنزلتين هي النفاقُ لا الكفر كما نقله عنهم البغدادي، وستعرف أنه لا يوجدُ كبيرُ اختلافٍ بينهما، لأنهم يصفون النفاقَ بالكفر العملي، ويجوز أن يكون البغدادي أطلقَ كلمةَ الكفر لأنها عندهم شاملةٌ للمنافق وفاعلِ المعصية، نظراً لأن الكافرَ كفرَ نعمةٍ عندهم خالد في النار كما ستراه في حكمهم على فاعل الكبيرة.

وقال علي يحيى معمر: «وبناءً على هذا ومثلِه فقد استعملَ الإباضيةُ كلمةَ النفاق للدلالـةِ على المعاصي العملية وأطلقوها على من ارتكبها في أيِّ زمان، وكان هذا النوع من الناس يعيشُ في المجتمع المسلم في عهد الرسولِ ﷺ وفيما بعدَه من عهود، ولكنَّ وجودَهم في الدنيا داخل المجتمع المسلم لم يبعد عنهم آيـاتِ الوعيدِ الشديدةَ التي تناولتهم في كل مناسبة بل جعلتهم في الدَّركِ الأسفلِ من النار. وقد أطلق الإباضية على هذا القسم الثالث اسمَ المنافقين وكفارَ النعمةِ اعتماداً على الأدلةِ الكثيرة في هذاالموضوع من الكتاب والسنة، لكنَّ أكثرَ المذاهب الأخرى لم تقفْ هذا الموقف». انتهى[2].

(١) «الإباضية بين الفرق الإسلامية» (٢: ٨٧)، تأليف علي يحيى معمر.
(٢) «الإباضية بين الفرق الإسلامية» (٢: ٩٤).

فأنت ترى أن الإباضيةَ يحكمون على الفاسقين بأنهم منافقون وأنهم في الدرك الأسفل من النار، يعني أنهم خالدون في النار، وخلافُهم مع المعتزلة في عدمِ إطلاق المعتزلةِ اسمَ المنافقين على العصاة، فهو خلاف في الأسماء، وإن اشتركوا معهم في أنهم خالدون في النار، وخلافُهم مع أهل السنة أصلي فأهل السنة لا يحكمون على العُصاة بأنهم خالدون في النار، كما بيّناه.

ثم قال علي يحيى معمر: «وتأمل أيها القارئ الكريم في الآيات الثلاثة السابقة تجد أن المولى تبارك وتعالى جعل الظلم وهو معصية ملية سببا في الحكم على مرتكبه بأنه كافر وفاسق أو ظالم، وقد سبق لك أن عرفت في الآية السابقة أن الله تبارك وتعالى جعل المنافقين والفاسقين فريقاً واحداً بصيغة التأكيد ويتضح لك من هذا جميعا أن النفاق والكفر ـ كفر النعمة ـ والفسوق والظلم تصلح لمعنىً واحدٍ ويعامل صاحبها في الدنيا معاملة واحدة وفي الآخرة يكون لها مصير واحد». انتهى[١].

وقال الدكتور فرحات الجعبيري[٢]: «ويشير الشماخي أيضاً إلى أن كفر النعمة يرادف مفهومَ الفجور والعصيان أيضاً»[٣]. وهكذا يتضح أن الإباضية يعتبرون أن كفر النعمة مرادف للفسق والنفاق والفجور والعصيان، فالكفر حينئذ أعمُّ من الشرك، ويقول يوسف المصعبي في ذلك: «وأما على أصلنا من كون الكفر أعمَّ من الشرك فيصدق على المنافق والفاسق»[٤].

---

(١) «الإباضية بين الفرق الإسلامية» (٢: ٩٥).

(٢) «البعد الحضاري للعقيدة الإباضية»، ص٥١١.

(٣) انظر: أحمد الشماخي، «الرد على صولة الغدامسي»، ص٤٥.

(٤) يوسف المصعبي، «حاشية على أصول تبغورين»، ص٢٦.

فالفاسق والمنافق كافر إذن عند الإباضية.

وقد حلَّل أبو عمار هذا التساويَ في صددِ الردِّ على المعتزلة فقال: «فاسم الكافرين والفاسقين والضالين والظالمين والفجار مشتملٌ على جميع أسماء أهل النار، كما أن اسم المؤمنين والمهتدين والبارّين مشتمل على جميع أسماء أهل الجنة..». ويختم بقوله: «فدل بهذا الذي قلنا أن هذه الأسماء كلَّها مقرونة بإثبات الوعيد منوطة بوجوب العقاب، ولن يجوزَ أن يكونَ وجوبُ العقاب إلا للكفر، كما لا يجوز أن يكونَ وجوبُ الثواب إلا للإيمان»[1].

وإن اعتبرت المصادرُ الإباضيةُ أن كفر النعمة مرادفٌ للفسق وما إلى ذلك فهي تجعله ضد الإيمان كما أشرنا إلى ذلك في التعريف الشرعي». انتهى.

وينقل د. الجعبيري عن المصعبي قوله[2]: «والذي عليه أصحابنا ومن وافقهم أنّ النفاقَ في الأفعال لا في الاعتقاد، فلا فرق بين منافقِ العصرِ وغيره من الموحِّدين». انتهى[3].

والتوحيد عندهم لا يستلزمُ اسمَ الإيمان كما أسلفنا، لأن التوحيدَ اسم لمن عرف اللهَ وحدَه وإن كفر بالرسول والأنبياء وعَمِـل ما عَمِـله من المعاصي بعد ذلك.

---

(١) أبو عمار عبد الكافي، «الموجز» (٢: ١٢٦-١٢٧).

(٢) يوسف المصعبي، «حاشية على أصول الديانات»، ص١٧، و«حاشية على أصول تبغورين»، ص٢٦.

(٣) «البعد الحضاري للعقيدة الإباضية»، ص٥١٤.

وقال أيضاً: «كما بيَّـن أن النفاق والإيمان لا يجتمعان عند تعليقِـه على هذه الآيات[(١)] بقوله[(٢)]: «فلمّـا أخبرهم عن الوعد باللسان وعقَّب بالنفاق في القلب عقوبة لهم، ولن يستقيمَ الإيمانُ والنفاق في قلبٍ واحد». انتهى[(٣)].

وقد أوجب الإباضيةُ للكفار القتلَ والسبيَ والغنيمةَ وتحريمَ المناكحة والموارثة، وللمنافقين (كفارِ النِّـعم) إذا هم لم يُظهروا نفاقهم تحريمَ القتلِ وتحريمَ السبي والغنيمة منهم وتحليلَ الذبائح وإبطالَ عدالتِـهم وإقامةَ الحدود عليهم وفيهم، وللمؤمنين وجوبَ الولايةِ والمودةِ والمحبة في الدين وإثبات عدالتِـهم[(٤)].

ثم قـال: «فالإباضيـةُ متفقون والأشاعرةُ على أن العصاة من أهل القبلة يحرم قتلُهم، ويحرم سبيُهم والغنيمةُ منهم.. إلا أن الإباضيةَ يتجاوزون الأشاعرةَ في تطبيق البراءة الشخصية من هؤلاء حتى يُـقْلعوا عن معاصيهم التي يُـجاهِرون بها. أما في ما يتعلقُ بأمر الآخرةِ فالخلافُ جذري كما سنُبين ذلك بعد حين». انتهى[(٥)].

ففاعلُ الكبيرة خالدٌ في النار عندهم، وإنْ ميّـزوا في أحكامِه الدنيويـةِ كما ذكرناه.

---

(١) يقصد قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۞ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ۞ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥-٧٧].

(٢) يوسف المصعبي، «حاشية على أصول تبغورين»، ص٢٩.

(٣) «البعد الحضاري للعقيدة الإباضية»، ص٥١٥.

(٤) انظر «البعد الحضاري للعقيدة الإباضية»، ص٥٢٠.

(٥) «البعد الحضاري للعقيدة الإباضية»، ص٥٢٤.

نتيجة:

قد رأينا أن ما نقله علماؤنا من أهلِ السنة عن الإباضية والخوارج في مذاهبهم أنه صحيحٌ مطابقٌ لما قال به هؤلاء، وإن حاول هؤلاء أن يُشكِّكوا خاصةً في هذا العصر بما نقله أكابرُ أهلِ السنة عن متقدميهم، ونرى أن حاصلَ ما وضَّحه المعاصرون من أصحاب الفرق المخالفةِ كالإباضيةِ والشيعة والمعتزلةِ موافقٌ لما نسبه علماؤنا إليهم، فوصف علماءِ أهلِ السنة لمذاهب المخالفين صحيح على سبيل الجملة، ولا يصحُّ أن يُقال: إنهم قصدوا أن ينقلوا عنهم ما لم يقولوا به، تشنيعاً عليهم، ولا ننزِّههم عن الخطأ غيرِ المقصودِ أو عن بعض المبالغات في الإلزام في مقام الجدل والمناظرة، وهذا القدر قد يقعُ فيه الباحث والمتكلم من كلِّ الفرق والاتجاهات.

الخلاصة:

اتفق الخوارجُ ومعهم الإباضيةُ على أنّ فاعلَ الكبيرة إن لم يتبْ منها فهو خالد في النار، ونصّوا على أنه من أهل النار، وإن اختلفت فرقُ الخوارج في تسميتِهِ فبعضُهم يُطلق عليه اسمَ المشرك، وبعضُهم يأبى هذه التسميةَ ويطلق عليه اسمَ المنافق، وبعضُهم الكافر. وهذا الاختلاف إنما هو اختلافٌ في التسمية، ومن جهة الأحكام الدنيوية كاستحلال الغنيمةِ منه وسبيِه والتولي له، وأما حكمُه الأُخرويّ، فهو واحد بينهم جميعاً. وقد اشتركوا في حكمه الأخروي مع المعتزلة أيضاً، وخالفهم في ذلك كله أهل السنة كما بينا سابقاً.

إذن ففاعلُ الكبيرةِ من أهل النار الدائمين عند الخوارجِ والإباضية، وعقابُه دائمٌ فيها.

وهم لا يعتمدون في إيجاب ذلك إلّا على الحسن والقبح العقليَّين كاعتماد المعتزلة وقولهم إن خلف الوعدِ والوعيدِ قبيح، وعلى بعض الأدلة النقلية.

المبحث الرابع
أصحاب النار
وحكمهم عند المرجئة

معنى الإرجاء:

إنما سُمّوا بالـمُرجئة لأنهم أخَّروا العمل عن الإيمان، فالإرجاءُ بمعنى التأخير.

قال الإمام الشهرستاني: «الإرجاء على معنيَـين:

أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، أي: أمهلْه وأخِّرْه.

والثاني: إعطاء الرجاء.

أما إطلاقُ اسمِ المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخِّرون العملَ عن النية والعقد.

وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون لا تضرُّ مع الإيمانِ معصية، كما لا تنفعُ مع الكفر طاعة.

وقيل الإرجاءُ تأخيرُ حكم صاحب الكبيرة إلى يومِ القيامة، فلا يُقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونـه من أهل الجنة أو من أهل النار، فعلى هذا المرجئةُ والعيديةُ فِـرقتان متقابِـلتان». انتهى[1].

---

(١) «الملل والنِّحَل»، ص١٦٢.

ولا بُـدَّ من أن نتنبهَ إلى أن الضابطَ الذي ذكره الشهرستاني في الإرجاء وهو: لا تضُّر مع الإيمانِ معصية، كما لا تنفعُ مع الكفر طاعة هو الأساسُ عندهم، فمَن قال به فهو منهم ومن لم يقلْ به فليس منهم، وقد مرّتِ الإشارةُ إلى ذلك عند الكلامِ على الإمام أبي حنيفةَ النُّـعمان وأنه ليس من المرجئةِ المذمومين، لأنه لم يقلْ إن فاعلَ الكبيرةِ لا تضرُّه دنيا وأخرى، لأنَّ فاعلَ المعصية عندهُ رحمه الله لا يقطع بمغفرتها في الآخرة، وقد يُعاقَـبُ عليها في الدنيا، قال الإمامُ الشهرستاني: «لعمري كان يُـقالُ لأبي حنيفةَ وأصحابِـه مرجئةُ السنة». انتهى[1]. أي إنهم كانوا يخالِـفون المرجئةَ المبتدعة، فلا يصحُّ أن يُـنسبَ إليهم.

أصنافُ المرجئة:

والمرجئة ثلاثةُ أصناف[2]:

أولاً: صنفٌ قالوا بالإرجاءِ في الإيمان، وقالوا بالقَـدَر على طريقة المعتزلـةِ القدرية، ومنهم غَـيْلان وأبو شمر، فقال أبو شمر[3]: «الإيمان هو المعرفةُ والإقرارُ بالله تعالى، وبما جاء من عنده مـمّـا اجتمعتْ عليه الأمة كالصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير ووَطْءِ المحارم ونحو ذلك، وما عُرِف بالعقل من عدلِ الإيمان وتوحيدِه ونفيِ التشبيه عنه، وأراد بالعقل قولَـه بالقدر، وأراد بالتوحيد نفيَـه عن الله صفاتِـه الأَزَلية. وقال: كلُّ ذلك إيمان، والشاكُّ فيه كافر والشاكُّ في

---

(١) «الملل والنِّحَل »، ص١٦٥.

(٢) انظر: «الفَرق بين الفِرَق» للبغداديّ، ص٢٠٢.

(٣) «الفَرق بين الفِرَق» للبغداديّ، ص٢٠٦.

الشاكِّ كافر أيضاً، ثم كذلك أبداً، وزعم أن هذه المعرفةَ لا تكونُ إيماناً إلا معَ الإقرار». انتهى.

ثانياً: وصنفٌ قالوا بالإرجاء بالإيمان، وبالجبرِ في الأعمال، على مذهبِ جَهْمِ ابنِ صفوان.

ثالثاً: وصنفٌ خرجوا عن الجبْرية والقَدَرية، وهم قائلون بالإرجاء في الإيمان، فمنهم:

اليونسية:

قالوا بأن الإيمانَ في القلب واللسان، وأنه هو المعرفةُ بالله تعالى، والمحبةُ والخضوعُ له بالقلب، والإقرارُ باللسان أنه واحدٌ ليس كمثلِه شيء[1].

قال الشهرستاني: «زعم أن الإيمانَ هو المعرفة بالله والخضوعُ له وتركُ الاستكبارِ عليه والمحبةُ بالقلب، فمن اجتمعتْ له هذه الخصال فهو مؤمن، وما سوى ذلك من الطاعة فليس من الإيمان، ولا يضرُّ تركُها حقيقةَ الإيمان، ولا يُعذَّب على ذلك [إلا][2] إذا كان الإيمان خالصاً واليقين صادقاً... قال ومَن تمكَّن في قلبه الخضوعُ لله، والمحبةُ له على خلوصٍ ويقينٍ لم يخالفْه في معصية، وإن صدرت منه معصيةٌ فلا تضره بيقينِه وإخلاصِه، والمؤمنُ إنما يدخل الجنةَ بإخلاصه ويقينه لا بعملِه وطاعته». انتهى.

فيونُسُ زعيمُ اليونسيةِ لم يجعل للمعاصي أثراً مع الإخلاص الذي يزعمُه، لا في عذابٍ في الدنيا ولا في الآخرة، وهذا هو أصلُ الإرجاء.

---

(١) انظر: «الفَرق بين الفِرَق» للبغدادي، ص٢٠٢ باختصار.

(٢) يظهر لي أن هذه الكلمة زائدة فإنه بها يتناقض مذهبه!

التومنية:

قالوا(١): «كلُّ ما لم تجتمعِ الأمةُ على كفرِه بتركه مَن الفرائض فهو من شرع الإيمان، وليس بإيمان. وزعم أن تاركَ الفريضة ـ التي ليست بإيمان ـ يُـقال له فسق ولا يُـقال له فاسقٌ على الإطلاق إذا لم يتركْها جاحداً». انتهى.

وكان بشرُ المريسيّ من المرجئـةِ الذين قالوا بالكَسْب، وأن الله خالقُ أفعالِ العباد، وكان في الفقه على رأيِ القاضي أبي يوسف(٢).

قال الشهرستاني: «ونُـقِـل عن بشرِ بن غياث المريسيّ أنه قال: إذا دخل أصحابُ الكبائر النارَ فإنهم سيخرجون عنها بعد أن يُـعذَّبوا بذنوبهم، وأمّـا التخليدُ فيها فمُحال، وليس بعدل». انتهى(٣).

وقوله هذا موافقٌ لأهل السنة، إلا إن حُـمِـل قولُـه بـ(العدل) على أن هذا واجبٌ على الله تعالى، فهو ملحق بالمعتزلة، وإن حُـمِـل على الحكمة فيمكنُ تخريجُـه بناءً على بعض أقوالِ أهل السنة بحيثُ لا يؤدي إلى إيجابٍ على الله تعالى.

العَبيديّـة:

قالوا: «ما دون الشرك مغفورٌ لا مَـحالة، وإن العبد إذا مات على توحيدِه، لا يضرُّه ما اقترف من الآثام، واجترح من السيئات». انتهى(٤).

---

(١) «الفَرق بين الفِرَق» للبغدادي، ص٢٠٤.

(٢) انظر: «الفرقَ بين الفِرَق»، ص٢٠٥.

(٣) «الملل والنِّحَل »، ص١٦٦.

(٤) «الملل والنِّحَل »، ص١٦٣.

وهذا تطبيقٌ مباشرٌ على الأصل الذي سقناه لهم في كلام الشهرستاني.

قال الشهرستاني: «والجماعةُ التي عددْناها[١] اتفقوا على أنّ اللهَ تعالى لو عفا عن عاصٍ في يوم القيامة، عفا عن كل مؤمنٍ عاصٍ هو في مثلِ حالِـه، وإن أخرجَ من النار واحداً، أخرج مَـن هو في مثلِ حاله، ومن العجب أنهم لم يجزموا القولَ بأن المؤمنين من أهل التوحيـدِ يخرجون من النارِ لا محالة». انتهى.

وقد سبق لنا القولُ بأن هذا مبنيٌ على قولهم بأن هناك واجباً على الله تعالى، وذكرنا في أثناء بيان مذاهب أهل السنة، أن هذا غيرُ واجبٍ على الله تعالى، فيمكنُ أن يغفرَ الله تعالى لعاصٍ من العصاة ولا يوجب هذا الفعلُ على الله تعالى أن يغفرَ لمن هو في مثلِ حالِـه كما قالوا، وكذلك في الإخراج من النار.

مُقاتل بن سليمان:

قال الإمام الشهرستـاني: «ويحكى عن مقاتـل بن سليمان أن المعصيـة لا تضر صاحب التوحيد والإيمان. والصحيحُ من النقل عنه: أن المؤمنَ العاصي ربَّه يُعذَّب يوم القيامة على الصراط وهو على متنِ جهنم، يصيبُـه لفحُ النار وحرُّها ولهيبُـها، فيتألَّـم بذلك على قدر معصيته ثم يدخل الجنة، ومثَّل ذلك بالحبةِ على الـمِـقلاةِ المؤجَّـجـةِ بالنار». انتهى[٢].

وعلى النقل الأول عنه، فإن مقاتِـلاً يعتقد أن المؤمنَ لا يضرّه أبداً فعلُـه المعصية، وعلى ما صحَّحه الشهرستاني عنه، فإنه يقول إنه يضرُّه فيُـعذَّب على الصراط كما

---

(١) ظهر لي أنه يقصد: الثوبانيةَ واليونسيةَ والعبيديةَ والغسانيةَ من فرق المرجئة.

(٢) «الملل والنِّحَل»، ص١٦٥.

ذكر، ولكنه لا يدخلُ النارَ أبداً، وهذا الجزم منه مخالفٌ لمذهبِ أهلِ السنة، فلا يجوزُ الجزمُ بذلك لأحدٍ من العصاة على مذهبهم. فقوله إذن فيه إرجاءٌ على الوجهَين المنقولَين عنه، ويمكن الجمعُ بينهما بأن من نقل عنه القولَ الأولَ فإنما قصد أنه قال بأن المؤمن لا يدخل النار، وهو موافقٌ للنقل الثاني عنه، والله أعلمُ بالصواب.

وزعم عليُّ بن محمد الفخريّ أن مقاتلاً الذي كان من كبار التابعين ليس هو الـمُفسِّرَ المشهور[1]، وكذلك زعمَ أبو محمدٍ اليمني[2]، وسيتبيَّن لنا أن هذا الرأيَ غيرُ صواب، فالمشبه هو نفسُه الـمُفسِّر وهو محل الكلام هنا.

والمشهورُ أنه هو نفسُه المفسِّر المعروف، وقد تكلَّم الإمامُ محمد زاهد الكوثري على مقاتلٍ فقال: «هذا من الـمُجسِّمة ولا يُعوَّل عليه إلا فيما لا يمسُّ معتقدَه، والكلام فيه طويلُ الذيل». انتهى[3].

ونسب الإمامُ الرازي الإرجاءَ إلى مقاتلٍ فقال: «اختلف أهلُ القبلـةِ في وعيدِ أصحاب الكبائر، فمن الناس من قطع بوعيدِهم، وهم فريقان: منهم مَن أثبتَ الوعيدَ

(١) انظر: «تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان» ص١٨٧، دار الحكمة، تحقيق د. رشيد البندر. وذكر أيضاً في الموضع نفسِه «أن مقاتلاً كان من الـمُجسِّمةِ المغالين الذين قالوا إن اللهَ جسمٌ على صفة الإنسان، لحمٌ ودم، نقل ذلك عنه أصحابُ المقالات» انتهى. ولكنَّ المعروفَ المشهور أن مقاتلاً هذا هو نفسُه مقاتلٌ المفسر، وذكره ابنُ النديم على أنه المفسُر المشهور كما في كتابه «الفهرست» ص٢٥٣، فذكر أنه من الزيديّـة، وله كتابُ «التفسير الكبير» و«الناسخ والمنسوخ» كتاب «تفسير الخمس مئة آية»، وكتاب «القراءات»... وكتاب «الرد على القدرية». ولم يَذكر غيرَه مـمّن اسمُه مقاتل بن سليمان.

(٢) انظر: كتابه «عقائد الثلاث والسبعين فرقة» (١ : ٢٨٥)، وهو من علماء القرن السادس الهجريّ.

(٣) انظر: تعليقَ الكوثريّ على «التنبيه والرد» للملطي، ص٥٥.

المؤبَّـد، وهو قولُ جمهورِ المعتزلـةِ والخوارج، ومنهم من أثبتَ وعيداً منقطعاً، وهو قـولُ بشرِ المريسي والخالدي[١] ومن الناس من قطعَ بأنه لا وعيدَ لهم وهو قولٌ شاذٌّ يُـنسَب إلى مقاتلِ بن سليمان المفسِّر، والقول الثالث: أنا نقطع بأنه سبحانـه وتعالى يعفو عن بعضِ المعاصي، ولكنا نتوقف في حقِّ كل أحدٍ على التعيين أنه هل يعفو عنه أم لا؟ ونقطع بأنه تعالى إذا عذَّب أحداً منهم مدةً فإنه لا يُـعذِّبه أبداً؛ بل يقطعُ عذابَـه، وهذا قول أكثرِ الصحابة والتابعين وأهلِ السنة والجماعة وأكثرِ الإمامية». انتهى[٢].

قال الإمامُ السعد التفتازاني: «وأما ما ذهب إليه مُـقاتلُ بنُ سليمان وبعضُ المرجئة، من أن عصاةَ المؤمنين لا يُـعذَّبون أصلاً وإنَّـما النار للكفار؛ تمسكاً بالآياتِ الدالّـة على اختصاص العذاب بالكفار، مثل: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه: ٤٨]، ﴿إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧].

فجوابُـه: تخصيصُ ذلك بعذابٍ لا يكون على سبيل الخلود.

وأما تمسُّكُهم بمثل قوله عليه السلام: «من قال لا إله إلا الله، دخل الجنةَ وإن زنى وإن سرق»، فضعيف، لأنه إنما ينفي الخلودَ لا الدخول». انتهى[٣].

---

(١) ورد رسمها في التفسير هكذا: «الخالد»، وما أثبتناه هو الصحيح، قال د. عبد الكريم عثمان: «وقد ذكره صاحب «المنية والأمل» في الطبقة العاشرة من المعتزلة، وقال: ومنهم الخالدي في البصرة، وكان يميلُ إلى الإرجاء، ويتشدّد فيه، وكذلك قال الحاكم أبو السعد من قبل، إلا أن ابن المرتضى يقول: هو محمد بن إبراهيم بن شهاب، ويضيف: وكان فقيهاً متكلماً، أما الحاكمُ أبو السعد، فإن ابن شهاب عنده الخالدي، وهذا هو الأصوب فيما نظن. «(نقلاً عن تعليق للدكتور: عبد الكريم عثمان، في تحقيقه لـ«شرح الأصول الخمسة»، ص٦٧٠.

(٢) «التفسير الكبير» (٣: ١٣٣).

(٣) «شرح المقاصد في علم الكلام» (٢: ٢٢٩).

ونسب الزمخشريُّ إلى مقاتلٍ التشبيهَ في تفسيرِ سورةِ القلم فقال: «ويُحكى هذا التشبيهُ عن مقاتلٍ وعن أبي عبيدة خرج من خراسان رجلان أحدُهما شبَّه حتى مَثَّل، وهو مقاتلُ بنُ سليمان، والآخرُ نفى حتى عطَّل، وهو جهمُ بنُ صفوان». انتهى[١].

تحقيقُ حالِ مقاتلِ بنِ سليمان عند علماءِ الرجال:

قال في «تذكرةِ الحفّاظ» في ترجمةِ مقاتلِ بن حيان: «قلت: فأما مقاتلُ بنُ سليمان المفسر، فكان في هذا الوقت وهو متروكُ الحديث، وقد لطخ بالتجسيم مع أنه كان من أوعيةِ العلم بحراً في التفسير». انتهى[٢].

وقال في «معرفة الثقات» (٢: ٢٩٥): «مقاتل بن سليمان البلخي متروك الحديث». انتهى.

وقال في «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣: ١٣٦): «مقاتلُ بن سليمان الأزديّ أصلُه من بَلْخ، قال وكيع: كذّاب. وقال يحيى: ليس حديثُه بشيء. وقال السعدي: كان دجالاً جسوراً. وقال أبو داود: تركوا حديثه. وقال البخاري: منكر الحديث سكتوا عنه. وقال مرة: لا شيءَ البتة. وقال زكريا الساجي: كذابٌ متروكُ الحديث. وقال الرازي: متروك الحديث. وقال النسائي: الكذّابون المعروفون بوَضعِ الحديث على رسول الله ﷺ أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقديّ ببغداد، ومقاتلُ ابن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام. وقال أبو حاتم ابن حبان:

---

(١) «تفسير الكشاف» (٤: ٥٩٨).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١: ١٧٤).

كان مقاتلٌ يأخذُ عن اليهود والنصارى علمَ القرآن الذي يوافقُ كتبَـهم، وكان مُشبِّـها يُشبِّـه الربَّ عزّ وجلّ بالمخلوقين، وكان يكذبُ مع ذلك في الحديث، أصله من بلخ وانتقل إلى البصرة فمات بها.

وقال المصنِّـف قلت: وثَمَّ آخرُ يُـقالُ له مقاتلُ بنُ سليمان بن ميمون[1]، حدَّث عن حمّـاد بنِ الوليد، لا نعرفُ فيه طعناً». انتهى.

وقال في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦: ١١٩): «قال الشيخ... الكلبيُّ يُـفضَّلُ على مقاتل، لما قيل في مقاتلٍ من المذاهب الرديئة». انتهى.

وقال في «الكشف الحثيث» (١: ٢٦٠): «مقاتل بن سليمان البلخيّ المفسر أبو الحسن، ذكر الذهبيُّ في ترجمته كلاماً كثيراً عن ابن حبان أنه كان يأخذ عن اليهود والنصارى من علم القرآن ما يوافق كتبَـهم، وكان يُشبِّـهُ الربَّ بالمخلوقات، وكان يكذبُ في الحديث، وقد ذكر الذهبي في ترجمة محمد بن سعيد المصلوب عن النسائي «أن مقاتلاً يضـع الحـديث». وكـذا ذكـره عنـه أبو الفـرجِ بنُ الجـوزي فـي خطبـة «الموضوعات».

وقد ذكر ابن الجوزي في (باب ما يصنع من أفطر في رمضان متعدياً) عن النسائـي: أنـه من المعروفين بوضع الحديث. قـال: والظاهـرُ أن هـذا الحديـثَ من وضْعِـه». انتهى.

---

(١) ذكره ابن حجر فقال في «تهذيب التهذيب» (١٠: ٢٥٤): «تمييز مقاتل بن سليمان الخراساني آخر يُـكنى أبا سليمان واسم جدِّه ميمون، روى عن حماد بن الوليد الأزدي، روى عنه حمد بن الخضر بن علي الرقيّ، ذكره الخطيبُ في «المتفق» وهو متأخر الطبقةِ عن المشهور». انتهى.

وقال في «المجروحين» (٣: ١٤): «مقاتلُ بن سليمان الخراساني مولى الأزد، أصله من بلخ، وانتقل إلى البصرة وبها مات بعد خروج الهاشمية، كنيته أبو الحسن، كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم وكان مشبِّهاً يُشبِّه الربَّ بالمخلوقين وكان يكذبُ مع ذلك في الحديث... سمعت أحمد بن الخضر يقول: سمعت الفضل بن عبد الجبار يقول: سمعت أبا معاوية النحوي يقول: سمعت خارجة يقول: كان جهمُ بنُ صفوان ومقاتلُ بنُ سليمان عندنا فاسقَين فاجرَين». انتهى.

وقال في «المغني في الضعفاء» (٢: ٦٧٥): «مقاتلُ بنُ سليمان البلخي المفسر هالك، كذَّبه وكيعٌ والنَّسائي». انتهى.

قال في «لسان الميزان» (٧: ٣٩٧): «مقاتلُ بنُ سليمان بن بشير البجليُّ الأزدي الخراساني أبو الحسن البلخي نزيلُ مرو، ويُقال له ابن دوال دوز البصري المفسر، عن مجاهدٍ والضحاك، وعنه عليُّ بن الجعد وابنُ عُيينة أجمعوا على تضعيفه». انتهى.

قال في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (٦: ٥٠٥): «مقاتلُ بنُ سليمان البلخي المفسر أبو الحسن، روى عن مجاهدٍ والضحاكِ وابن بريدة، وعنه حرميُّ بن عمارة وعليُّ ابن الجعد وخَلْق.

قال ابن المبارك: ما أحسنَ تفسيرَه لو كان ثقة، وعن مقاتل بن حيان ـ وهو صدوق ـ قال: ما وجدتُ علمَ مقاتلِ بن سليمان إلا كالبحر.

وقال الشافعي: الناسُ عِيالٌ في التفسير على مقاتل.

وقال أبو حنيفة: أفْرطَ جهمٌ في نفي التشبيه حتى قال إنه تعالى ليس بشيء، وأفْرطَ مقاتل ـ يعني في الإثبات ـ حتى جعله مثلَ خَلْقِه. وقال وكيع: كان كذاباً.

وقال البخاري: قال سفيان بن عُيـينة: سمعت مقاتلاً يقول: إن لم يخرج الدجال في سنة خمسين ومائة، فاعلموا أني كذاب.

وقال العباس بن مصعب في تاريخ مرو: كان مقاتلٌ لا يضبطُ الإسناد، وكان يقصُّ في الجامع بمرو، فقدم جهمٌ فجلس إلى مقاتل، فوقعتِ العصبيةُ بينهما، فوضعَ كلٌّ واحدٍ منهما على الآخرِ كتاباً ينقُضُ عليه.

وقال النسائي: كان مقاتل يكذب.

وقال ابنُ عُيـينة: قلت لمقاتل: إن ناساً يزعُمون أنك لم تلقَ الضحاك. فقال: سبحان الله لقد كنت آتيه مع أبي، ولقد كان يغلقُ علي وعليه بابٌ واحد.

وقال البخاري: سكتوا عنه وروى عباس عن يحيى قال: ليس حديثُـه بشيء.

وقال الجوزجاني: كان دجالاً جسوراً سمعت أبا اليمان يقول: قدم ههنا فأسند ظهرَه إلى القبلة، وقال: سلوني عما دونَ العرش... وحُدِّثت أنه قال مثلَها بمكة فقام إليه رجل فقال: أخبرني عن النملة أين أمعاؤها؟ فسكت.

... وقال ابنُ حبان: كان يأخذُ من اليهود والنصارى من علم القرآن الذي يوافقُ كتبَـهم، وكان يُشبِّـه الربَّ بالمخلوقات، وكان يكذبُ في الحديث.

وقال أبو معاذ الفضل بن خالد المروزي: سمعت خارجة بن مصعب يقول: لم أستحلَّ دمَ يهودي، ولو وجدتُ مقاتلَ بن سليمان خَلوةً لشققتُ بطنَـه.

قال وكيع: مات مقاتلُ بن سليمان سنة خمسين ومائة، وقيل بعد ذلك». انتهى.

والحاصل كما ترى أن مقاتلاً المفسِّرَ كان يكذب، وحديثه غير مقبول، ويخلط تفسيرَه بالإسرائيليات، وكان مشبِّهاً، ومرجئاً، فقد اجتمعت فيه إذن مصائبُ عديدة، فينبغي الحذرُ مما يُـؤخذُ عنه.

الخلاصة:

قد عرفْنا من تتبُّعِنا لجملةِ آراء المرجئة، أنهم يتَّـفقون على القول بأن فاعلَ الكبيرة لا خوفَ عليه، فلا يدخلُ النار، وإن خالفَ بعضُهم في ذلك لتأثُّـره ببعض الفرق الأخرى، لكن هذا هو الرأي المتَّـبَـعُ عندهم. وعلى ذلك فإن أصحابَ النار عندَهم هم فقط الكفارُ الذين يُـخلَّدون فيها أبداً.

ويتَّـفق المرجئةُ مع غيرهم على أن مَن دخل النارَ فلا يخرجُ منها، ومن دخل الجنةَ فإنه لا يخرجُ منها.

وقد وجدت نصاً عند ابن حزم يُـؤيِّـد هذا الذي قُـلناه، فقد قال: «وقال بعضُ الـمُرجئة لا تضرُّ مع الإسلام سيئةٌ، كما لا ينفع مع الكفر حسنةٌ، قالوا: فكل مسلم ـ ولو بلغ على معصية ـ فهو من أهلِ الجنة لا يرى ناراً، وإنما النارُ للكفار، كلُّ هاتَـين الطائفتَـين تُـقرُّ بأن أحداً لا يدخلُ النارَ ثم يخرج عنها؛ بل مَن دخل النارَ فهو مُـخلَّدٌ فيها أبداً، ومَن كان من أهل الجنة فهو لا يدخلُ النار». انتهى[١]. فهذا هو محلُّ الاتفاق إذن بينَ كلٍّ من المرجئةِ والخوارجِ والمعتزلـةِ الذين ذهبوا في أقوالهم إلى أنّ فاعلَ الكبيرة إذا دخل في النار، فإنه لا يخرجُ منها أبداً، ومَن كان من أهل الجنة، فإنه لا يرى ناراً أبداً.

---

(١) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤: ٤٥).

المبحث الخامس
أصحاب النار
وحكمهم عند الجهمية

قال الإمام البغدادي: «الـجَهْميةُ هم أتباعُ الجهمِ بنِ صفوان، الذي قال بالإجبارِ والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعاتِ كلَّها، وزعم أن الجنـةَ والنارَ تَـبيدان وتَـفْـنَـيان، وزعم أيضاً أن الإيمانَ هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفرَ هو الجهلُ به فقط، وقال لا فعلَ ولا عملَ لأحدٍ غيرِ اللهِ تعالى، وإنما تُـنسَبُ الأعمالُ إلى المخلوقين على المجاز، كما يُـقال زالتِ الشمسُ ودارتِ الرحى، من غيرِ أن يكونا فاعلَين أو مستطيعَـين لما وُصِفتا به، وزعم أيضاً أن علمَ الله حادث، وامتنع من وصفِ الله بأنه شيء أو حيٌّ أو عالـمٌ أو مريد، وقال: لا أصفُه بوصفٍ يجوزُ إطلاقُه على غيره، كشيءٍ وموجودٍ وحيٍّ وعالـمٍ ومريـدٍ ونحو ذلك، ووَصَفَـه بأنه قادرٌ وموجدٌ وفاعلٌ وخالقٌ ومحيي ومُـميت لأن هذه الأوصافَ مختصّةٌ به وحدَه، وقال بحدوث كلامِ الله تعالى كما قالتْه القدرية، ولم يسمِّ اللهَ متكلماً به.

وأكفره أصحابُـنا في جميع ضلالاتِـه، وأكفرته القَـدَريةُ في قوله بأن الله تعالى خالقُ أعمالِ العباد، فاتفقَ أصنافُ الأمةِ على تكفيرِه». انتهى[1].

---

(١) «الفَرق بين الفِرَق»، ص٢١١.

وذكر الملطي الشافعي المتوفى سنة ٣٧٧هـ أن صنفاً من الجهمية: «زعموا أنه ليس بين الله وبين خلقِـه حجاب ولا خلل، وأنه لا يتخلَّصُ من خلقِـه ولا يتخلَّصُ الخلقُ منه إلا أن يُـفنـيَـهم أجمع، فلا يبقى من خلقِـه شيء وهو مع الآخر في آخر خلقِـه ممتزجٌ به، فإذا أمات خلقَـه تخلَّص منهم وتخلَّصوا منه، وأنه لا يخلو منه شيء، ولا يخلو هو منهم[١]». انتهى[٢].

قال الملطي: «ومنهم صنفٌ زعموا أنّ الجنةَ والنارَ لم يخلقْها اللهُ بعد، وأنها تفنيانِ بعد خلقِـها، فيخرج أهلُ الطاعة من الجنة بعد دخولها إلى الحزنِ بعد الفرح، والغمِّ بعد السرور، والشقاءِ بعد الرخاء، جميعُ أهل الـجِنان من الملائكةِ والأنبياء والمؤمنين، وإنّ الجنة تخربُ بعد عمارتِـها حتى تصيرَ رمياً لا أحدَ فيه[٣].

---

(١) وهذا الاعتقادُ قريبٌ جداً كما ترى من وحدةِ الوجود، فكأنّ قولَه أن الخلق لا يتخلَّصون من الله، وأنه لا يتخلصُ منهم إلا بعدَ إماتـتِه إياهم، كأنه يشيرُ إلى أن الخلقَ مُظاهِـرُ للخالق، وهذا هو معنى عدمِ التخلُّص من الطرفَـين إلا بموتِ الخلق. ويؤكِّـد ذلك قولُـه إنه لا يخلو منه شيءٌ ولا يخلو هو من شيء، وهو قريبٌ من الحلول أو الوحدة. وربما لو وَصَلَـتنا المصادر الجهمية الأصيلة كنا استطعْنا أن نصفَ حقيقةَ مذهبِه هل هو الاتحادُ والحلول، أو وحدةُ الوجود، وعلى كلِّ الأحوال فهو صاحبُ مذهبٍ باطلٍ وقولٍ فاسد.

(٢) «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»، ص٩٧، قدَّم له وعلَّق عليه الإمام محمد زاهد الكوثري.

(٣) هذا القول لم يقلْ به أحدٌ من أهل الإسلام ـ أعني خروجَ أهلِ الجنةِ من الجنة ـ وانقلابَ سعادتِـهم غماً، وفرحِهم حزناً، ولذلك كان يُشنِّـعُ عليه بهذا القول أئمةُ الدين، لأنه مختصٌّ به فلم يَشْـرَكْـه فيه أحدٌ غيرُه، أما خرابُ النار أو خروجُ أهلها منها أو انقلاب حزنِـهم فرحاً، فقد وافقه فيه بعضُهم، وربما كان هذا هو السببَ في أن أئمة الإسلام كانوا يخصّونه أحياناً بالتشنيع عليه في قوله بخراب الجنة، وهذا لا يستلزمُ رضاهم بقولِـه بخرابِ النار وانقلاب عذابِ أهلِـها فرحاً، خلافاً لما يشير إليه ابنُ تيميةَ في بعض مواضعَ من كتبِـه، مريداً أنهم لم يستنكروا إلا قولَـه بخرابِ الجنة لأن خرابَ النارِ قولٌ للسلف! فتأمَّـلْ وتعجَّب.

ويخرجُ أهلُ النار بعد دخولها فيصيرون إلى الفرحِ بعد الحزن، وإلى السرورِ بعد الغمّ، وإلى الرخاءِ بعد الشقاء، جميعُ أهلِ النار من الأبالسةِ والفراعنةِ والكافرين(١)، وإن النارَ تخرب بعد عمارتِـها حتى تخفق أبوابُـها وليس فيها أحد(٢)، فيُصرفُ ثوابُ الله عن أوليائِـه وعِـقابُ الله عن أعدائِـه، تعالى اللهُ عما يقولون علوّاً كبيراً». انتهى.

وقال الإمامُ الشهرستاني بعد أن نقلَ بعضَ أقوال الجهم: «ومنها قولُـه: إن حركاتِ أهلِ الخلدين تنقطع، والجنةُ والنارُ تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما، وتلذُّذ أهل الجنـةِ بنعيمِها وتألُّـمِ أهلِ النارِ بجحيمِـها، إذ لا تُـتصوَّر حركاتٌ لا تتناهى آخراً، كما لا تُـتصوَّر حركاتٌ لا تتناهى أوَّلاً، وحمل قولَـه تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾ على المبالغـةِ والتأكيد دون الحقيقـةِ في التخليد، كما يُـقال خلَّـدَ اللهُ مُلكَ فُـلان. واستشهد على الانقطاع بقوله تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧] فالآية اشتملتْ على شريطـةِ واستثناءِ والخلود، والتأبيدُ لا شرطَ فيه ولا استثناء». انتهى(٣).

ويعتمدُ الجهمُ في قولِـه هذا ـ أعني فناءَ الجنـةِ والنار ـ على زعمِه استحالـةَ تسلسلِ الحوادثِ في المستقبل، قياساً منه على فساد التسلسلِ في الماضي، ولم يُـفرِّقْ

---

(١) قول هؤلاء أن أهلَ النار الذين هم أهلها يصيرون إلى السرور والفرحِ بعد الحزن والغم، قريبٌ كما ستلاحظُ من قول ابن العربي بأن عذابَ أهل النارِ ينتهي، وأنهم يصيرونَ إلى التلذُّذِ بما يجدون فيها، إلا أن ابن العربي لم يقلْ بخراب الجنةِ والنار، بل ببقائِـهما وتحوُّلِ عذابِ أهلِ النارِ إلى نعيمٍ ولذّة.

(٢) وخرابُ النار بعد عمارتِـها، هو قولُ ابنِ تيمية وابنِ قيم الجوزية كما ستراه في موضعِـه.

(٣) «الملل والنِّحَل»، ص٩٩.

لجهلِـه وضيقِ عقلِـه بين النوعَين من التسلسل، كما فرَّق أهلُ السنة وعلماءُ الحقّ، فعرفوا أن التسلسلَ في المستقبل جائز؛ لأنه لا يستلزم وجودَ ما لا نهايةَ له، لأن كلَّ ما وقعَ في الوجود في كلِّ لحظة وعند كلِّ مدَّةٍ محدودٌ ما دام له أول، فإن لجميعِ المخلوقات أولاً، أما التسلسلُ في الماضي فلو جوزناه لَـلَـزِمنا وقوعُ ما لا يتناهى من الحوادث وانقضاءُ ذلك كله، وهذا مُـحال، إذ انقضاءُ ما لا يتناهى مُـحال، ولذلك فرَّقَ أهلُ السنةِ بين التسلْسُلِ في الماضي فأحالوه، وبين التسلسل في المستقبل فأجازوه. ووقع ابن تيميةَ في الإشكالِ نفسِه الذي وقع فيه الجهم، فقاس التسلسلَ في الماضي على التسلسلِ في المستقبلِ الذي أجازَهُ أهلُ السنة عليه فقال تقليداً لوهـمِه ولمن سبقه: إذا كان التسلسلُ في المستقبل جائزاً، فيجب أن يكونَ التسلسلُ في الماضي جائزاً أيضاً، فسوَّى بين المختلفَين وخالف بداهةَ العقول، ووافقَ الجهمَ في أصل التفكيرِ والنظر، وهو يزعم دائماً أنه مخالفٌ له أشدَّ المخالفة. وليتَ شعري لقد رأيت في كتبِ ابن تيميةَ في العديد من المواضع أنه يزعمُ مخالفةَ ابن العربي والجهميـةِ والفلاسفـةِ وغيرِهم، ونحن نراه في الحقيقةِ موافقاً للجَهْمِ في أمورٍ تفرَّد بها الـجَهم، ولابن العربي في أمورٍ تفرد بها ابن العربي وشَنَّـع عليه لأجلِـها العلماء، ولابنِ رشدٍ في أمورٍ لم يقلْ بها إلّا هو والشُّـذّاذُ من الفلاسفة، فنحن نراه قد جمعَ ما تفرقَ من البدع في مذهبه، وكان هـمُّه الأعظمُ ودافعُه الدائم مخالفةَ الأشاعرة، وهو الهمُّ نفسُه الذي كان يقود ابنَ رشد الفيلسوف[١].

---

(١) وهذا التشابهُ في بعض المسائل بين هؤلاء وبينَ ابنِ تيمية، يستحقُّ أن يُـكتبَ فيه رسالةٌ خاصّة.

ويُـفهم من كلامِ الجهم في هذه المسألة ما يأتي:

إنّ أهلَ النّـار لا يخلُـدون فيها، وهذا شاملٌ للكفّار والعُصاة، فإنهم يخرجون منها ثم تخرب هي والجنة، فلا بقاء للجنة ولا بقاء للنار، وسببُ هذا عنده استحالـةُ استمرارِ حركاتٍ لا نهايةَ لها، ويستدلُّ على ذلك بأنه كما استحالتْ حركاتٌ لا أولَ لها، فكذلك تستحيلُ حركاتٌ لا نهايةَ لها.

إذن الجهم يبني حكمَه في عدمِ خلود أهل الدارَين معاً على أمرٍ يزعمُ أنه عقلي، وهو استحالةُ بقائِـهما إلى الأبد، وهذا الزعمُ باطلٌ كما تم بيانُـه في كُتبِ علم الكلام على طريقةِ أهلِ السنة، وقد بيَّنوا أنه لا مقايسةَ بين استحالة الحوادثِ في الأزل، وبيَن استحالةِ ذلك فيما لا يزال، فإنها وإن كانت محالةً في الأزلِ والقدم، إلا أنها غير مستحيلةٍ فيما لا يزال، والسببُ في ذلك أنها في الحالةِ الأولى تستلزمُ دخولَ ما لا نهايةَ له من الحوادثِ والموجوداتِ المحدودة في الوجود، وأما في الحالةِ الثانيةِ فلا تستلزمُ ذلك[1].

ولأجـل اعتقـادِه استحالـةَ ذلك أوّلَ النصـوصَ عن ظواهرِها وصرفها عن مدلولاتِـها!

ويبدو من كلامه أيضاً أن فيه طرفاً قريباً من وحدةِ الوجود أو الحلولِ والاتحاد،

---

(١) لبيان ذلك يُرجى الرجوعُ إلى شرحِ المواقف في مسألة إثباتِ استحالةِ حوادثَ لا بدايةَ لها في القِدَم، والفرقِ بينها وبين التسلسلِ في المستقبل، وكذلك يمكن مراجعةُ غيرِها من كتب أهلِ السنةِ كـ«شرح المقاصد»، و«شرح العقائد النسفية»، وكتبِ الإمامِ الآمديِّ والإمامِ الرازيّ والسنوسيّ والبيضاويّ وغيرِهم. وكلُّـها بحمدِ الله تعالى موجودةٌ متوافرة.

ولعلَّ مما يؤيِّـدُ ذلك ما رُويَ عنه من مناقشتِـه للسمنية وسؤالهم له عن ربِّـه، فقال لهم: إنه ممتزج بالخلق[١].

* * *

(١) وفي شـرح «أصـولِ اعتقـاد أهـل السنـة والجماعـة» للّالكائي (٢: ١١٣): «عن أبي قُدامـةَ السرخسيّ، قال: سمعت خلف بن سليمان البلخي، يقول: كان جهمٌ من أهلِ الكوفة، وكان فصيحاً، لم يكن عنده علم، فلقيه ناسٌ من السمنية، فكلَّموه، فقالوا له: صِفْ لنا مَن تعبد. قال: أجِّلوني، فأجَّلوه، فخرج إليهم، قال: هو هذا الهواءُ مع كلِّ شيءٍ وفي كلِّ شيء». انتهى. وفي كتاب «الردِّ على وحدةِ الوجود» للملا علي القاري: «وكان الجهمُ بخراسان وأظهر مقالتَـه هناك وتبعه عليها جمعٌ بعد أن ترك الصلاةَ أربعين يوماً شكّـاً في ربِّـه، وكان ذلك لمناظرتِـه قوماً من المشركين، يقال لهم السمنيةُ فلاسفةُ الهندِ الذين ينكرون من العلوم ما سوى الحسيات، قالوا له: هذا ربك الذي تعبدُه هل يُـرى أو يُشمُّ أو يُـذاقُ أو يُلمَس؟ فقال: لا فقالوا: هو معدوم. فبقيَ أربعين يوماً لا يعبدُ شيئاً ثم لما خلا قلبُـه من معبودٍ تألهه نقشُ الشيطان اعتقاداً تحت فكرِه، فقال إنه الوجودُ المطلق، ونفى جميعَ الصفات». انتهى.

المبحث السادس
أصحاب النار
وحكمهم عند المعتزلة

إن مذهبَ الـمُعتزِلة في فاعلِ الكبيرة مشهورٌ معروف، ولكنا لن نقتصرَ على ذكر ما هو معروف، بل سنحاولُ أن نغوصَ في جوهرِ رأيهم وخلاصةِ موقفِهم وأسسِه والقواعدِ التي بنَـوْا عليها هذا الرأي. وسنحاولُ أن نشيرَ إلى آراءِ كبرائِـهم المتعلقة بمصيرِ أهلِ النار، وموقفهم من الجنـةِ والنارِ والوعدِ والوعيد.

سنورد في هذا الموضع مذهبَ الـمُعتزِلـةِ معتمدين على ما نجدُه من رأيٍ لهم في كتبِـهم وما دونه أكابرُ علمائِـهم المعتبرين عندهم. ثم سنورد ما ذكره علماءُ أهل السنـةِ شرحاً لمذهبِـهم وبياناً لرأيِـهم، لننظرَ هل كان وصفُهم لمذاهبِ الـمُعتزِلة صحيحاً أم إنهم افتـرَوْا عليهم فيما نسبوه إليهم؟

أولاً: مذهبُ الـمُعتزِلـةِ من كتبِـهم:

قال القاضي عبدُ الجبار: «فإن قال: أتقولون بدوامِ الثوابِ والعقاب؟

قيـل لـه: نعم، لأنهما يُستحقّان كما يُستحقُّ المدحُ والذمُّ والتعظيـمُ والإهانـة، وقـد علمنـا أن مَن يستحقُّ هذيـن يستحقُّهمـا على جهـةِ الدوام، ما لـم يُـقلـع عن

المعاصي، وكذلك الثـوابُ والعقـاب، وقـد نصَّ اللهُ تعالى على هذا في كتابِـه في عدة آي». انتهى[(١)].

معنى هذا الكلامِ أن الثوابَ عند الـمُعتزِلةِ لا يكونُ إلا دائماً، والعقاب عندهم لا يكونُ إلا دائماً كذلك، فمَن دخل النارَ فإنه لا يخرج منها، ومَن دخل الجنةَ فلا يخرج منها.

قال القاضي عبدُ الجبار: «فإن قال: أفيستحقُّ العقابَ بكلِّ معصيةٍ أو ببعضِها دون بعض؟

قيل له: بل يستحقُّه بكلِّ معصية، لأن وجهَ استحقاقِـه بها أنها قبيحة، وقد فعلها مع تمكُّـنِه من التحرُّزِ منها، الصغيرُ كالكبير في ذلك، لكنه يُستحقُّ بالمعاصي إذا لم يمنعْ مانع، والمانع هو التوبة، وأن تكون طاعة أزيدَ وأعظمَ ثواباً، فمتى حصل أحدُ هذين الشرطين لم يستحقَّ العقابَ وإلا استحقَّه.

فإن قال: أفتبلغُ المعصيةُ مبلغاً لا يكون في الطاعات ما يزيدُ عليه؟

قيل له: نعم، الكبائرُ من الكفرِ والفسق، لأن مَن أقدمَ على خَصلةٍ منها لم يزُلْ عقابُـه إلا بالتوبة.

فإن قيل: فما الفسق؟

قيل له: كلُّ معصية وجب فيها حدٌّ وعقوبة، نحوَ القذفِ ونحو السرقة والزنا، أو صحَّ عن الرسول ﷺ أو بالإجماع، وما عدا ذلك يجوز فيه أنه صغيرٌ من المعاصي.

---

(١) «الأصول الخمسة» (١: ٢٦٠).

[ثم ذكر أنه بالتوبـةِ عن الكبيرة يُزيلُ العقابَ عن نفسِه، ثم قال:] فإن قيل فما الكفر؟

قيل له: ما يستحقُّ به صاحبُـه العقابَ العظيمَ الذي من علامتِـه أن لا يُـدفنَ في مقابرِنا ولا يُـصلّى عليه ويُـقاتَل إلا بأخذِ الجزية.. إلخ». انتهى[1].

إذن المعصيةُ التي لا يتوب عنها فاعلُها يلزمُ بها تخليدُ صاحبِـها في النار كالكفر، والاختلافُ بينها وبين الكفر إنما هو في الأحكامِ الدنيوية، كما رأينا في التفريقِ الحاصل عند الإباضيـةِ مثلاً بين فاعلِ المعصية والكافر.

وهذا يستلزِمُ أن المعتزلـةَ يقولون بتخليدِ فاعلِ الكبيرةِ ـ إذا لم يتب ـ في النار أبداً، أي إنه من أهل النارِ الدائمين.

ولكنْ هناك فقرةٌ مهمةٌ ذكرها القاضي عبدُ الجبار، قال فيها: «فإن قال: فمَن يستحقُّ العقـابَ يجـوزُ من الله أن يتفضلَ عليـه بالغفـران أو يجبُ ذلك كمـا يجب الثواب؟

قيل له: الثوابُ حقٌّ على الله تعالى للمطيع، فلو لم يفعلْه تعالى لَـلَـحقِه لوجوبِـه، فلا بُـدَّ من أن يفعلَه وإلا لكان في حكم الظالم، والعِـقابُ حقٌّ له على العاصي، فله أن يعفـوَ عنه كما له أن يستَـوْفيَـه، وسبيلُـه سبيلُ ما لنا من الدَّين على الغريم، أن لنا أن نُـبرِئَـه ولنا أن نستَـوْفيَـه، فإذا أورد النص أنه تعالى يختار أن يعاقب، قضينا به على ما نُـبيِّـنُـه من بعد». انتهى.

---

(١) «الأصول الخمسة» (١: ٢٦١).

وهذا كلامٌ في غاية الأهمية، كما لا يخفى، فإن حاصلَه أن إيجابَ بعضِ المُعتزِلةِ تعذيبَ العاصي إنما هو إيجابٌ سمعي لورودِ الخبرِ بالتعذيب، وإلا فإنهم من ناحية العقابِ يُجيزون العفوَ عن صاحبِ الكبيرة. فالعلاقة بين فعلِ الكبيرةِ وبين العقابِ ليست من باب العِليّةِ والمعلولية، كما سنرى عند بعضِ أصحابِ الفِرَق.

ومما يُؤيِّد هذا الكلامَ ما قاله القاضي أيضاً: «فإن قيل: أو يحسنُ من الله تعالى أن يسقطَ ما يستحقُّه الكافرُ والفاسقُ من العقوبة، أم كيف القولُ به، قلنا قد اختلفَ العلماءُ في ذلك، فمن مذهبِنا أنه يحسنُ من الله تعالى أن يعفوَ عن العُصاةِ وأن لا يعاقبَهم، غير أنه أخبرنا أنه يفعلُ بهم ما يستحقّونه، وقال البغداديون: إن ذلك لا يحسنُ من الله تعالى إسقاطُه، بل يجبُ عليه أن يعاقبَ المستحقَّ للعقوبةِ لا محالة». انتهى[1].

ولم يُفرِّقْ في هذا الحكم بيَن الكافرِ والعاصي.

والمعتزلةُ ـ مَن قال منهم بهذا القول ـ لا يفتَرِقون عن أهل السنة في قولهم إن العقابَ على المعصيةِ لا يجب إلا سمعاً إن وجب، غايةُ الأمر أن المعتزلة اعتقدوا أن وجوبَه قد ثبت سمعاً ومنعوا العفوَ بعدَ ذلك، وأما أهل السنة فمع قولهم بأنّ السمعَ قد وردَ فيه أنّ الفاسقَ يعذَّب؛ إلا أنهم لم يمنعوا حصولَ العفوِ مطلقاً بإرادة الله تعالى ولو عن البعض، بل تُرِكَ هذا الأمرُ لله تعالى، فله أن يُعاقِبَ وله أن يعفو. وسوف يأتي زيادةُ تفصيلٍ في ذلك.

ولا تغفلْ عن خلافِ البغداديين كما ذكره القاضي، فهم يوجبون عقلاً العقاب، ويقولون بقبح العفوِ عن فاعلِ الكبيرة والكافر.

(١) «شرح الأصول الخمسة»، ص٦٤٤.

فالمعتزلـةُ يحكمون على الفاسق أنه في النار أبداً، كما قال القاضي عبدُ الجبار: «فإن قيل: فإن كان الفاسق أبداً في النار، فما الفرق بينه وبين الكافر؟

قيل: هما يستويان في كونهما، ويُـجعل الكافـرُ أشدَّ عذاباً، كما أن النبيَّ والمؤمنَ يتفقان، ودرجاتُ النبيِّ أعظم». انتهى[1].

ثم نصَّ القاضي على أن المعصيةَ تُـحبطُ الإيمانَ الحاصلَ في نفسِ المؤمن، وتُـفسِده[2].

فأهلُ النار عند المعتزلة خالدون فيها.

والمعتزلـةُ يُـفرِّقون بين الكبيرةِ والصغيرة، والضابطُ فيهما ما ذكره القاضي عبدُ الجبار: «أن الكبيرةَ في عُـرْف الشرع هو ما يكون عقابُ فاعله أكثرَ من ثوابِـه إما محقَّـقاً أو مقدَّراً....

وأما الصغيرةُ فهو ما يكون ثوابُ فاعله أكثـرَ من عقابِـه إما محقَّـقاً وإما مقدَّراً.

واحترزْنا في الموضعين بقولِـنا: إما محقَّـقاً أو مقدَّراً عن الكافر ومَن لم يطعِ البتّـة، فإنه قد وقع في أفعالِـه الصغيرةُ والكبيرة، على معنى أنه لو كان له ثوابٌ لكان يكون محبطاً بما ارتكبَـه من المعصية، أو يكون عقاب ما أتى به من الصغيرة مُـكفَّـراً في جنب ما استحقَّـه من الثواب». انتهى[3].

---

(١) «الأصول الخمسة» (١: ٢٧٥).

(٢) «الأصول الخمسة» (١: ٢٧٥).

(٣) «شرح الأصول الخمسة»، ص٦٣٢.

وذكر أن الخوارجَ قد أنكرت أن يكونَ في المعاصي صغيرة، وحكمت بأن الكلَّ كبيرة.

وردَّ قولَ جعفرِ بن حرب بأن كلَّ عمد كبير[١]، وذكر أن اللهَ تعالى لا يجوزُ أن يعرِّفَنا الصغائرَ بأعيانِها، لأنه إغراءٌ بفعلِه، لأن الصغائرَ لا يستحقُّ بفعلِها العقاب، لأنه مكفَّرٌ في جنبِ ما يفعلُه من ثواب، فالصغائرُ قبيحة، والإغراءُ بالقبيح لا يجوزُ على الله تعالى[٢].

«وكثرةُ الطاعةِ تؤثِّر في سقوط ما يستحقُّ من العقوبة إذا كان الكلامُ في الصغائر، فأمّا في الكبائر فإن عقابَها لا يزولُ بكثرةِ الطاعاتِ المفعولة في مثل هذه الأعمار»[٣].

«والفاسقُ يستحقُّ العقوبةَ من الله تعالى ولا ينفعُه ثوابُ إيمانِه بالله تعالى وبرسولِه ﷺ بعد ارتكابِه الكبيرةَ إلا إذا تاب»[٤].

ثم ذكر أنّ الفاسقَ يستحقُّ العقوبةَ على طريق الدوام، وأنه يخلُدُ فيه فعلاً إذا لم يتب، فقال: «والذي يدلُّ على أن الفاسقَ يَخلُدُ في النار ويُعذَّب فيها أبداً، ما ذكرناه من عموميات الوعيد، فإنها تدلُّ على أنّ الفاسقَ يُفعلُ به ما يستحقُّه من العقوبة، وتدلّ على أنه يَخلُد، إذ ما من آية من هذه الآيات التي مرت إلا وفيها ذكرُ الخلود والتأبيد أو ما يجري مجراهما». انتهى[٥].

---

(١) «شرح الأصول الخمسة»، ص٦٣٤.
(٢) «شرح الأصول الخمسة»، ص٦٣٥.
(٣) «شرح الأصول الخمسة»، ص٦٤٤.
(٤) «شرح الأصول الخمسة»، ص٦٤٩.
(٥) «شرح الأصول الخمسة»، ص٦٦٦.

وبنـاءً على ذلك فقد نفى المعتزلةُ الشفاعةَ للفُسّاق، فقال القاضي: «فعندنا أن الشفاعةَ للتائبين من المؤمنين، وعندَ المرجئـةِ أنها للفُسّاق من أهل الصلاة». انتهى[1].

ومن الظاهر أن المذهبَ الذي ذكره للمخالفين ليس على إطلاقِـه، فإنَّ الـمُرجئةَ يخرجُ عندهم الفاسقُ لزوماً من النار، فهم يُـثبِـتون الشفاعةَ ويجزِمون بالخروج وبِـإنهاءِ عذابِـهم أو بالعفوِ عنهم، أما أهلُ السنة فإنهم لا يجزِمون بأن كلَّ الفُسّاق يخـرُجون من النار قبل أن يستوفوا عذابَـهم، بل إن الشفاعةَ تحصُلُ لبعضِهم لا لجميعِـهم لما ورد في الأحاديث. وكذلك لا يجوزُ إهمالُ الفرق بين قولِ المرجئـةِ وقولِ أهل السنة في أن المعاصَي مع الإيمان لا تضرُّ صاحبَـها عند الـمُرجِـئة، وأما عند أهلِ السنة، فإنه يُـعذَّبُ عليها ثم يُـخرج من النار. فهذا فرقٌ لا يجوزُ إغفالُـه.

خلاصة قول الـمُعتزلـةِ في هذه المسألة:

مـمّـا مضى عرفنا أن المعتزلـةَ يوجِـبون خلودَ الكافرِ في النار، ويوجِـبون خلودَ الفاسقِ في النار سمعاً، وأمّـا في وجوبه عقلاً، ففيه خِـلافٌ بين البصريين والبغداديين، حيثُ لا يوجبُـه البصريون عقلاً، ويوجبُـه البغداديون عقلاً بالإضافة إلى وجوبِـه عندَهم سمعاً.

وبناءً على ذلك فإن كلاً من الفاسقِ (فاعلِ الكبيرةِ الذي لم يتب) والكافرِ من أصحاب النارِ الدائمين عند جميع فِـرَقِ المعتزلة.

والذي يهمُّنا هنا الإشارةُ إلى أن المعتزلـةَ لا يقولُ جميعُهم بالتلازُمِ بين المعصيـةِ وبين أثرِها (العقاب) على طريقة العلـةِ والمعلول أو الوجوب العقلي، أي أنّ هناك

---

(١) «شرح الأصول الخمسة»، ص٦٨٨.

انفكاكاً في الوجودِ بين المعصيةِ وبين العقاب، وتلازُمُهما إنما يكونُ بفعلِ الله تعالى، وقد رأينا أنّ بعضَهم يقولُ بالوجوب العقلي في العقاب على الفسق، فلا يجوز عقلاً عندهم المغفرة أو العفو، وهم البغدادية منهم. وهذه الملاحظةُ ستكونُ مفيدةً جداً لنا، للتفريقِ بينهم وبين قول طائفةٍ من الشيعة. ومن الـمُهمِّ أن نفهمَ علـلَ الأقوالِ في المذاهب، لأن فهمَـنا لِـعَـلَـلِها يُـوضِّح لنا العديدَ من الفروع التي تترتبُّ عندهم على الأُصول.

ثانياً: نقلُ أقوالِ الـمُعتزلـةِ من كتب الفرق والملل:

لقد نقلنا عن المعتزلـةِ مذهبَـهم من كتبِـهم، وهذا كافٍ في مرادِنا، ولكنا نزيدُ هنا فننقلُ خلاصةَ ما أورده أصحابُ كتب الفِـرَق والـمِلَـل عنهم، لننظرَ هل نقلوا عنهم مذهبَـهم كما قالوه، أم إنهم نسبوا إليهم ما لم يقولوا به؟ وهذا الأمـرُ يُـفيدُنا في التثبُّـتِ في نقلهم عمَّن لم يبلغنا قولُـهم في كتاب لهم بأن ضاعت أو عدمت.

قال الإمام الأشعري: «وأجمعَ أصحابُ الوعيـدِ من المعتزلـةِ أن مَن أدخله اللهُ النارَ خلَّـدَهُ فيها». انتهى[١].

وقال الإمـامُ الأشعري أيضاً: «واختلفتِ الـمُعتزلـةُ: هل يُعلمُ وعيدُ الكفّار بالعقل، أو بالخبر دون العقل؟ على ستة أقاويل:

فقال بعضهم: العذابُ على الكبائرِ كلِّـها ـ بالكفر منها وغيرِ الكفر ـ واجبٌ في العقول، وإن إدامته كذلك.

وقال بعضُهم: ليس يجب هذا في كلِّ الذنوب، ولكنْ في الكفرِ خاصّة.

---

(١) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» (١: ٣٣٤).

وقال بعضهم: ليس يجبُ في العقول إلا التفريقُ بين الـمُحسِنِ والـمُسيء، والولـيِّ والعدوّ، والتفرقـةُ تكون بضروبٍ شتّى: منها تعذيبُ المذنبِ بعذابٍ لا ينقطع، وسلامةُ الـمُطيعِ من ذلك، ومنها إفناؤه وإبقاءُ الـمُطيع، ومنها تفضيلُ المطيعِ في النعيم، ولله عندهم أن يعفوَ عن جميعِ الـمُذنِـبين ويديمَ نعيمَهم تفضُّلاً.

وقال بعضُ مَن يميلُ إلى هذا القول: مظالـمُ العباد لا يجوزُ العفـوُ عنها إلا بعد عفوِ أهلِـها، وإن لم يقعِ العفوُ فالقِـصاص واجبٌ فيها.

وقال عبادُ بن سليمان: إن أهلَ العفو يعلمون أن اللهَ سبحانه يُـجازي على كلِّ ذنب كائناً ما كان، حتى يُـفـرِّقَ بين الفاعلِ وغيره، ولا يعلمون ما ذلك الجزاء، والله يعلمُ ما هو، ولا يكون العلم به إلا من جهـةِ الخبر.

وقال قائلون: ليس يُـعلم عِـقابُ الكفّـار إلا من جهـةِ الخبر». انتهى[1].

وقال الإمامُ الأشعري: «واختلفوا في تخليدِ الفُسّاق في النار:

فقالت الـمُعتزلة والخوارجُ بتخليدِهم، وإن مَن دخلَ النارَ لا يخرجُ منها.

وقال أهل السنةِ والاستقامة: إن الله يُـخرجُ أهلَ القبلـةِ الموحِّدين من النار ولا يخلِّـدُهم فيها». انتهى[2].

وقال الإمامُ الأشعري أيضاً: «اختلافُهم في بقاءِ نعيمِ الجنـةِ ودوامِ عذاب أهل النار.

أجمع أهلُ الإسلامِ جميعاً إلا الجهمَ أنّ نعيمَ أهل الجنـةِ دائمٌ لا انقطاعَ له، وكذلك عذابُ الكفارِ في النار.

---

(١) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» (١: ٣٣٥).

(٢) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» (٢: ١٦٦).

وقال الجهمُ بنُ صفوان: إن الجنـةَ والنارَ تفنيان وتَـبيدان، ويفنى من فيهما، حتى لا يبقى إلا الله وحـدَه، كما كان وحـدَه لا شيءَ معه.

وقال أبو الهذيل بانقطاعِ حركاتِ أهلِ الجنـةِ والنار، وإنهم يسكُنون سُكوناً دائماً[(١)].

وقال قوم: إن أهلَ الجنـةِ ينعمون فيها، وإن أهل النارِ ينعمون فيها، بمنزلـةِ دود الخـلِّ يتلـذَّذُ بالخـلّ، ودود العسل يتلذَّذُ بالعسل، وهم البِـطيخيّـة»[(٢)]. انتهى[(٣)].

(١) وزاد ابن حزم في بيانِ قول أبي الهذيل الفصل (٣: ٨٣): «إلا أن حركاتِـهم تفنى ويبقَـوْن بمنزلـةِ الجماد لا يتحركون وهم في ذلك متلذِّذون أو معذَّبون». انتهى.

(٢) «البِطيخية» بالخاء المعجمة، كذا وردت في طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد، وفي كتاب «الفصل في الملل والنِّحَل» لابن حزم وردت بالحاء، فقال ابنُ حزم (٢: ١١٢): «وأما أصحابُ أحمد بنِ حابط وأحمد بنِ مالوس والفضلِ الحرّاني والغاليةُ من الروافضِ والمتصوفـةِ والبطيحيةِ أصحابِ أبي إسماعيلَ البطيحيّ ومن فارقَ الإجماعَ من العجاردةِ وغيرهم، فليسوا من أهلِ الإسلام بل كفار بإجماعِ الأمة، ونعوذُ بالله من الـخِذلان». انتهى. وذكرهم الخوارزمي في «مفاتيح العلوم» فرقةً من فرقِ الجبرية وقال ص٢٠: «البِـطيخية نُسِبوا إلى إسماعيلَ البطيخي». انتهى.. بالخاء المعجمة. فالظاهرُ أنه بالخاء المعجمة، وما ورد في طبعة الفصل، فهو سهوٌ من المصحح. والله أعلم.

ولا أعلمُ إن كان هو مَنْ ذَكَـرَه الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٥: ٤٣١) أنَّ: «أبا إسماعيلَ البِـطيخيَّ مات في سنة ثلاث وثمانين ومئـتـين». انتهـى. وهو من رُواة الدارقطني، روى له في «سُننه» (١: ٣٦) وهو: «محمدُ بنُ عبد الله بنِ منصورٍ الفقيهُ أبو إسماعيلَ البطيخيّ». انتهى. ووثقه الدارقطني كما جاء قي «تاريخ مدينة دمشق» (٤٥: ٤٠). وورد في «تاريخ الإسلام» (١٤: ٣٥٣): «أبو إسماعيلَ البطيخيّ، سكن بغداد، وحدث عن عبد الرحمن بن إسحاق الواسطيّ وحجّاجِ بنِ دينار ومالك، روى عنه إبراهيمُ بن المنذر الـحِزاميّ والحسنُ بن عرفة ومحمدُ بن عبد الله المخرمي، لم يُضعِّـفْـه أحد». انتهى.

(٣) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» (٢: ١٦٧).

وهذا القول الذي نسبه الأشعريُّ إلى البِـطيخـيِّ هو عيُن ما قال به ابنُ العربي في كتاب «الفصوص» وفي غيره من الكتب، كما سنبيِّـنُـه في محلِّـه.

ونسبَ ابنُ حزم إلى طائفـةٍ من الروافضِ أنهم قالوا: «إن أهلَ الجنة يخرجون من الجنة، وكذلك أهلُ النارِ من النار إلى حيثُ شاء الله». انتهى[1].

ونستطيعُ أن نرى بكل وضوح أنّ نقلَ الإمامِ الأشعري لمذاهبِ المعتزلة موافـقٌ تماماً لما قالوه، بل إنه ينقل كلامَـهم في الدقيق بكل تفاصيـلِه وبترتيبٍ لا نجدُه في كتبِـهم المتوافرةِ بين أيدينا.

تفصيلٌ في قول أبي الهذيل العلاف:

ويبقى ما نُـقِل عن أبي الهذيل العلاف، فلم أَجدْه في كتابِ القاضي عبدِ الجبّـار، وقد نقله جميع أصحابِ كُتبِ الفِـرَقِ والـمِللِ عنه. ولم ينقله عنه القاضي عبدُ الجبار بحسب اطِّلاعي، وهـذا لا يستلزمُ عدمَ قـول أبي الهذيـل بهذا القـول المستنكَر، فإن التفاصيلَ التي نقلَها عنه مُـخالِـفوه كالإمامِ البغدادي، وما نقلوه عن من خالفَه من المعتزلـةِ في هذا الرأي، يؤكِّـدُ لنا أنه كان يقول به.

ويبدو أنه لبشاعـةِ هذا القول لم يذكـرْه بعضُ متأخِّري المعتزلة عنه، أو لأمرٍ آخَـرَ أشار إليه أبو الحسين الخياطُ كما نقله عنه الإمامُ البغداديِّ، وسوف نوردُ نصَّ الإمامِ البغداديِّ على طولـهِ لفائدتِـه.

قال الإمـامُ البغـداديّ: «فمن فضائحِ أبى الهذيـل قولُـه بفنـاءِ مقدوراتِ الله عِـزَّ وجلّ، حتى لا يكونَ بعد فناءِ مقدوراتِـه قادراً على شيء.

(١) «الفصل» (٣: ٨٤).

ولأجلِ هذا زعمَ أن نعيمَ أهلِ الجنة وأهلِ النار يفنيان، ويبقى حينئذٍ أهلُ الجنـةِ وأهلُ النار خامِـدين لا يقدِرون على شيء، ولا يقدرُ الله عزَّ وجلَّ في تلك الحال على إحياء ميتٍ ولا على إماتة حيّ، ولا على تحريكِ ساكنٍ ولا على تسكينِ متحرك، ولا على إحداثِ شيء ولا على إفناءِ شيء، مع صحة عقولِ الأحياءِ في ذلك الوقت.

وقولُـه في هذا الباب شٌّر من قولِ مَـن قال بفناءِ الجنـةِ والنار، كما ذهب إليه جَهْم؛ لأنَّ جَهْماً ـ وإن قال بفنائهما ـ فقد قال بأن الله عزَّ وجلَّ قادرٌ بعد فنائِـهما على أن يخلقَ أمثالَـهما، وأبو الهذيل يزعم أن ربَّـه لا يقدر بعد فناءِ مقدوراتِـه على شيء.

وقد شَنَّـع المعروفُ منهم بالمردادِ على أبي الهذيل في هذه المسألـةِ فقال: يلزمُه إذا كان ولـيُّ اللهِ عـزَّ وجلَّ في الجنة قد يناولُ بإحدى يديه الكأسَ وبالأخرى بعضَ التحف، ثم حضر وقتُ السكونِ الدائم أن يبقى ولـيُّ الله عزّ وجلَّ أبداً على هيئةِ المصلوب.

وقد اعتذر أبو الحسين الخيّـاط عن أبي الهذيل فى هذا الباب باعتذارَين:

أحدُهما: دعواه أن أبا الهذيل أشارَ إلى أن اللهَ عـزَّ وجلَّ عند قربِ انتهاءِ مقدوراتِـه يجمعُ فى أهلِ الجنة اللذاتِ كلَّها فيبقَـوْن على ذلك في سكونٍ دائم.

واعتذاره الثاني: دعواه أن أبا الهذيل أنه كان يقولُ هذا القولَ مجادِلاً به خصومَـه البحث عن جوابه.

واعتذارُه الأولُ عنه باطـلٌ من وجهين:

أحدُهما: أنه يوجبُ اجتماعَ لذّتين متضادتْـين فى محـلٍّ واحدٍ في وقتٍ واحد، وذلك مُـحالٌ كاستحالـةِ اجتماعِ لذةٍ وألـمٍ في محـلٍّ واحد.

والوجه الثاني: أن هذا الاعتذارَ لو صحَّ لوجبَ أن يكونَ أهـلُ الجنـةِ بعد فناءِ قدوراتِ الله عزَّ وجلَّ أحسنَ من حالها في حالِ كونـهِ قادراً.

وأما دعواه أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجادلاً به معتقداً لذلك، فالفاصلُ بيننا وبين المعتذِرِ عنه كُتُبُ أبي الهذيل وأشار في كتابِـه الذي سمّـاه بـ«الحجج» إلى ما حكيناه عنه، وذكر في كتابِـه المعروفِ بكتاب «القوالب» باباً في الردِّ على الدهرية، وذكر فيه قولَـهم للموحِّدين: إذا جاز أن يكونَ بعد كـلِّ حركـةٍ حركةٌ سواها لا إلى آخِـر، وبعدَ كل حادثٍ حادثٌ آخـرُ لا إلى غاية، فهلا صحَّ قولُ من زعم أن [لا] حركة إلا وقبلَـها حركـةٌ ولا حادثَ إلا وقبلَـه حادثٌ لا عن أول لا حالت قبله. وأجاب عن هذا الإلزامِ بتسويتِـه بينهما! وقال: كما أن الحوادثَ لها ابتداءٌ لم يكن قبلَـها حادث، كذلك لها آخِـرٌ لا يكونُ بعدَه حادث، ولأجلِ هذا قال بفناءِ مقدوراتِ الله عزَّ وجلّ.

وسائـرُ المتكلِّمين من أصنـاف فـرقِ الإسلام فَـرَّقـوا بين الحوادثِ الماضيـة والحوادثِ المستقبَـلةِ بفروقٍ واضحةٍ لم يهتـدِ إليها أبو الهذيل، فارتكبَ لأجلِ جهلهِ بها قولَه بفناءِ المقدورات.

وقد ذكرنا تلك الفروقَ الواضحةَ في باب الدلالة على حدوث العالَـمِ في كُـتُبِنا المؤلَّفة في ذلك». انتهى[١].

وهذا النصُّ في غايةِ الأهمية في تبيين قولِ أبي الهذيل، فإن الإمامَ البغداديّ يشيرُ إلى أنَّ أبا الهذيل قد قال بهذا القولِ في زمانه، وقد شَنَّـعَ عليه المردار، وأنه قد قال

---

(١) «الفَرق بين الفِرَق»، ص١٢٢.

بما هو أصلٌ لقولِـه هذا في كُـتبـهِ، كَـكِـتابِـه المسمّى بـ«القوالب» في الردِّ على الدهرية، وهذا الأصل هو تسويتُـه بين التسلسلِ في الماضي والتسلسلِ في المستقبل، فأحال الاثنين، وبناءً على ذلك أحالَ تسلسلَ حركاتِ أهل الجنـةِ والنارِ لا إلى نهاية. وأيضاً فإن اعتذارَ أبي الحسين الخيّـاط بالاعتذارين المذكورَين يُـثبتُ أن أبا الهذيل كان قائلاً بهذا القول الغريب، وإلا لكفى أبا الحسين أن ينفيَ عنه هذا القول، بدلاً من محاولة تأويلِـهما وتعليلِـهما بالعللِ التي اقترحها.

وكم تذكِّـرني محاولـةُ أبي الحسين الخياطِ للدفاع عن أبي الهذيل، بمحاولاتِ أتباعِ ابن تيميةَ في الدفاع عنه في قولِـه بفناءِ النار، وفي قوله بالتجسيم، فإن أتباعَـه لجأوا إلى تعليـل صدور ذلك الكلامِ منـه بأنـه كانَ في مقام الـمناظرةِ أو نحوِ ذلك. وبعضُهم ادَّعى أنه قال بذلك القول ثم تراجـعَ عنه.

❊ ❊ ❊

المبحث السابع
أصحاب النار
وحكمهم عند الزيدية

وافق الزيديةُ رأيَ المعتـزلةِ في ما يؤول إليه حكمُ الفاسق، فقد قال الإمامُ يحيى ابن الحسين: «ثم يجب عليه أن يعلمَ أنَّ وعدَه ووعيدَه حقّ، من أطاعَـه أدخلَه الجنة، ومن عصاه أدخلَـه النارَ أبـدَ الأبد، لا ما يقول الجاهلون من خروجِ المعذَّبين من العذابِ الـمُهين إلى دارِ المتقين ومحلِّ المؤمنين، وفي ذلك ما يقول رب العالمين: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧]، ويقول: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ففي كل ذلك يخبرُ أنه مَن دخلَ النارَ فهو مقيمٌ فيها غيرَ خارجٍ منها، فنعوذُ باللهِ من الجهلِ والعمى ونسأله العونَ والهدى، فإنه ولـيُّ كلِّ النعماء ودافعُ كلِّ الأسواء». انتهى[(١)].

وقال صاحبا «النور المبين»: «وأدينُ الله تعالى بأنه لا بُـدَّ من عقابِ الكافرين في جهنمَ بالعذاب الأليم، وشرابِ الحميم، وأنهم مخلَّدون فيها ﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، وكل ذلك معلومٌ من الدينِ بالضرورة.... والوعيدُ يلزمُ إنجازُه كذلك، لأنه يلزم المولى سبحانه لقوله: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾ [الروم: ٦] لأن الخلفَ نقصٌ يجبُ تنزيهُ الإلهِ عنه. والوعيد يلزمُ إنجازُه كذلك، لأنه

(١) مجموعة «رسائل العدل والتوحيد» (٢: ٦٧).

يلزم من تخلُّـفِه الكَذِبُ في خبرِه تعالى وهو القائل: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤]، ويلزم منه تبديلُ القول، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩]، والله تعالى منزهٌ عنهما». انتهى[(١)].

ومن الظاهر أنهم على وِفاقٍ مع المعتزلةِ في تخليدِ فاعلِ المعصية، وكذلك فإنهم يقولون بتخليدِ الكافر. واستدلالُـهم يعتمدون فيه على نفسِ أدلةِ المعتزلة، سواءٌ منها النقليةُ والعقلية.

وقال الإمـام أحمدُ بن حسن الرصَّاص: «والثالثـة: أن مَن قد وعـده اللهُ تعالى بالعقاب من الفسّاق، فإنه متى مات مُصراً على فسقِه صائراً إلى النار، مخلَّداً فيها خلوداً دائماً، وهذا هو مذهبُنا». انتهى[(٢)].

ثم شرع في الاستدلالِ بوجوهٍ هي نفسُ ما اعتمدَ عليه المعتزلـةُ من وجوبِ الوعدِ والوعيد، ودلالةِ النقلِ على العمومِ والتخليد.

وقال القاضي صلاح أحمد فليته بعدما أوردَ بعضَ الآياتِ التي يستدلّون بها على العقاب للعاصي والكافر: «وغيرُ ذلك من الآيات التي تُتلى ومن الأحاديث التي تُـملى يكثرُ تردادُها ويشقُّ تعدادُها، الدالّـةُ على البعثِ والنشور وعلى دارِ الجزاء والحساب، وعلى أنه مَن مات مؤمناً ففي الجنـةِ مخلداً أبداً، وعلى مَن مات عاصياً مُصِرّاً على ذلك غيرَ تائب ففي النار مخلَّدا أبداً، فيجبُ على المكلَّفِ اعتقادُ ذلك». انتهى[(٣)].

---

(١) الشيخ أمين دياب خضر، خبير الشؤون الدينية باليمن، والقاضي العلامة الفخري عبد الله بن علي كياس، المنتدي من وزارة التربية والتعليم اليمنية، ص٥٦.

(٢) «الخلاصة النافعة»، ص١٧٧، للإمام الرصّاص ت ٦٥٦هـ.

(٣) «أساس الإيمان»، ص١٠٨.

وقال الإمامُ أبو القاسم محمدُ بن القاسم الحوثي الـحُسيني: «المسألةُ الثانية: أن مَن توعَّده اللهُ تعالى بالعقاب من الكفار، فإنه ـ متى مات مُصِرّاً على كفره ـ صائرٌ إلى النار لا مَـحالة، ومخلَّدٌ فيها دائماً في عقابٍ لا ينقطعُ إجماعاً.....

المسألةُ الثالثة: أنّ مَن توعَّده الله تعالى من الفُسّاق بالنار ومات مُصِرّاً على فسقِه غيرَ تائب، فإنه صائـرٌ إلى النار ومخلَّدٌ فيها دائما». انتهى[1].

واستدل بالآياتِ والأحاديثِ نفسِها التي يستدل بها غيرُهم من الخوارجِ والمعتزِلة.

وأما الشيخُ العالـمُ أبو القاسم البُستيّ فقد اتَّـبع طريقةً خاصّةً في الحكم على مخالفيهم من الـمُشبِّهة والمجبرة بالفسق، وذلك بعد أن نصَّ على أنه ليس في ذلك الحكم نصٌّ من الكتابِ ولا من السنة، وقال: إنه لا يثبتُ إلا بضربٍ من الاعتبار (القياس)، حاصِلُه أن الأصلَ في هذين الاسمين الذمّ، وأقلُّ الذم التفسيق، وأن الخطأ في هذين المذهبين أعظمُ من سرقةِ عشرةِ دراهم، والسارقُ فاسق، فهم بالأَوْلى، وقد ثبت أن الافتراءَ على الناس بالزنا والفواحش يستلزمُ تفسيقَ المفتري، ومعلومٌ أنَّ الافتراءَ على الله تعالى بما قاله الـمُجبرة والـمُشبِّهة أعظمُ من الافتراءِ على الناس بما ذكرناه[2]. ثم تكلّم على الإرجاء وعلى من وجوَّز على الله تعالى الخلفَ في وعيدِه، فقال: إن مشايخهم يقولون: إنه يكفر. وقالوا: «إن الأمةَ أجمعت على أنّ من جوَّزَ على الله الكذبَ والخلفَ فهو كافر»[3].

---

(١) «الموعظة الحسنة»، ص٨٩.

(٢) «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق»، للشيخ البستي (ت٤٢٠هـ)، ص١٥٨-١٦٠، باختصار.

(٣) «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق»، للشيخ البستي (ت٤٢٠هـ)، ص١٦٠.

وقال الإمام الشرفي: «قال أئمتُنا عليهم السلامُ وجمهورُ المعتزلة: ولا يجوز على الله تعالى خلف الوعيد للعُصاة بالعقابِ مطلقاً، أي لا في حقِّ أهل الصلاة ولا في غيرِهم». انتهى[1].

يعني أن عقابَ فاعلِ الكبيرةِ والكافرِ دائمٌ لا انقطاعَ له.

ثم استدلَّ على استحقاقِ الفاسقِ للعقاب فقال: «دلالة العقل فيه أن الفاسق لو لم يستحقَّ العقابَ لكان خلق شهوتِه للقبيحِ إغراءً له به، ويتنزَّلُ خلقهما له بمنزلةِ قولِ القائل افعل ولا بأسَ عليك. وأما دلالةُ الشرع فمنها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ [النساء: ١٤] ونحوها...». انتهى.

وبعد ذلك استدلَّ على أن الفاسقَ يستحقُّ العقابَ دائماً فقال: «فدلالة العقل عليه أن المقتضيَ للعقاب هو المقتضي للذمِّ وهو فعلُ المعصية وقد علمنا حسنَ ذمِّ الفاسق دائماً. وأما دلالةُ الشرع: فهي كثيرةٌ، منها ما قد ذُكر من الآياتِ في الفصلِ الأول المصرحةِ بدوامِ العقابِ والتخليدِ في النار، ولم يُسمعْ خِلافٌ مـمَّن يُـعتدُّ به، بل ذلك معلومٌ من دين النبي ﷺ ضرورةً من غيرِ فرقٍ بين الكافرِ والفاسق، وبعضُها يخصُّ الفاسقَ كما بيَّـنا». انتهى.

الحاصل من قول الزيدية:

أن عذابَ الفاسق الذي لم يتبْ من معصيتِـه التخليدُ في النار، لا يُـعفى عنه ولا يُشفَـعُ فيه، ولا يخرجُ منها دائماً أبداً، وكذلك الكافر.

فكلٌ من الفاسقِ والكافرِ من أهلِ النار الذين تدومُ صحبتُهم للنارِ فيها أبداً.

---

(١) كتاب «عدة الأكياس في شرح معاني الأساس» (٢: ٣١٨-٣٢٢).

المبحث الثامن
أصحاب النار
ومصيرهم عند الشيعة

الشيعة الإماميةُ يوافقونَ أهلَ السنةِ الأشاعرةِ والماتريدية في أنّ الكفارَ هم فقط المخلَّدون في النار، وأنّ الفاسقَ لا يَخْلُدُ فيها وإن دخلها لينالَ العقابَ الذي استحقَّه. ولكن لهم بعضُ النظراتِ الخاصةِ في سبب التخليدِ للكافرِ على تفاوتٍ بينهم في ذلك، وسوف نحاولُ بيانَ هذه الفروق التي بينهم فيما يأتي.

قال نصير الدين الطوسي: «والذنبُ يقابلُ العملَ الصالح، وينقسم إلى كبائرَ وصغائر. ويستحقُّ المؤمن بالإجماع الخلودَ في الجنّة، ويستحقُّ الكافرُ الخلودَ في النّار. وصاحب الكبيرة عند الخوارج كافر، لأنّهم جعلوا العملَ الصالحَ جزءاً من الإيمان، وعند غيرهم فاسق، والمؤمن عندَ الـمُعتزِلةِ والوعيديّةِ لا يكون فاسِقاً. وجعلوا للفاسق الذي لا يكون كافراً منزلةً بين منزلَتَي الإيمان والكفر، وهو يكون في النار خالداً؛ وعند غيرهم المؤمنُ قد يكون فاسقاً وقد لا يكون. ويكون عاقبةُ أمره على التقديرَين الخلودَ في الجنّة». انتهى[1].

ويدخل في قوله: «وعند غيرِهم...» الشيعةُ الإمامية كما لا يخفى، لأنه لم يُدخلْهم فيمن سبق من الفرق، ويؤكد ذلك ما سيأتي.

---

(١) «قواعد العقائد»، ص١٤٦.

قال نصيرُ الدين الطوسي: «اتّفقوا على أنّ المؤمنَ الذي عمل عملاً صالحاً يدخل الجنّة ويكونُ خالداً فيها، وعلى أنّ الكافرَ يدخل جهنّمَ ويكون خالداً فيها». انتهى[١].

ومن الواضح من سياق كلامِ الطوسيِّ أن الإماميةَ لا يخالِفون الأمةَ في هذه الأحكام، فهذه هي طريقته، لو كان في الأمر خلافٌ عندَهم لذكرهم وأشار إلى ذلك. فالإماميةُ مع من قال: إن فاعلَ الكبيرةِ لا يخلُدُ في النار، وإن الكافرَ هو الخالدُ في النار أبداً.

وسنذكر كلامَ غيرِه من علماءِ الشيعة من المعاصرين لتأكيد ذلك.

قال الشيخ جعفر السبحاني: «حكمُ مرتكبِ الكبيرة: إنّ الخوارجَ كانوا يحبّونَ الشيخَيْن ويُبغِضون الصهرَيْن، بمعنى أنّهم كانوا يوافقون عثمانَ في سني خلافتِه إلى ستّ سنين، ولـمّا ظهر منه التطرّف والجنوح إلى النزعةِ الأموية، واستئثارِ الأموال أبغضوه، وأمّا عليٌّ عليه السّلام فقد كانوا مصدِّقيه إلى قضيةِ التحكيم، فلما فُرِضَ عليه التحكيم، وقَبِل هو ذلك المخطّطَ عن ضرورةٍ واضطرار، خالفوه ووصفوه باقترافِ الكبيرة، فعند ذاك نجمت مسألةٌ كلاميةٌ وهيَ: ما هو حكم مرتكبِ الكبيرة؟ وقد استفحل أمرُها أيام محاربة الخوارج مع الأُمويين الذين كانوا معروفين بالفسقِ والفجور، وسفكِ الدماءِ وغصبِ الأموال، فكان الخوارجُ يحاربونهم بحُجّةِ أنّهم كَفَرةٌ لا حرمةَ لدمائِهم ولا أعراضِهم ولا نفوسِهم لاقترافهم الكبائر.

---

(١) «قواعد العقائد»، ص١٤٩.

وعلى أيٍّ تقدير ففي المسألة أقوال:

أ - مرتكبُ الكبيرةِ كافر.

ب - مرتكبُ الكبيرةِ فاسقٌ منافق.

جـ - مرتكبُ الكبيرةِ مؤمنٌ فاسق.

د - مرتكبُ الكبيرةِ لا مؤمنٌ ولا فاسق؛ بل منزلةٌ بين المنزلتين.

فالأوّل: خيرةُ الخوارج، والثاني: مختارُ الحسن البصري، والثالث: مختارُ الإماميةِ والأشاعِرة، والرابعُ: نظريةُ المعتزلة». انتهى[1].

وقال السبحاني: «اتّفقتِ الإماميةُ على أنّ الوعيدَ بالخلود في النار متوجّهٌ إلى الكفّار خاصة، دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة باللهّ تعالى، والإقرار بفرائضِه من أهل الصلاة، ووافقَهم على هذا القول كافّةُ الـمُرجئة سوى محمّدِ بن شبيب وأصحابُ الحديث قاطبة، وأجمعتِ المعتزلةُ على خلاف ذلك، وزعموا أنّ الوعيدَ بالخلود في النار عامٌّ في الكفّار وجميع فسّاقِ أهل الصلاة». انتهى[2].

وقال معروف هاشم الحسني: «ويبقى أن العذابَ الذي وعد به الكافرين والعاصين لأوامره ونواهيه، هل هو خالد بمعنى أنّ الكافرين وغيرَهم من الفساق والعُصاة مخلَّدون في نار جهنم، أو هو دائمٌ بالنسبة لفريقٍ وموقوتٍ بالنسبة لفريقٍ آخر؟ ففي كثيرٍ من الآيات أن الـمُعذَّبين خالدون في نار جهنم، وهذه الآيات أكثرُها بالنسبة لمن كفر بالله ورُسُله، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ

(١) «رسائل ومقالات، ج١، الرسالة السابعة، الشيعة وعلم الكلام عبر القرون»، ص٢٨٨.

(٢) «رسائل ومقالات، ج١، الرسالة السابعة، الشيعة وعلم الكلام عبر القرون»، ص٣٧٠.

﴿أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۚ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٦]، كما جاء في بعضها ما يُوهِمُ الخلودَ حتى بالنسبة لغير الكفار من مرتكبي الكبائر، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة: ٦٨] فعطفُ الكفارِ على المنافقين والمنافقات يشير إلى أنهما من غير الكفار.

وقال الشيخُ المفيدُ رحمه الله في شرحه لاعتقاداتِ الصدوق: إن كل آيةٍ تتضمَّنُ ذكرَ الخلود في النار فإنما هي في الكفارِ دون أهل المعرفة بالله.

وجاء في «شرح التجريد» للعلامة الحلّي: إن المسلمين قد أجمعوا على أن عذابَ الكافر مؤبَّدٌ لا ينقطع، واختلفوا في أصحابِ الكبائر من المسلمين، فالوعيديةُ من المعتزلة قالوا بأنهم كالكفّار مُخلَّدون، وذهب أكثرُ المعتزلةِ والأشاعرةُ وعامةُ الإمامية إلى أن أصحاب الكبائر لا يُخلَّدون في النار، وفرَّقوا بين صغارِ الذنوبِ وكبارِها بفروقٍ لا تخرج عن كونها اعتباريةً أو إضافية.

وبعد هذا الإيجاز قال: والحقُّ أن عقابَ أهلِ الكبائرِ ليس بدائم. واستدل كذلك ـ فيما استدل ـ بقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾، والإيمانُ بالله ورسلِه من أعظمِ أعمال الخير، وبأنه لو قلنا بأن صاحبَ الكبيرة من الـمُخلَّدين في جهنم لزِمنا أن نقول بأن المطيعَ لله إذا عصاه بكبيرةٍ واحدةٍ في آخرِ عمرِه كان مع الـمُخلَّدين وذلك لا يُقرِّه العقل، بل هو ظلم لا يجوزُ نسبتُه إلى الله، لأنه يستلزمُ تجاهلَ جميع حسناتِه وصالحِ أعمالِه». انتهى[١].

ومن الواضح أن أكثرَ النصوصِ التي سقناها للشيعة، إنما توجبُ العذاب للكافرِ بناءً على العدل، وليس على العِلِّيةِ والمعلوليّة، يعني أن الكفرَ ليس هو الموجبَ لذاتِه

(١) «أصول التشيع»، ص١٦٧.

الخلودَ في النار، وكذلك الشأنُ في الفاسق، فإن عذابَه في النار ليس معلولاً لذاتِ المعصية.

موقفُ الشيعة من مشكلة الخلود في النار:

لقد رأينا أن الشيعةَ يُجمعون على أن الفاسقَ لا يَخلُد في النار، وأنّ الكافرَ من الخالدين فيها، وهم في هذا القدرِ العامِّ الـمُجمَل لا يختلفون معَ أهل السنةِ وغيرِهم ممَّن قال بهذا القول. ولكن لا بُدَّ عند دراستنا لآراء الفِرَق، من أن نحاولَ التعمُّقَ أكثر في حقيقةِ تعليلاتِهم التي دفعتْهم إلى اتخاذِ هذا الرأي.

حاصل إشكال الخلود:

يقول المستشكل: كيف تقولون إن الكافرَ الذي تلبسَ بكفرِه زماناً محدوداً يُعاقبُ على كفرِه أزمنةً غيرَ محدودة إلى أبدِ الآبدي، وكيف يكونُ هذا موافقاً للحكمةِ والعدلِ يا أهل العدل؟ أليس العدلُ أن يُعاقبَ فترةً معينةً ملائمةً للفترة التي تلبَّسَ فيه بالكفر، أو أكثر منها؟ أمّا أن يكون عذابُه لا إلى نهاية، فهذا هو عين الظلمِ والحيفِ الذي يجب تنزيهُ الله تعالى عنه! بل هو عينُ القدحِ في العدلِ الذي تزعمون أنكم متمسِّكون به!

طرق الشيعة في حل الإشكال:

ويبدو لي أن الشيعةَ انقسموا إلى فريقَين لتعليلِ مشكلةِ الخلودِ وترتُّب العذابِ على المعصية، فسقاً كانت أو غيرَه.

فالفريقُ الأولُ شاع عندهم القولُ بأن ترتُّبَ العذاب على المعصية، ترتبٌ متوقفٌ على عدلِ الله تعالى، فلذلك جعلوا هذه المسألةَ من فروعِ أصلِ العدل الذي يُوجبونه لله تعالى.

والعدل عند قدمائِهم في هذه المسألةِ لا يختلفُ مطلقاً عن أخذ المعتزلة لمفهومِ العدل، فإن التعذيبَ فعلٌ لله تعالى، فهو إما أن يكونَ واجباً على الله تعالى إلى حدٍّ لا يمكن إلا أن يفعَلَه، ولا يجوز أن لا يفعلَه، وإما أنْ يكونَ إذا قام به يكونُ عدلاً منه، وإن لم يقم به فإنه يكون فضلاً وممكناً، وقد ذكرنا اختلافَ المعتزلةِ في إمكانِ العفو عن صاحبِ الكبيرةِ الذي استحقَّ النارَ والعذابَ فيها، هل يجوز عقلاً أن يعفوَ اللهُ تعالى عنه، أو لا يجوز؟ وبيّنا أنهم اختلفوا على رأيَين في هذه المسألة[1].

والأساس الذي تنبني عليه هذه النظريةُ لا يستلزم أن يكون الوجوبُ ذاتياً راجعاً للأمور في أنفسِها، بل إن الوجوبَ عقلي، ولكن الله تعالى لا يتركُ ما وجبَ في العقول، فيكون فعلُه لذلك تابعاً لعلمِه بأنه واجب.

وبناء على هذا القول، فإنّ هؤلاءِ الشيعةَ ومن يوافقُهم في هذا التعليل، يقولون بأن عدلَ الله تعالى اقتضى أن يُعاقبَ الكافرُ بتخليدِه في النار، وكذلك العاصي، على اختلافهم فيه على قولَين، تخليداً (المعتزلة، الزيدية، الخوارج...) أو لا (الشيعة الإمامية). فكلُّ هذه الفرقِ تقوم في رأيِها هذا على الأصل نفسِه، العدلُ والحكمةُ الواجبةُ على الله تعالى.

لقد شاعت عند الشيعةِ المتأخرين نظريةٌ جاءوا بها ليحلّوا مشكلةَ الخلودِ في النار، ولا بأسَ من أن نُلقيَ نظرةً على هذه النظرية التي مالوا عليها وتنادَوْا بها، ولكن قبلَ ذلك لا بُدَّ من أن نُوضِّحَ ما هي مشكلةُ الخلود في النار.

---

(١) نرجو مراجعةَ ما نقلْناه عن المعتزلة في هذا الأمر، وخاصةً تلك الفِقرةَ التي نقلْنا فيها تقريرَ الإمامِ الأشعريِّ لِخلافِ المعتزلةِ في ذلك.

طريقة المتأخِّرين منهم:

إن الشيعةَ يعترفون بجديةِ الإشكال، وأنه لا بُدَّ من محاولةِ القيامِ بتقديم حلٍّ مُقنعٍ له.

ولا يوافقون على القول بأنَّ الحلَّ المناسبَ له هو القولُ بعدمِ التخليدِ في العذاب، كما قال بعضُ الفرق الإسلامية، فإنّ هذا في رأيِهم خلافٌ لصريحِ النصوص الواردةِ في إفادةِ التخليدِ أبداً، وصرفُ هذه النصوص عن ظواهرِها التي لا تحتملُ غيرَها إنما هو نفي لنفسِ النصوص، وفي هذا محذورٌ كبير وتهجم على الشريعة.

ولذلك فإنهم يقسمون الجزاءَ على الأعمال إلى قسمَين ونوعَين:

الأول: الجزاءُ الاعتباري: وهو راجعٌ إلى تقدير الحاكمِ ورؤيتِه لعظمِ الجُرم في نفسِه، وهذا راجع إلى مدى إدراكه للمفاسدِ التي ترجع من هذا الذنبِ أو المعصيةِ أو الجرم، وراجع أيضاً إلى رؤيتِه لحقيقةِ العقابِ والمقصود منه. ولذلك نرى أصحابَ التشريعاتِ الدنيوية يختلفون في تقديرِ العقوباتِ على الذنب الواحد. لأنّ تقديراتِهم لذلك اعتبارية.

الثاني: جزاءٌ طبيعيٌّ وتكويني[1]، ومبنى هذه النظرية على أن العقابَ إنما هو ثمرةُ للعمل، ونتيجةٌ له، وليس أمراً اعتبارياً يتفقُ عليه أو يُقدِّرهُ الحاكم. ومعنى ذلك أن العملَ علةٌ للعقاب.

---

(١) لخَّصْنا في هذا الموضع ما ذهب إليه الشيعةُ الإماميةُ من المتأخرين. انظر مثلاً: «أصول العقائد في الإسلام» تأليف السيد مجتبى اللاري (٤: ١٨٧-٢٠٠).

وهم يَروْن أن الإشكالَ إنما ينشأُ في نفسِ الإنسان لأنه يعتقدُ أن الجزاءَ الأخرويَّ هو من جنسِ الجزاء الاعتباريِّ الوضعي، ولذلك يشرعونَ في الاعتراضِ قائلين بأنه لا يوجدُ تناسُبٌ بينَ نفسِ الذنب وبينَ العقابِ الموضوعِ له.

ولكن إذا عرفْنا أن الترتبَ بين الذنبِ وبين العقابِ هو من النوع التكوينيِّ لا الوضعي لا اعتباري، فإنه لا يبقى هناك مجالٌ للاعتراض على كون العقابِ على التأبيد؟ لأنّ هذا كمَن يعترضُ على جوهرِ الأشياءِ وأنفسِها وذاتياتِها!

والكثير من الإماميةِ المتأخرين يختارون الطريقةَ الثانيةَ في الجواب عن هذا الإشكال، ثم يشرعون في تقريبِه إلى الأنفسِ ببيان أن أثرَ العملِ كالكفر مثلاً، وإن توهَّمه البعضُ محدوداً في فترةٍ زمانيةٍ معينة، إلا أن حقيقتَه الاستمرارُ وعدمُ التغير، وما كان مستمراً فالعقابُ عليه يجب أن يكونَ مستمراً. وليستِ الرابطةُ بين العملِ الفاسدِ والجزاءِ عليه محدودة برابطةٍ زمانيةٍ راجعة إلى مدةِ دوام العملِ الفاسد؛ بل لا بدَّ من النظر إلى أثرِه وحقيقتِه. وعلاقةُ العقابِ بالذنب والمعصية ليست علاقةً زمانيةً لا في هذا العالمِ ولا في العالمِ الآخر.

فالكافِرُ مثلاً يستفرغُ جميعَ إمكانياتِه في سبيل الكفرِ حتى لا يعودَ بإمكانِه أن يرى الإيمانَ ولا أن يتلبَّسَ به، ومعنى ذلك أن العذابَ على ذلك يجب أن يكونَ بمقدارِ دوامِ الإنسان، والإنسانُ دائمٌ أبداً، فعذابُه دائمٌ أبداً.

ومن الواضحِ أن هذا الأساسَ الذي يعتمدُ عليه هؤلاء الشيعةُ راجعٌ إلى نظرياتٍ فلسفيةٍ ليست موافقةً لما ذهب إليه المتقدِّمون منهم، فلم يقل المتقدِّمون منهم بنحو هذه العلاقةِ بين العملِ والعقاب، بل أرجعوه إلى فعلِ الله تعالى، كما رأيْنا سابقاً.

ولا ريبَ أنهم يعتمِدون في ذلك كلِّه على نظريةِ العلَّةِ والمعلوليّـة ونظريةِ تجسم الأعمال والحركـة الجوهـرية التي يرجعونهـا إلى الملا صدرا، والتي اشتهـرتْ عنـد متأخِّريهم. ومع أن مرتضى المطهري يغايِرُ بين الرابطة العِلّيةِ والمعلوليةِ بين الذنبِ والعقاب ـ ويُسمِّيها بالرابطةِ التكوينية ـ وبينَ الرابطةِ المعتمدةِ على تجسيمِ العمل، لكنْ لا يخفى أن تجسم الأعمال هي عبارةٌ عن علاقةٍ خاصّةٍ من العلّيةِ والمعلُولية، فقد قال المطهري: «يرتبطُ الجزاءُ الأخرويُّ بالذنوب ارتباطاً تكوينياً أقوى من الجزاءِ الماضي، فرابطةُ العمل والجزاءِ في الآخرة ليست من النوعِ الأولِ الاعتبارية، ولا من النوع الثاني أي العلةِ والمعلول، وإنما هي من درجةٍ أرفعَ وأقوى، فهنا تكون رابطةُ الاتحادِ والعينيةِ هي الحاكمة. بمعنى أن ما يُعطى للمحسنين بعنوان الثوابِ وللمسيئين بعنوانِ العقاب ليس سوى تجسم نفس العمل الـمُؤدّى في الدنيا... وفي موضوعِ أكلِ مالِ اليتيم، يذكر القرآنُ الكريم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾ [النساء: ١٠]». انتهى[١].

ولا يخفى أن الأساسَ الذي اعتمدوا عليه في ذلك لا يسلمُ لهم، فإنه راجعٌ إلى كونِ الله تعالى فاعلاً لا على سبيلِ الاختيار؛ بل على سبيلِ العلة، وهذا فيه نفيٌ صريحٌ لكونِه تعالى مختاراً.

فإن لم يُسلِّموا بذلك، فإن السؤالَ الأساسيَّ يتوجَّهُ عليهم في أن اللهَ تعالى لِـمَ خلق العالَـم على هذا النحو، وقد كان يمكنُ أن يخلقَه على نحوٍ آخَر، لا يترتبَّ فيه العقابُ الأزَليُّ على الكافر؟ وهذا السؤالُ ـ إن أقروا بكونِ الله مختاراً ـ فمن الصعبِ أنْ يجدوا عنه جواباً.

---

(١) «العدل الإلهي»، ص٢١٦.

وأيضاً فإنه ينعدمُ مفهوم العطاءِ والمنةِ الإلهية ما دامت تلك الأمورُ التي تُعطى للمطيع ليست مجردَ تجسيم أعمالهم أو أعيانِها، فإنها إن كانتْ كذلك، فلا يبقى لمفهومِ العطاء إلا رسمُه. ويُقالُ في جانب العقوبة الأمرُ نفسُه.

وإن كان الأمرُ كذلك، فلا يمكن التخلي عن المعطَى أو الفصلُ بينَه وبينَ المعطَى إليه، بمعنى أن التلازمَ لا يمكنُ انفكاكُه بينهما.

وأما إن لم يعترِفوا بكونِه مختاراً، فإن السؤالَ الأصليَّ يرجعُ عليهم ويناقشون في أصلِ كونِ الله تعالى مختاراً، لأن هذه المسألةَ فرعٌ عنها.

فأنا أرى أنّ هذا المفهومَ ما يزالُ محتاجاً إلى تنظيمٍ أكثرَ واستدلالٍ أعظمَ قبلَ أن يكونَ معتبراً، فيؤخذَ به في تفسيرِ العقابِ والثوابِ في الآخرة.

الخلاصة:

الحاصل من أقوال الشيعة، أن أصحابَ النارِ ينقسِمون إلى قسمَين:

الأول: الكفار، وهم أصحابُ العذابِ الدائم في النار.

والعاصون: وهم أصحابُ العذابِ المنقطع.

وهم في هذا القَدْر يشتركون معَ أهلِ السنةِ في رأيِهم ونظرتِهم.

وقد اختلفت طرقُ تعليلهم لبقاءِ العذاب ما بين المتقدِّمين منهم والمتأخِّرين على النحو الذي سردْناه، وهذا لا يؤثِّرُ عندهم في أصل الحكمِ بمصيرِ أهل النار.

* * *

المبحث التاسع
أصحاب النار ومصيرهم
عند ابن العربي
(ت ٦٣٨هـ)

تمهيد:

تميَّـزَ ابن العربي بنظرةٍ خاصةٍ في أهل النار، ذكرها في غيرِ كتاب من كتبه، وتميَّـز بها عن أهل السنة، وعن غيرِهم من الفرقِ الإسلاميةِ المشهورة، وعزا هذا القولَ إلى طريقتِه في المعرفة، أعني الكشفَ والإلهامَ أساساً، مع تأويلِه لبعض الأدلةِ النقلية.

ولا يخفى على القارئ أن الـخوضَ في توضيـح رأي ابن العربـي يفتـحُ علينا إشكالاتٍ عديدة، فمن ناحية منهجِه الرمزيِّ الخاصِّ الذي يتبعُه في التعبير، على ما يراه العديدُ من الناس، وعلى ذلك فإنهم لا يجزِمون بأن مرادَه هو ما يظهرُ من كلامِه على ظاهرِ قانونِ اللغة، فيقولون ربما رمزَ بهذه الألفاظِ إلى معانٍ أخرى لم نعرفْها نحن، فلا يصحُّ أن نحاكمَه ولا أن نفهمَه على ما اعتدْنا أن نفهمَ كلامَ غيرِه!

ونحن لسنا مع هذا القولِ من جميع جهاتِه، فإن ابن العربي وإن استعمل بعضَ الألفاظ بمعانٍ خاصة، وهذا حقّ، إلا إنه قد بين ما يريدُه من هذه الاصطلاحاتِ الخاصة، ثم إنه التزم بها في العديد من مواضعِ كلامِه، وهذا يُعطينا الحقَّ في أن نفهمَ

كلامَه على القانون اللغويِّ المعهود، بمراعاة الاصطلاح الخاصِّ له إن وُجِد في المسألةِ المعينة.

ومن جهةٍ أخرى، فإن العديدَ من الناس اعتاد أن يمشيَ على ما رَسَخَ في نفسِه من أن ابن العربي صوفيٌّ عميقُ الخوضِ في التجاربِ الروحية، والمعارفِ اللدنية، وعلى هذا فإنه في كلامه الذي يظهرُ منه مخالفةٌ لأهل السنة، ربما يكونُ قد صدر منه بناءً على مشاهدةٍ أو مجاهدةٍ أو فناءٍ أو نحوِ ذلك، وهذا لا يُعطينا الحق في أن نفهمَه بالأساليبِ اللغوية المعهودة، وإن فهمناه كذلك فلا يُعطينا الحقَّ في أن نحكمَ عليه بمخالفة الحق أو أهل السنة، بل علينا أن نفرضَ أن له معارفَ لدنيةً خاصّة، فيجب أن نسكتَ عليه، ولا نتطرقَ إلى جنابه ولا نخوضَ في حضرتِه بما يسيءُ إليه أو يستلزمُ الحكمَ عليه بمخالفةِ أهلِ الحق.

ونحن مرةً أخرى لسنا معَ هذا الفريق، مع تقديرِنا العظيم لموقفِهم هذا، ونعلم أنهم ما اتخذوه استنقاصاً من الشريعة، بل إن ما يدفعُهم إلى هذا الموقف هو محبّتُهم لأولياء الله تعالى واعتقادُهم الولاية في ابن العربي، ثم حرصُهم على ألا يخوضوا في الناسِ بغير علمٍ ويقين.

ولكنا إذ نخالفُهم، نتبع الطريقةَ الشرعيةَ في الحكم على الأشخاصِ والآراءِ والعقائد بما يظهرُ منهم بعدَ استفراغِ جهدِنا في محاولةِ فِهمِهم على قانون العدالة والإنصاف.

ومن واجبِنا أن لا نهملَ أنّ ابنَ العربي يتوجه في خطابِه إلى الناس، حتى لو كان يتوجهُ إلى الخاصة فقط، بكلامٍ عربيٍّ مفهمٍ على قانون اللغة، وقد اجتهد أصحابه في بيان مصطلحاتِه وتعريفِها، بل إنهم قد اجتهدوا أيّما اجتهادٍ في شرحِ كتبه التي سردَ فيها آراءَه،

ووضَّحوها على قوانينِ اللغة، وقربوها إلى من يريدُ فهمَ ابن العربي. فنحن إذ نتوجَّه إلى ابن العربي محاولين فهمَ قولِه نتوسلُ في ذلك بأفهامِ أتباعِه وأبناءِ مدرستِه، ونستعين بشروحاتِهم التي كتبوها في عالمِ الحضورِ لا الغَيبة والاستئصال والإبادة.

ويدفعنا إلى محاولةِ توضيحِ رأيِه حرصُنا على الأخذ بالشريعةِ والتمسكِ بها على قانونها المعلنِ والمعتبرِ عند أكابر علمائِها وأكابر المجتهدين الـمُعتَبَرين من أهل السنة. ولسنا حريصين على إظهار مخالفة ابن العربي لِـمَا قرره هؤلاء الأئمة المحققون لمجرَّد إظهار المخالفة، فإن ما يهمُّنا هنا إنما هو توضيحُ رأيه في هذا الباب، وليس محاكمتَه، بل إننا نترك ذلك للقراء المختصّين، والعلماء المحققين، فلهم أن يقارِنوا بينَ كلامِه وكلامِ غيرِه من أهل هذه الشريعة، فيرَوْا من يُخالفُ ومَن يُوافق.

وإن بحثنا هذا لم نقصدْ منه المحاكمةَ بل قصدْنا أساساً البيان وإن أشرنا إلى مواضعِ الضعف في الآراءِ التي نذكرُها.

توضيح عقيدة ابن العربي من كتبه:

سنبدأ بتوضيح رأي ابن العربي خطوةً خطوة، فإن الخوضَ في كتبِه من الأمورِ التي تحتاج إلى ترتيبٍ ومهارةٍ خاصة، نرجو اللهَ تعالى أن يوفقَنا في عرض هذه المسألةِ على وجهِها.

«الفتوحات المكية»:

أول نبدأُ به هو ما ذكره في أوائل كتابه «الفتوحات المكية»، وسماها بـ«عقيدة العامة من أهل الإسلام وأهل النظر»[١].

---

(١) «الفتوحات المكية» (١: ٣٨).

قال ابن العربي: «والجنةُ حقٌّ والنارُ حقّ، وفريقاً في الجنةِ وفريقاً في النار حقّ، وكرب ذلك اليوم حقٌّ على طائفة، وطائفةٌ أخرى لا يحزُنُهم الفزعُ الأكبر، وشفاعةُ الملائكةِ والنبيين والمؤمنين، وإخراجُ أرحمِ الراحمين بعد الشفاعة من النار مَن شاءَ حقّ، وجماعةٌ من أهل الكبائر المؤمنين يدخلون جهنمَ ثم يخرجون منها بالشفاعةِ والامتنانِ حقّ، والتأبيد للمؤمنين والموحدين في النعيم المقيم في الجنان حقّ، والتأبيد لأهل النار في النار حقّ..». انتهى[١].

لا شك أنك عندما تقرأ هذا الكلامَ ابتداءً فإنك تقول لا فرقَ بينه وبين قولِ أهل السنةِ والجماعة، وسوف تتعجَّبُ عندما ترانا قد أفردْنا لابن العربي محلاً خاصاً نذكر فيه عقيدتَه، ولكنا ندعوك للتمهُّل قليلاً قبلَ الحكم.

وعندما تتأمَّلُ هذا القولَ فإنك ترى فيه التصريحَ بأنّ أهلَ النارِ خالدون في النار، وأن أهلَ الجنةِ خالدون في الجنة، ولكنك لا ترى فيه على أيِّ حالٍ يكون أهل النار أثناءَ خلودِهم في النار، هل يكونون معذَّبين متألِّـمين أو غيرَ ذلك.

نعم أنا أعلم أن الظاهرَ من كلامِه أنهم متألِّـمون، ولكنَّ غايةَ ما أودُّ أن ألفتَ الأنظارَ إليه هنا هو ما قلناه، أي إن هذا هو الظاهر وليس نصاً فيه.

وأنا أعلم أن المدافعين عن ابن العربي والمنزِّهين له عن مخالفةِ أهل السنة، قد يُسارِعون إلى القول بأن هذه العقيدةَ التي أودعها في أوائل كتابِ «الفتوحات المكية» هي التي تُعبِّر عن حقيقةِ اعتقادِه، ولكني أَلِـفْتُ نظر هؤلاء أيضاً إلى أن ابنَ العربي وصفَ هذه العقيدة بأنها عقيدةُ العوامّ، وعقيدةُ أهلِ النظر، لا عقيدةُ أهلِ الفتوحاتِ

(١) «الفتوحات المكية» (١: ٣٨).

والكشف، وجعل لنفسِه عقيدةَ الخاصّة وخلاصةِ الخاصّة وبدَّدها في أثناء الكتاب وفي كُتبِه الأخرى.

ولن أخوضَ في إشكاليةِ ما هي العقيدةُ التي يجب أن نُسنِدَها إلى ابن العربي، هل هي عقيدةُ العوامِّ وأهلِ النظر، أم هي عقيدة خلاصة الخاصة في الله تعالى التي قال فيها[1]: «وأما عقيدةُ خلاصةِ الخاصة في الله تعالى فأمر فوق هذا، جعلناه مبدداً في هذا الكتاب لكون أكثرِ العقولِ المحجوبة بأفكارِها تَقْـصُـرُ عن إدراكِه لعدم تجريدِها؟». انتهى.

إنه من الواضح أن العقيدةَ التي يعتمدُها ابن العربي إنما هي التي أودَعها في أثناءِ هذا الكتاب، أو وضعَها في كتبِه الأخرى التي اعترف بها وحضَّ عليها، وليس من المعقولِ أن يُقالَ إن العقيدة التي وصفها بأنها عقيدةُ العامّةِ هي عقيدتُه التي ينافِحُ من أجلِها.

قال ابن العربي: «اعلم عصمَنا اللهُ وإياك أن جهنمَ من أعظمِ المخلوقات وهي سجنُ الله في الآخرة، يُسجَن فيه الـمُعطِّلةُ والمشركون، وهي لهاتين الطائفتين دارُ مقامة، والكافرون والمنافقون وأهلُ الكبائر من المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨] ثم يُخرج بالشفاعةِ ممَّن ذكرنا وبالامتنانِ الإلهيِّ مَن جاء النصُّ الإلهيُّ فيه». انتهى[2].

وقال ابن العربي: «وجميعُ ما يخلق فيها من الآلام التي يجدُها الداخلون فيها، فَمِن صفةِ الغضبِ الإلهيّ... فإن الغضبَ هنا هو عينُ الألم، فمَن لا معرفةَ له ممَّن

---

(١) «الفتوحات المكية» (١: ٤٧).

(٢) «الفتوحات المكية» (١: ٢٩٧)، الباب الحادي والستون في معرفة جهنم.

يدَّعي طريقتَنا ويريد أن يأخذَ الأمرَ بالتمثيلِ والقوةِ والمناسبةِ في الصفات فيقول: إن جهنمَ مخلوقةٌ من القهرِ الإلهيّ، وإن الاسمَ القاهرَ هو ربُّها والمتجلّي لها، ولو كان الأمرُ كما قاله، لشغلها ذلك بنفسِها عمّا وجدت له من التسلُّط على الجبابرة، ولم يتمكنْ لها أن تقول: ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [ق: ٣٠]، ولا أن تقول: (أكل بعضي بعضاً) فيزولُ الحق برحمتِه إليها التي وسِعت كلَّ شيء». انتهى[١].

وسوف تعلم لماذا يقولُ ابن العربي إن جهنمَ خُلِقت من صفةِ الغضب، وسترى بعينك ذلك عندما يربِطُ ذلك بصفةِ الرحمة وسبقِها لصفةِ الغضب، وتتبيَّن علاقةُ ذلك كلِّه مع موضوعِنا.

وقال: «ولـمّا أعلمناك بمرتبةِ النفسِ والتنفُّس، إنما جئنا به لِتعلمَ أن جهنمَ لـمّا اختصَّ بآلامِ أهلِها صفةُ الغضبِ الإلهي، واختصَّ بوجودِها التنزُّلُ الرحمانيُّ الإلهي». انتهى[٢].

فأصل وجودِ جهنم إنما هو من تنزُّلِ رحمانيةِ الله تعالى، وأما العذابُ الواقعُ فيها على أهلِها فإنما هو من صفة الغضب، والغضب مسبوقٌ بالرحمة.

وقال ابن عربي: «والذين أخذهم اللهُ بذنوبِهم قسمَهم بقسمَين:

قسمٌ أخرجَهم اللهُ من النار بشفاعةِ الشافعين وهم أهلُ الكبائر من المؤمنين، وبالعنايةِ الإلهيةِ وهم أهلُ التوحيدِ بالنظرِ العقلي.

وقسمٌ آخرُ أبقاهم اللهُ في النار، وهذا القسم هم أهلُ النارِ الذين هم أهلُها وهم الـمُجرمون خاصةً الذين يقولُ الله فيهم: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩]

---

(١) «الفتوحات المكية» (١: ٢٩٧).

(٢) «الفتوحات المكية» (١: ٣٠٠)، الباب الحادي والستون في معرفة جهنم.

أي المستحقّون بأن يكونوا أهلاً لسكنى هذه الدارِ التي هي جهنم يعمرونَها ممن يخرج منها إلى الدارِ الآخرةِ التي هي الجنة». انتهى[١].

وقد ذكر ابن العربي أن فرعونَ هو واحدٌ من الطوائفِ الأربعة التي لا يُخرجون من النار[٢].

وقال ابن العربي أيضاً إنّ أهلَ الجنة ينعمون بأعمالهم وغيرِ أعمالهم فلذلك لهم جنةُ أعمالٍ وجنةُ اختصاصٍ وجنةُ ميراث، وأما أهلُ النار فلا يُعذَّبون إلا بأعمالهم، ولكل أحدٍ موضعُه في الجنة وموضعُه في النار، فأما مواضعُ أهلِ الجنةِ التي هي في النار، فلا يرثُها أحد من أهل النارِ الذين هم أهلُها، كما هو الحالُ في أهلِ الجنة، يرثون مواضعَ كانت لأهل النارِ فيها، بل «يخلقُ الله خلقاً يعمُرونها ـ أي يعمرون النار ـ على مزاجٍ لو دخلوا به الجنةَ لعُذِّبوا، وهو قولُه ﷺ: «فيضع الجبارُ فيها قدمَه فتقول: قَطْ قَط»، أي حَسْبي حَسْبي، فإنه تعالى يقول لها: هل امتلأتِ؟ فتقول: هل من مزيد. فإنه قال للجنة والنار لكلٍّ واحدةٍ منكما مِلؤها، فما اشترطَ لهما إلا أن يملأَهما خَلْقاً، ما اشترطَ عذابَ مَن يملؤُها بهم ولا نعيمَهم». انتهى[٣].

قال الشعرانيُّ شارحاً عقيدةَ ابنِ العربي: «فإن قلت: فكم أقسامُ أهلِ النارِ الذين هم أهلُها؟

فالجواب: هم أربعةُ أقسام، كما قاله الشيخُ في الباب الثاني والستين من «الفتوحات». وترجع الأربعةُ أقسامٍ إلى المجرمين خاصّة، قال الله تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ

---

(١) «الفتوحات المكية» (١: ٣٠١)، الباب الثاني والستون في مراتب أهل النار.

(٢) «الفتوحات المكية» (١: ٣٠١)، الباب الثاني والستون في مراتب أهل النار.

(٣) «الفتوحات المكية» (١: ٣٠٣)، الباب الثاني والستون في مراتب أهل النار.

ﭐلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ أيْ أيُّها المستحقون لأن يكونوا أهلاً لسُكنى جهنم، لا يخرجون منها إلى الجنةِ أبداً.

القسم الأول: الـمُتكبِّرون عن أمر الله كفِرعَوْن والنمرودِ وأبي لهب وأضرابِهم.

الثاني: المشركون وهم الذين يجعلونَ مع الله إلهاً آخَر.

الثالث: الـمُعطِّلون وهم الذين نَفَوْا الآلهةَ جملة، فلم يثبِتوا للعالَـمِ إلهاً ولا من العالم.

الرابع: المنافقون وهم الذين أظهروا الإسلامَ من أهل هذه الأقسامِ الثلاثةِ للقهرِ الذي حُكِمَ عليهم، فخافوا على دمائِهم وأموالهم وذراريهم، وهم في أنفسِهم على ما هم عليه من اعتقادِ ما عليه هذه الطوائفُ الثلاث.

فهؤلاء الأربعةُ هم الذين لا يخرجون من النار من جنٍّ وإنسٍ»[1]. انتهى[2].

---

(١) وقال الإمامُ الشعراني بعد هذا النقل: «فكذبَ والله وافترى من نسب إلى الشيخ محيي الدين، أنه يقول بقبولِ إيمان فرعون، ولو أنه كان يقول به ما صرَّح هنا بأنه من أهل النار الذين لا يخرجونَ منها أبدَ الآبدين، فإما أنه مدسوسٌ عليه كما مرّت الإشارةُ إلى ذلك في الخطبة، وإما أنه كان نبّه فيه القاضي أبا بكرٍ الباقلاني، فإنه قائلٌ بقبولِ إيمانِ فرعون، لأن الله تعالى حكى عنه أنه قال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]، ولم يحكِ عنه ما يناقضُه بعدَ ذلك. وقد انعقد إجماعُ الأئمةِ كلِّهم على عدمِ قبولِ إيمانه، فإياك أن تنقلَ عن الشيخ محيي الدين أنه يقولُ بقبولِ إيمان فرعون وتخرقَ الإجماع، لا سيما و«الفتوحات» من أواخرِ مؤلفاتِه؛ لأنه فرغ منه قبل موتِه بنحوِ خمسِ سنين. والله تعالى أعلم». انتهى.

فأنت ترى أنه يجزمُ هنا أن ابنَ العربي لا يقولُ بإيمان فرعون، وينفي هذا القولَ عنه، ويثبتُه لأبي بكرٍ الباقلّانيّ! وليستْ هذه المسألةُ محلَّ بحثِنا هنا، ولعلنا نبحثُها في مقامٍ آخر.

(٢) «اليواقيت والجواهر» (٢: ١٥٨).

وقال ابن العربي: «ولا بدَّ لأهل النار من فضلِ الله ورحمتِه في نفس النار بعد انقضاء مدة موازنةِ أزمانِ العمل، فيفقدون الإحساسَ بالآلام في نفسِ النار، لأنهم ليسوا بخارجين من النار أبداً، فلا يموتون فيها ولا يحيَوْن، فتتخدرُ جوارحُهم بإزالةِ الروحِ الحساسِ منها، وثمَّ طائفةٌ يُعطيهم الله بعدَ انقضاءِ موازنةِ الـمُدَد بين العذاب والعمل نعيماً خيالياً، مثل ما يراه النائم وجلداً، كما قال تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] هو كما قلنا خَدَّرها، فزمانَ النضجِ والتبديلِ يفقدون الآلام؛ لأنه إذا انقضى زمانُ الإنضاج خمدَتِ النارُ في حقّهم، فيكونون في النارِ كالأُمَّة التي دخلتْها وليست من أهلِها، فأماتَهم اللهُ فيها إماتة، فلا يحسُّون بما تفعلُه النار في أبدانِهم.. الحديث بكماله، ذكره مسلم في «صحيحه»، وهذا من فضلِ الله ورحمتِه». انتهى[1].

وقال ابن العربي في شرح العذاب الخاصِّ بأهل النار: «وأما كتابُ الفُجّار ففي سِجِّين، وفيه أصولُ السدرةِ التي هي شجرةُ الزَّقّوم فهناك تنتهي أعمالُ الفجار في أسفلِ سافلين، فإن رحمهم الرحمانُ من عرش الرحمانيةِ بالنظرةِ التي ذكرناها، جعل لهم نعيماً في منزلهم، فلا يموتونَ فيه ولا يحيَوْن، فهم في نعيم النارِ دائمون مؤبَّدون، كنعيمِ النائمِ بالرؤيةِ التي يراها في حالِ نومِه من السرور، وربما يكون في فراشِه مريضاً ذا بؤسٍ وفقر، ويرى نفسَه في المنامِ ذا سُلطانٍ ونعمةٍ وملك، فإن نظرتَ إلى النائم من حيثُ ما يراه في منامِه، ويلتذُّ به، قلت: إنه في نعيم، وصدقْت، وإن نظرتَ إليه من حيث ما تراه في فراشِه الخشن ومرضِه وبؤسِه، وفقرِه وكُلومِه، قلت: إنه في عذاب. هكذا يكونُ أهلُ النار، فلا يموتُ فيها ولا يحيى، أي لا يستيقظُ أبداً من

---

(١) «الفتوحات المكية» (١: ٣٠٣)، الباب الثاني والستون في مراتب أهل النار.

نومتِه، فتلك الرحمةُ التي يرحمُ اللهُ بها أهلَ النار الذين هم أهلُها، وأمثالُها كالمحرورِ منهم يتنعَّمُ بالزَّمْـهَرير، والمقرورُ منهم يُجعل في الحَرور.

وقد يكون عذابُهم توهُّمَ وقوعِ العذابِ بهم، وذلك كله بعد قوله: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]، ذلك زمانُ عذابِهم وأخذِهم بجرائِمهم، قبل أن تلحقَهم الرحمةُ التي سبقت الغضبَ الإلهيّ.

فإذا اطَّلعَ أهلُ الجنان في هذه الحالة على أهلِ النار ورأوا منازلَهم في النار، وما أعدَّ اللهُ فيها وما هي عليه من قبحِ المنظر، قالوا: مُعذَّبون. وإذا كوشفوا على الحسْنِ المعنويِّ الإلهيِّ في خلق ذلك الـمُسمّى قبحاً ورأَوْا ما هم فيه في نومتِهم وعلموا أحوالَ أمزجتِهم قالوا: مُنعَّمون.

فسبحانَ القادرِ على ما يشاء، لا إلهَ إلا هو العزيزُ الحكيم.

فقد فهمتَ قولَ الله تعالى: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: ٧٤]، وقولَ رسول الله ﷺ: «أما أهلُ النارِ الذين هم أهلُها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيَوْن»، والله يقول الحقَّ وهو يهدي السبيل». انتهى[١].

إذن أهلُ النار الذين هم أهلُها الـمُجرمون، الكفار الذين هم دائمون في النارِ لا يخرجون منها، يكون حالُهم بعد فترة من الزمان أن يلتذّوا بما يجعلُه اللهُ تعالى فيهم، بطريقةٍ من الطرق التي ذكرها ابنُ العربي، وكلامُه فيها واضحٌ لا يحتملُ سوءَ فهم، وليس فيه مصطلحاتٌ خاصةٌ عويصةٌ تقتضي أن يُقال: إنه غير مفهوم، ولا هو من بابِ الشَّطَحاتِ والرموزِ حتى نحتاجَ إلى أن نتوقفَ في فهمِها ونشكَّ في دلالتِها.

---

(١) «الفتوحات المكية» (١: ٢٩٠)، الباب الثامن والخمسون في معرفة أسرار أهل الإلهام.

وقال ابن العربي: «اعلم أن جهنمَ تحتوي على السمواتِ والأرضِ على ما كانت عليه السماءُ والأرض، إذ كانتا رَتْقاً فرجعتْ إلى صفتِها من الرَّتْق، والكواكب كلُّها فيها طالعةٌ وغاربة على أهلِ النار بالـحَرورِ والزَّمْهَرير، بالـحَرور على المقرورين بعد استيفاءِ المؤاخذة بما أَجرموا، وبالزَّمْهَرير على المحرورين ليجدوا في ذلك نعيماً ولذة، ما لهم من النعيمِ إلا ذلك، وهو دائمٌ عليهم أبداً، وكذلك طعامُهم وشرابُهم بعد انقضاءِ مدة المؤاخذة، يتناولون من شجرةِ الزقوم لكل إنسانٍ بحسب ما يُبرِّدُ عنه ما كان يجدُه أو يُسخِّنه كالظمآن بحرارةِ العطش، فيجد ماءً بارداً فيجد له من اللذّةِ لإذهابِه لحرارةِ العطش، وكذلك ضدُّه». انتهى[1].

وهذا تصريحٌ آخرُ من ابن العربي بأن العذابَ يتحولُ إلى عذوبةٍ وينتفي الألـمُ عنهم بعد مدةِ المؤاخذة، إذن توجد مدةٌ معينة يُؤاخذون فيها، طالتْ أو قصُرت ويُعذَّبون ويتألَّـمون فيها، ثم يزول هذا الأمرُ إلى ما ذكره ابنُ العربي حتى إن شجرةَ الزقوم تُـبردُ العذابَ عنهم!

ثم قال في الفصل نفسِه: «وإذا لم يبقَ في النارِ أحدٌ إلا أهلَها وهم في حالِ العذاب يُـجاء بالموت على صورةِ كبشٍ أملحَ فيُـوضعُ بين الجنـةِ والنارِ ينظـرُ إليه أهلُ الجنـةِ والنار، فيُـقال لهم: تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت. فيُـضجِعُه الروحُ الأمين، ويأتي يحيى عليه السلام وبيده الشفرةُ فيذبحُه. ويقول الملك لساكني الجنة والنار: خلودٌ فلا موت، ويقع اليأسُ لأهلِ النارِ من الخروجِ منها، ويرتفعُ الإمكانُ من قلوبِ أهلِ الجنة من وقوعِ الخروج منها، وتُـغلَـقُ الأبواب». انتهى.

---

(١) «الفتوحات المكّية» (٣: ٤٤٠)، الباب الحادي والسبعون بعد الثلاثمائة، الفصل السادس.

وهذا لا يستلزمُ كما ترى إلا يأسَ أهلِ النار الذين هُم أهلُها من الخروج منها، ولا يتضمَّـنُ القولَ ببقاءِ العذابِ والألـمِ عليهم.

وكان ابن العربي قد قال في الفصل الذي قبل هذا: «ثم تقعُ الشفاعةُ الأولى من محمد ﷺ، في كل شافعٍ أن يشفع، فيشفعُ الشافعون فيقبلُ اللهُ من شفاعتِـهم ما شاء، ويردُّ من شفاعتِـهم ما شاء، لأن الرحمةَ في ذلك اليوم يبسطُها اللهُ في قلوبِ الشفعاء، فمن ردَّ اللهُ شفاعتَه من الشافعين، لم يردَّها انتقاصاً بهم ولا عدمَ رحمةٍ بالمشفوع فيه، وإنما أراد بذلك إظهارَ الـمِنـةِ الإلهيـةِ على بعض عبادِه فيتولّـى اللهُ سعادتَـهم ورفعَ الشقاوةِ عنهم، فمنهم مَـن يُـرفَـعُ ذلك عنه بإخراجِهم من النار إلى الجنان، وقد ورد وشفاعته بشفاعة أرحم الراحمين عند المنتقم الجبار، فهي مراتبُ أسماءٍ إلهيـةٍ لا شفاعةٌ محققة، فإن اللهَ يقولُ في ذلك اليوم: شَفَعتِ الملائكةُ والنبيون والمؤمنون وبقي أرحمُ الراحمين، فدلَّ بالمفهوم أنه لم يشفعْ فيتولّـى بنفسِه إخراجَ مَن يشاءُ من النارِ إلى الجنة، ونقلَ حالِ مَن هو من أهلِ النار من شقاء الآلامِ إلى سعادةِ إزالتِـها، فذلك قدرُ نعيمِـه وقد يشاء ويملأُ الله جهنمَ بغضبِـه الـمَشوبِ وقضائِـه، والجنةَ برضاه فتعمُّ الرحمة، وتنبسطُ النعمة، فيكون الخلقُ كما هم في الدنيا، على صورةِ الحقِّ، فيتحوَّلون لتحولِـه، وآخـرُ صورةٍ يتحـوَّل إليهما في الحكمِ في عبادِه صورةُ الرضا، فيتحولُ الحقُّ في صورةِ النعيم، فإن الرحيمَ والـمُعافي أولُ مَن يرحمُ ويعفو، ويُنعم على نفسه بإزالة ما كان فيه من الـحَـرَجِ والغضبِ على من أغضبه، ثم سرى ذلك في المغضوبِ عليه، فمن فَـهِم فقد أمناه، ومن لم يفهمْ فسيعلمُ ويفهم، فإنّ المآلَ إليه، والله من حيث يعلم نفسه ومن هويته وغناء فهو على ما هو عليه». انتهى[(١)].

---

(١) «الفتوحات المكّية» (٣: ٤٤٠)، الفصل الخامس من الباب الحادي والسبعون بعد الثلاثمائة.

فآخرُ الصُّوَرِ التي يتحول فيها هي الرضا، وهذا يستلزمُ الرضا على كلِّ عباده، مما يتوافقُ مع ما نقلناه عنه من قبل، ولا يتناقضُ مع ما قررْناه من تحولِ العذابِ في حقِّ أهلِ النار الذين هم أهلُها إلى عذوبة.

وقد ذكر ابن العربي تلك المدةَ التي يتألَّمُ فيها أهلُ النار في بابٍ سابقٍ فقال: «ومنهم من يمتدُّ أجلُه في الآلام ممَّن ليس بخارجٍ من النار، وهو من أهلِها القاطنين فيها، ومدته معلومةٌ عندنا، ثم تعمُّه رحمةُ الله وهو في جهنم، فيجعلُ الله له فيها نعيماً بحيث إنه يتألم بنظرِه إلى الجنة كما يتألَّم أهلُ الجنة بنظرِهم إلى النار.... [ثم قال...] وهذا آخرُ المُدد لأصحاب الآلام في النار، وبعد انقضاءِ هذا الأجل فنعيمٌ بكل وجهٍ أينما تولّى، ولا فرقَ بينه وبين عُمّار جهنم من الخَزنةِ والحيوانات، فهي تلدغُه لما للحيةِ والعقربِ في ذلك اللدغِ من النعيمِ والراحة، والملدوغُ يجدُ لذلك اللدغِ لذةً واسترقاداً في الأعضاء، وخدراً في الجوارح، يلتذُّ بذلك التذاذاً هكذا دائماً أبداً، فإن الرحمةَ سبقتِ الغضب... إلخ». انتهى[1].

وهذا النصُّ في نظرِنا لا يترك مجالاً لقائل، ولا يتناقضُ مع النصوصِ الأخرى التي نقلناها سابقاً، وهو واضح في دلالتِهِ على بقاء أهل النار الذين هم أهلُها في النار أو جهنم ملتذين لا متألمين بعد انقضاءِ مدة عذابِهم التي هي معلومةٌ عند ابن العربي!

ونكتفي هنا بما نقلناه من كتابِ «الفتوحات المكية»، ولنذكرْ بعضَ ما قاله في كتبِه الأُخرى.

---

(١) انظر: الباب السبعون وثلاثمائة من «الفتوحات المكية» (٣: ٤١١).

تعليقُ الإمام الشعراني على هذه المسألة:

من المعلوم أن الإمامَ الشعرانيَّ رحمه الله تعالى من أشدِّ المدافعين عن ابنِ العربي، ومن القائلين أنه لم يخالفْ عقيدةَ أهلِ السنة في أصلٍ من الأصول مطلقاً، وهو يلجأ دائماً إلى إحدى طريقتَين عندما يواجهُ نصّاً لابن العربي يظهر منه المخالفةُ لعقيدةِ أهل السنة، إما أنْ يُؤوِّلَه إلى ما يُوافق، فيحملُه على ما يجوزُ عندهم، أو ينفي نسبتَه إلى ابن العربي من أساسِه إن لم يستطعْ تأويلَه، ويقولُ بكل ثقةٍ إنه ممّا دُسَّ على ابنِ العربي وافتُرِيَ عليه، فالأصل عنده أنّ ابن العربي موافقٌ لأهل السنة، وإن صرَّح تصريحاً بمخالفتِه لهم! وهذا من حبه للشيخِ واعتقادِه فيه. ولكن الحبَّ عندَنا لا يستلزمُ دائماً أن نتبعَ هذه الطرق، فإنّ صَرْفَ إرادةِ المحبوب عمّا يحبّ، تناقضُ الحبَّ وتخالفُه ولا تماشيه وتسايرُه.

وهذه طريقةٌ ارتضاها الإمامُ الشعراني لِما ظهر عنده من دلائلَ عليها، ولم يظهرْ لنا ما ظهر له، فنحن مطالبون بما نراه حقّاً، بعد بذل الجهدِ في فهمِ الكلام على وجهِه بالطرقِ المعتبرة شرعاً وعادة. وكم نقول دائماً إننا نتمنّى أَنْ لا يكونَ ابن العربي مخالفاً لأهلِ الحقِّ في شيءٍ من الأمور والاعتقادات، بل كم نتمنّى أن لا يكونَ ابنُ تيميةَ أيضاً مخالِفاً لأهل السنة، ولا نرجو لأحدٍ من الخلق أبداً أن يكون مخالفاً للحقّ، فهذا مخالف لأصلِ الشريعة، ولكنْ فرقٌ بين التمني والرجاء وبين ما نجدُه في واقع الأمر.

وبعد، فبعدَ أن ذكر الإمامُ الشعراني رحمه الله كلامَ ابن العربي في ذبحِ الموت، وهذا النصُّ نقلناه سابقاً، قال بعده: «قال الشيخ محيي الدين: واعلم أنه إذا أُغلقت

أبوابُ جهنم، فارَتْ وغَلتْ وصار أعلاها أسفلَها وصار الخَلقُ فيها كقِطَعِ اللحمِ في القدرِ الذي على نارٍ شديدة.

وأطالَ في صفةِ عذاب أهلِ النار.

قلت[١]: فكذب واللهِ وافترى من أشاعَ عن الشيخِ محيي الدينِ بنِ العربي رحمه الله أنه كان يقول إن أهلَ النار الذين هم أهلُها يخرجون منها بعدَ مدةِ تعذيبِهم، وكذلك كذب من دسَّ في كتاب «الفصوص» و«الفتوحات المكية» أن الشيخَ قائل بأن أهلَ النار يتلذَّذون بالنار، ولو أنهم أُخرجوا منها لاستغاثوا وطلبوا الرجوعَ إليها، كما رأيتَ ذلك في هذين الكتابين.

وقد حذفتُ ذلك من «الفتوحات» حالَ اختصاري لها، حتى ورد عليَّ الشيخُ شمسُ الدين الشريفُ المدني، فأخبرني بأنهم دسوا على الشيخِ في كتبِه كثيراً من العقائد الزائغة، التي نُقلت عن غيرِ الشيخ كما مرت الإشارةُ إليه في الخطبة، فإنَّ الشيخ من كُمَّلِ العارفين بإجماعِ أهل الطريق وكان جليسَ رسولِ الله ﷺ على الدوام فكيف يتكلمُ بما يهدمُ شيئاً من أركانِ شريعتِه ويُساوي بين دينِه وبين جميعِ الأديان الباطلة، ويجعلُ أهلَ الدارَين سواء، هذا لا يعتقدُه في الشيخ إلا من عُزِل عنه عقلُه، فإياك أخي أن تُصدِّقَ مَن يضيفُ شيئاً من العقائدِ الزائغةِ إلى الشيخ، واحمِ سمعَك وبصرَك وقلبَك وقد نصحتُك والسلام.

وقد رأيتُ في «عقائدِ الشيخِ الوسطى» ما نصُّه: إن أهلَ الجنة وأهلَ النار مخلَّدون في دارَيهما لا يخرجُ أحدٌ منهم أبدَ الآبِدين ودهرَ الداهرين. قال ومرادُنا بأهل النار

(١) والكلام للإمام الشعراني رحمه الله.

الذين هم أهلُها من الكفارِ والمشركين والمنافقين والمعطلين، لا عصاةِ الموحِّدين، فإنهم يخرجونَ من النارِ بالنصوص، قال لأن النارَ لا تقبلُ بطبعِها خلودَ مُوحِّدٍ فيها، وكذلك لا تقبلُ بطبعِها خروجَ أهلِها منها أبداً، لأنها خُلِقت من الغضبِ السَّرْمَدِيّ، قال وهذا اعتقادُ الجماعةِ إلى قيامِ الساعة. انتهى.

وفي «لواقحِ الأنوار» التي جمعها محمد بن سويدكين من مجالس الشيخ وتقريراتِه: اعلم يا أخي أن جميعَ ما وجدتَه من قولِنا بخروج أهل النار منها في سائرِ كتبِنا وتقريراتِنا فمرادُنا بهم عصاةُ الموحِّدين. انتهى.

وقد نبَّه على ذلك أيضاً الشيخُ الكاملُ عبدُ الكريم الجيلي في شرحه لباب الأسرار من «الفتوحات» فقال: إياك والغلطَ فتفهمَ من كلامِ الشيخ أنه يريدُ بخروجِ أهلِ النارِ غيرَ الموحِّدين من الكفار، فإن ذلك خطأ. انتهى.

وقد رجع بحمدِ الله تعالى على يَدِي جماعةٌ كثيرةٌ من صوفيةِ الزمانِ الذين لا غوصَ لهم في الشريعة في اعتقادِ خروجِ أهلِ النار الذين هم أهلُها تقليداً لما أُشيعَ عن الشيخ محيي الدين، وتابوا إلى الله تعالى بعد أن كانوا يتسارَرون بذلك فيما بينَهم. فالحمدُ لله ربِّ العالمين». انتهى[1].

وهذا نصٌّ من أخطرِ النصوصِ التي قالها الإمامُ الشعراني في هذه المسألة، وكم نتمنّى فعلاً أن يكونَ ابنُ العربي غيرَ مخالفٍ لأهل السنة في هذا الأصل، وكم نتمنى فعلاً أن يكونَ قد أراد بتلك النصوصِ التي فيها انقلابُ الألمِ إلى لَذَّةِ عصاة المؤمنين، وها هي النصوصُ بين يديك، فإن استطعت أن تقتنعَ بأنه أرادَ بها

(١) «اليواقيت والجواهر»، تأليف الإمام عبد الوهّاب الشعراني (٢: ١٦٥).

العصاةَ من المؤمنين فقد صحَّ كلامُ مَـن نقل عن ابنِ العربي أنه أرادَ ذلك، وإلا فلك أن تعتقدَ أنها مما دُسَّ عليه كما يراه الإمامُ الشعراني، وأما نحن فقد بيَّـنا رأيَنا في تلك النصوص.

وانظرْ رحمك اللهُ تعالى إلى خطورةِ إشاعةِ مثلِ ذلك الاعتقاد، فقد ذكر الإمامُ الشعرانـيّ أن جماعةً كثيرةً من الصوفية في زمانِـه كانوا يعتقِـدون بتلك العقيدة، ولكنهم رجعوا بعدما بـيَّـنَ لهم أنّ ابنَ العربي لا يعتقدُ بذلك، ولك أن تتصوَّر أنه ما يزال العديدُ من الصوفيـةِ في هذا الزمان يعتقدون بتلك العقيدة، تقليداً لما هو منقولٌ عن ابن العربي، فإن الشيخَ الشعرانـيَّ لم يصلْ إلى جميعِ الصوفيةِ الذين تأثَّـروا بهذا الكلام.

ولذلك فقد اهتممْنا ببيانِ أن هذه العقيدةَ عقيدةٌ مخالفةٌ لاعتقادِ أهلِ السنةِ ومخالفةٌ للقرآنِ والسنة، فنحن ندعو مَن اعتقد ذلك من الصوفيـةِ ومن غيرِهم إلى أن يتراجعَ عن ذلك الاعتقاد، ويتمسكَ بما جاء في القرآنِ والسنة وما قـرَّرَه ووضَّـحه أئمةُ أهلِ الحق.

وبعد بيانِ ما مضى على القارئ أن يتنبّه إلى أنّ التهمة التي يحاول الإمام الشعراني أن ينفيها عن ابن العربيّ هي عين ما ينسبه إليه بعضهم من القول بخروج الكفار من النار! وليست هي أنّ الكفّار يبقون في النار أبدَ الآباد لكنهم لا يكونون معذَّبين!! ونحن ما رأينا في كتبه أنه يقولُ بخروج أهل النار الذين هم أهلها (الكفّار) من النار بعد أن يدخلوها، وكلامنا في مسألةٍ أخرى هي أن هؤلاء الكفار في أثناء بقائهم في النار هل يكونون معذَّبين أو منعّمين، فتأملْ رحمك الله.

كتاب «المعرفة» أو «المسائل لإيضاح المسائل»:

قال ابن العربي: «اعلم أن لكلِّ شخصٍ عقيدةً في ربِّـه يرجعُ بها إليه، ويطلبُه فيها، فإذا تجلّـى له الحقّ تعالى فيها عرفَه فأقـرَّ به، وإن تجلّـى له في غيرِها أنكـرَه وتعوَّذَ منه، وأساءَ الأدبَ عليه في نفسِ الأمر، وهو عند نفسِه قد تأدَّبَ معه، فلا يعتقد معتقدٌ إلا بما جعل في نفسِه، فالإلـهُ في الاعتقادات بالـجَعْل، فما رأوا إلا نفوسَهم وما جعلوا فيها...».

ثم قال في آخر المسألة: «... فقد بان لك عن الله تعالى في أينية كل وِجْهة، وما ثم إلا الاعتقاداتُ فالكلُّ مصيبٌ مأجور، وكلُّ مأجورٍ سعيد، وكل سعيدٍ مرضيٌّ عنه، وإن شقيَ زماناً، فما في الدارِ الآخرةِ فقدٌ ولا مرضٌ ولا تألُّـم، وأهلُ السعادة مع علمنا بهم أنهم أهلُ حقٍّ في الحياة الدنيا، فمِن عبادِ الله مَن تُدركُه تلك الآلامُ في الآخرة في دارٍ تُسمّى جهنم، ومع هذا لا يقطع أحدٌ من أهلِ الله تعالى الذين كشفوا[1] الأمرَ على ما هو عليه، أنه لا يكون، نعيمٌ خاصٌ في تلك الدار، إما بفقدِ ألـمٍ كانوا يجدونَه فارتفع عنهم، فتكون راحتُهم عند وجدانِ ذلك الألم، أو يكون نعيمُهم مستقلاً زائداً لنعيم أهلِ الجنان. والله تعالى أعلم». انتهى[2].

---

(١) (الذين كشفوا الأمر..) كذا في طبعة أزمنة، وأما في طبعة التكوين فهي: «الذين لو شفوا الأمر..»، ومن الواضح أن في ذلك غلطاً طباعياً.

(٢) كتاب «المسائل لإيضاح المسائل»، ص٥٠-٥١، تحقيق قاسم محمد عباس، دار أزمنة. وهذا الكتاب هو عينه كتاب «المعرفة» المطبوع في دار التكوين بتحقيق محمد أمين جوهر، وتجد هذا الكلام الذي نقلناه عنه في ص٤٦-٤٧ من هذه الطبعة.

هذا بعضُ ما ذكره ابن العربي في كتبِـه، وهو كافٍ في بيان المقصود لدينا في هذه المسألة. ولو أردْنا الاستقصاءَ في ذكرِ كلامِـه وكلامِ شُرّاحِـه، لاحتجْنا إلى كتابٍ طويل، فنخرجُ عمّـا نحن فيه.

ولننقلِ الآنَ بعضَ ما قاله في هذه المسألةِ في كتابه «فصوص الحكم».

«فصوص الحكم»:

قال ابن العربي في «فصوص الحكم»:

فلم يبقَ إلا صادِقُ الوعدِ وَحْدَهُ ... وما لِوعيـدِ الحـقِّ عَيْـنٌ تُعـايَنُ
وإنْ دخلـوا دارَ الـشقاء فـإنهم ... عـلى لـذةٍ فيهـا نعـيمٌ مُبـايِنُ
نعيمُ جنانِ الخُلدِ فـالأمرُ واحـدٌ ... وبيـنهما عنـدَ الـتجلّي تبـايُنُ
يُسمَّى عذاباً من عُذوبـةِ طعمِـهِ ... وذاك له كالقشرِ والقـشرُ صـائنُ

وقال الملا عبدُ الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ) في «شرحه على الفصوص» عند هذه الأبيات: «فإن قلتَ: دخول بعض عصاة المؤمنين النارَ كما يشهد القرآن، وصرح به الشيخُ رضي الله عنه أيضاً، يدلُّ على وقوع الوعيد، فكيف يصحُّ الحكمُ بزوالِ إمكانِه.

قلتُ: الوعيدُ حقيقةً الإخبارُ بهول التعذيبِ بالنار لا التعذيبُ مطلقاً، فإن التعذيبَ الزائلَ في الحقيقةِ تطهيرٌ وتزكيةٌ للمعذَّب عن موانعِ اللطفِ والرحمة، فالإخبارُ به في الحقيقة وعد لا وعيدٌ، بخلافِ التعذيبِ الغيرِ الزائل، فإنه لا خيرَ فيه بالنسبة إليه.

(فلم يبقَ إلا صادقُ الوعدِ وحدَه... وما لوعيدِ الحق) أي لما توعَّد به الحقّ، وهو التعذيبُ الغيرُ الزائل (عينٌ تعاينُ.. وإنْ دخلوا) أي أهلُ الوعيد (دار الشقاء)

التي هي النار (فإنهم) بالآخرةِ واقعون (على لذّة) كائن (فيها)، أي في تلك اللذّة (نعيمٌ مُبايِن.. نعيمُ جنات الخلد)، فقوله: نعيمٌ مباينُ مبتدأ، خبرُه قوله فيها المقدَّمُ عليه، وقوله: نعيم جنات الخلدِ مفعولٌ للمبايِن (فالأمرُ) في النعيمَين من حيثُ كونُ كلِّ واحدٍ منهما نعيماً يلتذ به (واحد... وبينهما)، أي بين النعيمين (عند التجلي) الواقع بحسب استعدادات المتجلى لهم (تباين) في الصورة فإن نعيمَ أهلِ الجنة إنما يظهرُ بصورةِ الحُورِ والغلمانِ والولدان وغيرها، ونعيم أهل النار بصورةِ النيران فإنهم يتلذَّذون بها وإن كان بعدَ تطاولِ الأزمان، (يُسمّى) نعيمُ أهلِ النار (عذاباً من عذوبةِ طعمِه..) آخراً (وذاك)، أي تسميتُه عذاباً (له كالقشر والقشر صائن) لِـلُـبِّه من تطرُّقِ الآفة، فكما أن القشرَ يصون لبَّه عن الآفات، كذلك لفظُ العذاب يصونُ معناه عن إدراك المحجوبين عن حقائقِ الأشياء.

اعلمْ أن لأهلِ النار الخالدين فيها كما يظهرُ من كلامِ الشيخ رضيَ الله عنه وتابعيه حالاتٍ ثلاثاً:

الأولى: أنهم إذا دخلوا تسلَّطَ العذابُ على ظواهرِهم وبواطنِهم ومَلَكَهم الجزعُ والاضطراب، فطلبوا أن يُخـفَّفُ عنهم العذاب، أو أن يقضى عليهم أو أنْ يرجِعوا إلى الدنيا، فلم يُجابوا إلى طلباتِهم.

والثانية: أنهم إذا لم يُجابوا إلى طلباتهم، وطَّنُوا أنفسَهم على العذاب، فعند ذلكَ رفع اللهُ العذاب عن بواطنِهم وخَبَتْ ﴿نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ * ٱلَّتِى تَطَّلِعُ عَلَى ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾ [الهمزة: ٦-٧].

والثالثة: أنهم بعد مُضيّ الأحقاب أَلِفوا العذاب وتوعَّدوا به ولم يتعذبوا بشدتِه بعد طولِ مدَّتِه، ولم يتألّـموا به وإن عَظُم إلى أن آلَ أمرُهم إلى أن يتلذَّذوا به

ويستعذبوه، حتى لو هبَّ عليهم نسيمٌ من الجنةِ استكرهوه، وتعذَّبوا به، كالجُعل وتأذِّيه برائحةِ الورد، عافانا اللهُ وجميعَ المسلمين من ذلك». انتهى[١].

الخلاصة:

ابن العربي إذن يقول ـ على ما يظهرُ من كلامِه ـ إن أهلَ النارِ منهم العاصون، وهؤلاء غيرُ خالدين في النار، بل يخرجون منها، ومنهم الكفارُ والمنافقون وسواهم ممَّن هم خالدون في النار، وهؤلاء هم أهلُ النار الذين هم أهلُها.

وأهلُ النار الدائمون فيها لا بُدَّ أن يكونَ خاتمةُ أمرِهم ـ على رأيِ ابنِ العربي ـ أن يتنعَّموا في النار ويلتذُّوا بما فيها، إما لذةً حقيقيةً أو لذةً خياليةً كما شرحَها هو في كلامِه.

وهذا الرأيُ مخالفٌ لرأي أهلِ السنةِ كما نرى، ولا بدَّ أن نُذكِّرَ القارئَ الكريمَ بأن الإمامَ الأشعريَّ قد قال: «اختلافُهم في بقاءِ نعيمِ الجنةِ ودوامِ عذابِ أهلِ النارِ أجمعَ أهلُ الإسلام جميعاً إلا الجهمَ أن نعيمَ أهلِ الجنةِ دائمٌ لا انقطاعَ له، وكذلك عذابُ الكفارِ في النار.

وقال الجهمُ بن صفوان: إن الجنةَ والنارَ تفنيانِ وتبيدان، ويفنى مَن فيهما، حتى لا يبقى إلا اللهُ وحدَه، كما كان وحدَه لا شيءَ معه.

وقال أبو الهذيل بانقطاعِ حركاتِ أهلِ الجنة والنار، وإنهم يسكُنون سكوناً دائماً[٢].

---

(١) «شرح الجامي على فصوص الحكم»، ص٢٠٦.

(٢) وزاد ابن حزم في بيان قول أبي الهذيل في «الفصل» (٣: ٨٣): «إلا أن حركاتِهم تفنى ويبقَوْن بمنزلةِ الجماد لا يتحرّكون وهم في ذلك مُتلذِّذون أو مُعذَّبون». انتهى.

وقال قومٌ: إن أهلَ الجنةِ ينعَمون فيها، وإن أهلَ النارِ ينعَمون فيها، بمنزلة دودِ الخلِّ يتلذَّذُ بالخلّ، ودودِ العسلِ يتلذَّذ بالعسل، وهم البِطِّيخية»[١]. انتهى[٢].

فإننا نرى أن ابنَ العربي قائلٌ بقولٍ هو عينُ قولِ البِطّيخية، فله إذن سلفٌ من الفرق الإسلامية، ولم أرَ أحداً نَـبَّه إلى أن هناك مَن سبق ابنَ العربي إلى هذا القول.

❋ ❋ ❋

(١) انظر ما ذكرناه سابقاً عن البِطِّيخية. وسنرى في البحث القادم عن عقيدةِ ابن تيميةَ في أهلِ النارِ أنه يرى رأياً قريباً مما يقول به ابنُ العربي.

(٢) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» (٢: ١٦٧).

المبحث العاشر
أصحاب النار ومصيرهم
عند ابن تيمية ومن تبعه

قال ابنُ تيمية وابنُ قيِّمِ الجوزية: إن لأهلِ السنةِ قولَين في فناءِ النار: القولُ الأول: إن النار باقية، والثاني: إنَّها تفنَى، وقد رجَّح ابنُ قيم الجوزية وِفْقاً لشيخه ابنِ تيمية هذا القول.

فجعلوا أهلَ السنة مختلفين في بقاءِ النار، وذلك تقريباً لقولهما بفناءِ النار، فلو اعترفا بأنّ الإجماعَ واقعٌ على خلودِ الجنة والنار، فإن خلافَهما في بقاء النار يصبحُ منبوذاً مردوداً عند الجميع، ولكنهما أرادا التشكيكَ في هذا الإجماعِ والقدحَ في الأدلة التي يقومُ عليها، فزعما أن لأهلِ السنةِ قولَين في ذلك، فالذي يُصدِّق هذا الحكمَ منهما، يهونُ عليه بعد ذلك قَبولُ اختيارِهما لأحد القولين، فالمسألةُ فيها خلاف!

ولكننا نعلمُ خلافاً لهما أنّ الاتفاقَ من أهل السنة على بقاء النارِ شيءٌ معلومٌ ومطَّردٌ ومشهور، أما أن يأتيَ بعد ذلك شخصٌ ويقول إن أهلَ السنةِ مختلفون في هذه المسألة فإنّ قوله هذا قريبٌ من القول بأن هناك عقيدةً اشتهرت عند أهل الإسلامِ تلقّاها العلماءُ بالقبول ووردت بها الآياتُ والأحاديث العديدة دالةً عليها، ثم هيَ معَ ذلك مأخوذةٌ من الإسرائيليات!! هذا قريب من ذاك.. نفس الأسلوب.. نفس المنهجية. وهي مردودةٌ عند أُولي الحِجا.

ويتمسّكُ ابنُ تيمية ببعض الرواياتِ المنقطعة عن ابن عباس والتي ـ حتى لو كانت موصولة ـ تُحملُ على فناء جهنم، وهي قولُه: «لو علمَ أهلُ النار أنهم يلبثون في النارِ عددَ حصى الدنيا لفرحوا»[١]، هذه الرواية تُحملُ على جهنم وأن هذا هو محلُّ

(١) انظر: رسالةَ «الردِّ على مَن قال بفناء الجنة والنار» لابن تيمية، ص٦٢، منقولاً عن «تفسير البغوي» وهو المصدرُ الذي عزا إليه ابنُ تيمية، كما قال مُحقِّق الرسالةِ في حاشيةِ الصفحة.
أقول: ذكر البغوي هذا الأثرَ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ۞ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ [النبأ: ٢٤-٢٥] وقال: «وروى السُّديُّ عن مُرَّة عن عبد الله قال: لو علم أهلُ النار أنهم يلبثون في النارِ عددَ حصى الدنيا لفرِحوا، ولو علِم أهلُ الجنة أنهم يلبثون في الجنةِ عدد حصى الدنيا لحزنوا». انتهى.
ونقل عن الحسن فقال: «قال الحسن: إن اللهَ لم يجعلْ لأهل النارِ مدة، بل قال: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ فوالله ما هو إلا إذا مضى حقبٌ دخل آخَرُ ثم آخَرُ إلى الأبد، فليس للأحقابِ عِدّةٌ إلا الخلود». انتهى.
وذكر الملا علي القاري أن بعضَ الناس توهَّموا أن قوله تعالى: ﴿أَحْقَابًا﴾ يوهم أن لِـلُـبثِهم في النار أمداً محدوداً، وذكر أن بعضهم قال إن الحقب وخلاصته، أنه أراد الـحَقَبُ ثمانون سنة، وكل سنةٍ اثنتا عشرَ شهراً وكلُّ شهر ثلاثون يوماً، وكلُّ يوم ألفَ سنة، وهذه الفترةُ طويلةٌ جداً، ثم قال الملا علي القاري محقِّقاً الجوابَ رادّاً على من توهَّم انقطاعَ اللبث، وذلك في شرحه لـ«مسند أبي حنيفة»: «لكن لا يخفى أنه لا يندفعُ به الاشكالُ الواردُ بحسب الظاهر لمتبادرٍ في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۞ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ۞ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢١-٢٣] فإن قد يُتوهَّم منه انقطاعُ العذاب بعدَ لُبثِ الأحقاب.
فالأظهرُ في الجواب، أن العددَ لا مفهومَ له، أو هو ليس ظرفاً لما قبله من قوله: ﴿لَّٰبِثِينَ﴾، بل لما بعده من قوله: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ۞ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ فيفيد أنهم بعدها يذوقون أشياءَ أخر، من ضريعٍ وزقومٍ وصديدٍ ونحوِها، والمراد التكثير لا التحديد، فقد قال الحسن: إن اللهَ تعالى لم يجعلْ لأهل النارِ مُدة، بل قال: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ فوالله ما هو إلا أنه مضى حَقْبٌ دخل إلى الأبد، فليس للأحقاب عِـدّةٌ إلا الخلود». انتهى. وروى أثرَ ابن عباسٍ عن السُّدي عن حرة [كذا وردت هناك، وقبلَها نقلنا عن البغويّ أنه مُرَّة الهمداني، فتأمل].

عذاب المؤمنين، أو أنهم بعد أن يروا مقدارَ عِظَمِ العذاب فيها لو علموا أنهم سيبقَوْن فيها هذه المدةَ الطويلة ثم يخرجون لفرِحوا، فنحوُ هذه النصوص ليست ـ إذن ـ دالةً على ما يريدُه ابن تيمية، فلماذا يأتي ابنُ تيمية إذن ويجعلُ من هذه المسألة خلافية، وقد ذكرها في «شفاء العليل» و«حادي الأرواح» ونقلها بهذا النص ابنُ أبي العزِّ الحنفيّ في «شرح العقيدة الطحاوية».

وقد ادّعى ابنُ أبي العزِّ في شرحِه على الطحاوية، أن مسألةَ فناءِ النار قد اختلفَ فيها أهلُ السنةِ والعلماءُ منهم من السلفِ والخلف، وأن لهم فيها قولَين: الأول: أنها تبقى كالجنة، والثاني: أنها تفنى. ونسب القول بفناءِ النار إلى جماعةٍ من السلف والخلف، وقال ص٤٨٠: «وقولُه ـ أي الطحاوي ـ لا تفنيان ولا تبيدان، هذا قولُ جمهورِ الأئمة من السلفِ والخلف، وقال ببقاءِ الجنة وبفناءِ النار جماعةٌ من السلف والخلف، والقولان مذكوران في كثيرٍ من كتبِ التفسير وغيرِها، وقال بفناء الجنةِ والنارِ الجهمُ بن صفوان إمامُ الـمُعطِّلة». انتهى.

وهذا القولُ الذي ادَّعى هو أنه موجود في كثيرٍ من كتبِ التفسير، وأنه مشهور، فقولُه ليس صحيحاً ولا مطابقاً للحق، ولا للأمرِ في نفسه؛ فإنّ ما وردَ عن بعض السلف إنما هو بعضُ روايات لا يصحُّ لها سند، ولا يقوى معناها على معارضةِ القول ببقاءِ النار، فلا يصحُّ أن يُعتبرَ ذلك قولاً لأحدٍ من السلف. فضلاً عن أن يُنسبَ إلى بعضِ أكابرِ الصحابة.

وقد اعترف بأن الجنةَ باقيةٌ وأنها لا تفنى، ولكنه ذكر أن الناسَ اختلفوا في فناءِ النار وبقائِها على ثمانية أقوال، فقال في ص٤٨٣: «وأمّا أبديةُ النار ودوامُها فللناسِ في ذلك ثمانيةُ أقوال:

أحدُها: أن مَن دخلها لا يخرجُ منها أبد الآباد، وهذا قولُ الخوارجِ والمعتزلة.

الثاني: أنّ أهلَها يُعذَّبون فيها ثم تنقلبُ طبيعتُهم وتبقى طبيعةُ النارية يتلذَّذون بها لموافقتِها لطبعِهم وهذا قولُ إمامِ الاتحاديةِ ابنِ عربي الطائي.

الثالث: أن أهلَها يُعذَّبون فيها الى وقتٍ محدودٍ ثم يخرجون منها ويخلفُهم فيها قومٌ آخرون، وهذا القول حكاه اليهودُ للنبي ﷺ وأكذبَهم فيه وقد أكذبَهم الله تعالى، فقال عز من قائل: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدًا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ * بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠-٨١].

الرابع: يخرجون منها وتبقى على حالها ليس فيها أحد.

الخامس: أنها تفنى بنفسِها لأنها حادثة، وما ثبتَ حدوثُه استحال بقاؤُه وهذا قولُ الجهم وشيعتِه ولا فرقَ عندَه في ذلك بين الجنةِ والنار كما تقدَّم.

السادس: تفنى حركاتُ أهلِها ويصيرون جماداً لا يُحسّون بألم، وهذا قولُ أبي الهذيل العلّاف كما تقدم.

السابع: أن اللهَ يُخرِجُ منها مَن يشاء، كما ورد في الحديث، ثم يبقيها شيئاً ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمداً تنتهي إليه.

الثامن: أن الله تعالى يُخرج منها مَن شاء، كما ورد في السنة، ويبقى فيها الكفارُ بقاءً لا انقِضاءَ له، كما قال الشيخ رحمه الله.

وما عدا هذين القولَين الأخيرَين ظاهرُ البطلان. وهذان القولان لأهل السنة ينظر في أدلتهما». انتهى.

فهذه هي الأقوالُ الثمانيةُ التي ذكرها ابنُ أبي العزّ في «شرحه»، وما يهمُّنا هنا هو ما ادّعاه من أن القولَين الأخيرَين محتملان، وأنهما قولان لأهل السنة، فأما القولُ الأخير، فهو فعلاً قولُ أهلِ السنة، ولا قولَ لهم في هذه المسألةِ سواه، وأما القولُ السابعُ فإنه قولُ ابنِ قيِّم الجوزيةِ وقولُ ابن تيمية، وقول مَن تَبِعَهما عليه، ولا يجوز نسبتُه للسلف، وكلُّ ما رُوي من أخبارٍ في فناء النار إما منقطعةٌ ضعيفةٌ أو لا أصلَ لها، أو مؤوَّلةٌ ومحمولةٌ على العصاة في جهنم أو نحو ذلك، ولا يسلمُ لهما الاحتجاج بأيِّ خبرٍ أو أثرٍ على هذا القول الغريب.

قال ابن تيمية في الرسالة التي طبعها د. السمهري بعنوان: «الردُّ على مَن قال بفناءِ الجنةِ والنار وبيانُ الأقوالِ في ذلك»[1]: «وقد تنازع الناسُ في ذلك على ثلاثةِ أقوال: قيل ببقائهما، وقيل بفنائهما، وقيل ببقاء الجنةِ وفناء النار.

أما القولُ بفنائهما فما رأينا أحداً حكاه عن أحدٍ من السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما حكَوْه عن الجهمِ بنِ صفوان وأتباعِه الجَهْميّة. وهذا مما أنكره عليه أئمةُ الإسلام، بل ذلك مما أكفروهم به...»[2].

ثم قال: «وأما القولُ بفناء النارِ ففيها قولان معروفانِ عن السلف والخلف، والنزاعُ في ذلك معروف عن التابعين ومَن بعدَهم، وهذا أحدُ المأخذين في دوامِ عذابِ من يدخلُها، فإن الذين يقولون إن عذابَهم له حدٌّ ينتهي إليه ليس بدائمٍ، كدوام نعيم الجنة، قد يقولون إنها قد تفنى، وقد يقولون إنهم يخرجون منها، فلا

(١) طبعتها دارُ بلنسية، والدكتور السمهري أستاذٌ مشاركٌ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.

(٢) «الرد على من قال بفناء الجنة والنار» لابن تيمية، ص٤٢.

يبقى فيها أحد، لكن قد يُقال: إنهم لم يريدوا بذلك أنهم يخرجون مع بقاءِ العذابِ فيها على غيرِ أحد، بل يفنى عذابُها وهذا هو معنى فنائها، وقد نُقِل هذا القولُ عن عمرَ وابنِ مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وغيرِهم»[١].

وقال: «وفي «المسند» للطبراني: ذكر فيه أنه ينبتُ فيها الجرجير، وحينئذٍ فيحتجُّ على فنائها بالكتاب والسنةِ وأقوالِ الصحابة، مع أن القائلين ببقائها ليس معهم كتابٌ ولا سنةٌ ولا أقوالُ الصحابة». انتهى[٢]. وتأمّلْ كيف يصرِّحُ بأنّ القائلين ببقائها ليس معهم سنةٌ ولا كتابٌ ولا أقوالُ صحابة**!!**

ولما جاء إلى مقام إيرادِ حُجَج مَن قال ببقاء النار أوردها ورد عليها، فذكر أنهم احتجوا بالإجماع وبدلالة القرآنِ القطعيةِ والسنةِ المستفيضةِ، واستفاضةِ ذلك الحكم بين الناس، فقال شارعاً في الردِّ على هذه الحجج: «فأما الإجماعُ فهو أولاً غيرُ معلوم فإنّ هذه المسائلَ لا يُقطعُ فيها بإجماع، نعم قد يُظَنُّ فيها الإجماعُ وذلك قبل أن يُعرفَ النزاع، وقد عُرِف النزاعُ قديماً وحديثاً، بل إلى الساعة لم أعلم أحداً من الصحابة قال إنها لا تفنى، وإنما المنقولُ عنهم ضد ذلك، ولكنِ التابعون نُقِل عنهم هذا وهذا.

وأما القرآنُ فالذي دلَّ عليه حق، وليس في القرآن ما يدلُّ على أنها لا تفنى، بل الذي يدلُّ عليه ظاهرُ القرآن أنهم خالدون فيها أبداً، كما أخبر اللهُ عز وجل في غير موضع، وأخبر أنهم يطلبون الموتَ والخروجَ منها ويطلبون تخفيفَ العذاب، فلا يُجابون لا إلى هذا ولا إلى هذا، وأخبر أنهم ماكثون فيها».

---

(١) انظر: ص٥٢.

(٢) ص٦٧. وهذا الأثر الذي ذكره ابنُ تيمية قال عنه محقق الكتاب د. السمهري: «لم أقف على مظانِّ هذا الأثرِ في مظانِّه من كتب الطبراني، وقد أورده القرطبيُّ في التذكرة ص٥٢٨ وعزاه للخطيبِ البغدادي». انتهى. انظر: ص٦٧.

ثم بعد أن ذكر النصوص الدالة على ذلك قال:

«وهذا يقتضي خلودهم في جهنم ـ دار العذاب ـ ما دام ذلك العذاب باقياً، لا يخرجون منها مع بقائها وبقاء عذابها كما يخرج أهل التوحيد»[(١)]. انتهى[(٢)].

ثم شرع بعد ذلك في ذكرِ الفَرْق بين القول بفناء الجنة والنار جميعاً، وبين القول بفناء النار فقط، وأن ذلك مبنيٌ على الحكمةِ الإلهية، وعلى أن النار تُخَلِّصُ نفوسَ أهلِها من الشرِّ، فإن خُلِّصت لم يعدْ للنار حاجة.

وقد وجدت عندَ ابن تيميةَ قولاً غريباً قريباً من قول ابنِ العربيِّ الحاتمي، وذلك أنّه قال: «السادس أنه قد أخبرَ أن أهلَ الجنةِ والنارِ لا يموتون كما في الحديث الصحيح: «يُؤتى بالموت في صورة كبش، فيُذْبَحُ بين الجنة والنار، ويُقال: يا أهل الجنة خلود ولا موت فيها، ويا أهل النار خلود ولا موت فيها»، كلٌّ خالد فيما هو فيه، فإذا كانوا لا يموتون فلا بدَّ لهم من دارٍ يكونون فيها، ومُحالٌ أن يُعذَّبوا بعد دخولِ الجنة، فلم يبقَ إلا دارُ النعيم، والحيُّ لا يخلو من لذةٍ أو ألم، فإذا انتفى الألـمُ تعينتِ اللذةُ الدائمة». انتهى[(٣)].

فأنت ترى أن ابن تيميةَ يكادُ يقتربُ من التصريحِ بعين قولِ ابن العربي الحاتمي في أن أهلَ النارِ ينقلبون بعد الألم إلى اللذةِ الدائمة، إلا أن ابنَ العربي يقول إن ذلك يكون في دار العذاب، حين ينقلبُ العذاب عذوبةً، وأما ابنُ تيميةَ فيقول إن ذلك بعد أن تخرجَ النارُ فلا بدَّ لأصحابِها من دارٍ يلتذّون فيها.

---

(١) انظر: ص٧٤.

(٢) ص٧١.

(٣) انظر: ص٨٧.

وقال ابنُ قيِّمِ الجوزية ـ بعد أن ردَّ على حُجَجٍ ساقها للقائلين بدوام النار ـ: «ودوامُ الثواب والعقابِ مما لا يدلُّ عليه العقل بمجردِه، وإنما عُلِم بالسمع، وقد دلَّ السمعُ دلالةً قاطعةً على دوامِ ثواب الـمُطيعين، وأما عِقاب العُصاة فقد دل السمعُ أيضاً دلالةً قاطعةً على انقطاعِه في حقِّ الـمُوحِّدين، وأما دوامه وانقطاعه في حقِّ الكفارِ فهذا معتركُ النزال، فمن كان السمعُ من جانبه فهو أسعدُ بالصواب». انتهى[1].

وقال في نهاية بحثِه للمسألة وبذلِه أقصى وِسْعِه في إقامةِ الدلائل على أن النار فانية، وأنه لا يوجد أدلةٌ على دوامِها: «وما ذكرنا في هذه المسألةِ بل في الكتابِ كلِّه من صواب، فمن الله سبحانه وتعالى، وهو المانُّ به، وما كان من خطأٍ فمِنِّي ومن الشيطان، والله ورسولُه بريءٌ منه وهو عند لسانِ كلِّ قائل وقلبِه». انتهى[2].

فهذا يُظهرُ أن ابنَ قيِّمِ الجوزية يقولُ بهذا القول وهو عدمُ بقاءِ النار.

وبعد أن رأينا تصريحَ ابنِ قيمِ الجوزية بميلِه إلى هذا القول، فلنا أن نتعجبَ من بعض مَن أنكرَ أنه قال بذلك، أو تَعسَّفَ فحمل كلامَه على العُصاة من المؤمنين، ومنهم أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي الذي قال: «وأما أبديةُ النار، فهو مذهبُ جمهورِ الصحابة والتابعين والعلماء والمشهورين من مؤسسي المذاهبِ وأتباعِهم. وهناك قولٌ بأن اللهَ يُفنيها، ولها أمدٌ تنتهي إليه، قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية: قد نُقِل هذا القولُ عن طائفةٍ من الصحابة والتابعين.

---

(١) «حادي الأرواح» (١ : ٢٥٧).

(٢) «حادي الأرواح» (١ : ٢٧٤).

فهذان قـولان، فقد نسب الكثيرون إلى شيـخِ الإسلام أحمدَ بنِ تيميـةَ الحرّاني وإلى تلميذِه المحقِّقِ الحافظِ ابنِ القيمِ أنهما يقولان بفناءِ النار، ولكنّ الصحيحَ الذي ظهر من كلامِ شيخِ الإسلامِ في عدةِ مواضعَ أنه يقول بأبديةِ النار وليس بفنائها. وأمّا الحافظُ ابنُ القيم فله كلامٌ كثير في «حادي الأرواح»، وفي «الصواعق المرسلة»، وقد يورد الأدلةَ من الطرفين بأسلوبِه العجيب، وعباراتِه الأخّاذة، ويُشمُّ منه أنه يميلُ إلى القول بفناء النار، ولكن عندَ التحقيق يظهرُ أنه لا يقولُ بفناءِ النار كلِّها، إنما يقولُ بفناءِ الطبقةِ التي يُعذب عُصاةُ المسلمين فيها، فإنه لا يبقى في جهنمَ من عُصاةِ الموحِّدين أحد، فإنهم إذا عُذِّبوا بقدرِ جرائمهم، أُخرِجوا من النار فأُدخِلوا الجنة، وبعد أن يخرجوا من النارِ تكونُ مُعطَّلة، كما ذكر في «الوابل الصيِّب». انتهى من «كشف الأستار» ملخَّصاً». انتهى[١].

ويحقُّ لنا أن نستغربَ من موقفِ هذا المؤلفِ المبالِغِ في دفاعِه عن ابنِ تيميةَ وابنِ القيم، فلابنِ تيميةَ رسالةٌ ـ قام بالردِّ عليها الصنعانيّ في «كشف الأستار» ـ يقول فيها بفناء النار، وأمّا ابنُ قيِّمِ الجوزية فإنه متابعٌ لآراءِ شيخِه، بل أشدُّ منه تصريحاً بهذا القول، وقد نقلنا من كتابه ما يؤكِّدُ أنه اختارَ القولَ بفناء النار، وصار يدعو اللهَ أن يكونَ الصوابُ معه. وأما حملُ آل بوطامي قولَه بالفناء على أنه أراد فناءَ قِسْمٍ من النار وهو القِسمُ الذي يُعذَّبُ فيه عُصاة الـمُوحِّدين، فهذا مجردُ تعصُّبٍ منه، فلو كان مرادُه هذا لم يكن هناك حاجةٌ لحشدِ كل هذه الأدلةِ على هذا القولِ المشهورِ المعلوم، فإن العديدَ من العلماء قالوا بذلك، واستدلوا له ببعضِ النصوصِ، ولم يكن يعوز ابن القيم إلى كلِّ ذلك الجهدِ في اختيار هذا القول، وفضلاً عن ذلك

(١) «العقائد السلفية» (٢: ٥١٤).

فإنه قد صرَّح في كتابِه بأنه إنما يتكلَّم عن فناءِ النارِ كلِّها، وهي النارُ التي يمكثُ فيها الكفارُ لا العُصاةُ فقط، فاقتراحُ آل بوطامي حَـمْلَ كلامِ ابنِ القيِّمِ على هذا الاحتمال مجردُ تكلُّفٍ لا يُلتفتُ إليه.

وقد استدعى مني العجبَ أنّ المؤلفَ ادَّعى أن غايةَ ما فعلَه ابنُ قيِّمِ الجوزية أنه أورد أدلةَ الطرفين بأسلوبِه العجيب! أي يريدُ أن يقول لنا إنه لم يكن يريدُ ترجيحَ قولٍ على قول! مع أن الواضحَ المصرَّحَ به أنه قد رجَّحه وقال به.

وقد قال الصنعاني: «اعلم أنّ هذه المسألةَ أشار إليها الإمامُ الرازي في «مفاتيح الغيب» ولم يتكلمْ عليها بدليل نفيٍ ولا إثبات، ولا نسبها إلى قائلٍ معين ولكن استوفى المقالَ فيها العلامةُ ابنُ القيِّم في كتابه «حادي الأرواح إلى ديار الأفراح» نقلاً عن شيخِه العلامةِ شيخِ الإسلام أبي العباسِ ابنِ تيمية، فإنه حامل لوائها، ومُشيِّدُ بنائها، وحاشدُ خيلِ الأدلةِ منها ورجلها ودقها وجلها وكثيرها وقليلها وأقرَّ كلامَه تلميذُه ابنُ القيّم، وقال في آخرِها إنها مسألةٌ أكبرُ من الدنيا وما فيها بأضعافٍ مُضاعفة. هذا كلامُه في آخرِ المسألةِ في «حادي الأرواح»، وإن كان في «الهدي النبويّ» أشار إشارةً محتملةً لخلاف ذلك، حيث قال: ولما كان المشركُ خبيثَ العنصرِ خبيثَ الذات لم تُطهِّرِ النارُ خُبثَه، بل لو أُخرجَ منها عاد خبيثاً كما كان، كالكلب إذا دخل البحرَ ثم خرج منه، فلذلك حرّمَ اللهُ تعالى على المشركِ الجنّة. انتهى كلامه.

قلت: وحيثُ كانت بهذه المثابة التي ذكرها من أنها أكبرُ من الدنيا، فلا غنى لنا عن نقل أدلِتها التي ارتضاها ابنُ تيمية وتعقُّبِ كلِّ دليلٍ بما يفتحُ اللهُ به من إقرارِه أو بيانِ اختلالِه». انتهى[١].

---

(١) «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» للأمير الصنعاني، ص٦٠ وما بعدها.

وهذا هو كلامُ ابنِ قيِّمِ الجوزية الذي أشار إليه الصنعاني: «والمقصودُ أنّ اللهَ ـ سُبحانَه وتعالى ـ جعل للسعادةِ والشقاوةِ عُنواناً يُعرَفانِ به، فالسعيدُ الطَّيِّبُ لا يَليقُ به إلا طَيِّبٌ ولا يأتي إلا طَيّباً ولا يصدُرُ منه إلا طَيِّبٌ، ولا يُلابِسُ إلا طَيِّباً، والشَّقِيُّ الـخَبيثُ لا يَليقُ به إلا الخبيث، ولا يأتي إلا خبيثاً ولا يصدُرُ منه إلا الخبيث، فالخبيثُ يتفجَّرُ من قلبِه الـخُبثُ على لسانِه وجَوارِحِه والطَّيِّب يتفجَّرُ من قلبِه الطَّيِّب على لسانِه وجوارِحِه. وقد يكونُ في الشّخصِ مادّتان، فأيهما غلب عليه كانَ من أهلِها، فإنْ أراد اللهُ به خيراً طهّرَهُ من المادّةِ الخبيثةِ قبل الـموافاةِ، فيوافيه يومَ القيامةِ مُطهَّراً فلا يحتاجُ إلى تطهيرِه بالنار، فيُطهِّرُه منها بما يُـوفِّـقُهُ له من التوبةِ النّصوحِ والحسناتِ الماحِيةِ والمصائبِ الـمُكفِّرةِ حتّى يلقى اللهَ وما عليهِ خطيئةٌ، ويُمسِكُ عن الآخَرِ موادَّ القيامةِ بمادّةٍ خَبيثةٍ ومادّةٍ طيّبة، وحكمتُهُ تعالى تأبى أن يُجاوِرَهُ أحدٌ في دارِه بخبائثِـه، فيُدخِلَهُ النّارَ طُهرةً له وتَصْفيةً وسَبكاً، فإذا خلَصت سَبيكةُ إيمانِهِ من الـخَبَثِ، صَلُحَ حينئذٍ لجوارِهِ ومُساكَنةِ الطَّيِّبين من عبادِه. وإقامةُ هذا النوعِ من النّاسِ في النّارِ على حَسَبِ سرعةِ زوالِ تلك الخبائثِ منهم وبُطئها، فأسرعُهم زوالاً وتطهيراً أسرعُهم خروجاً، وأبطؤُهم أبطؤُهم خُروجاً جزاءً وفاقاً وما ربّك بظلّام للعبيد. ولـمّا كانَ المشركُ خبيثَ العنصُر خبيثَ الذّاتِ لم تُطَهِّر النّارُ خُبْـثَه؛ بل لو خرج منها لعادَ خبيثاً كما كان، كالكلبِ إذا دخل البحرَ ثم خرج منه، فلذلك حَرّمَ اللهُ تعالى على المشركِ الجنّـة. ولـمّا كانَ المؤمنُ الطَّيِّب المطَيَّب مبرَّأً من الخبائث، كانت النّارُ حراماً عليه إذ ليس فيه ما يقْتَضي تطهيرَهُ بها، فسبحانَ مَن بَـهَـرَتْ حِكمَتُـهُ العقولَ والألبابَ وشَهِدَتْ فِـطَـرُ عبادِهِ وعقولُهم بأنه أحكَمُ الحاكِمين وربُّ العالمين لا إلهَ إلا هو». انتهى[1].

(١) «زاد المعاد في هدي خير العباد» (١: ٦٥).

وهذا الكلامُ كما ترى ليس فيه أن المشركَ خالدٌ في النار، بل فيه أنه لا يخرجُ منها، وكونُه لا يخرج منها لا يستلزمُ أنه خالدٌ فيها، لجوازِ قولِه بفنائها، فيتحقَّقُ قولُه بأنه لا يخرج منها مع قوله بأنها تفنى، فلا تعارُضَ بينهما.

وتنبه أنه إنما حرَّمَ عدمَ دخولِ المشركِ الجنة، وهذا لا يستلزمُ خلودَه في النار.

فنحن نرى أن نصَّ ابنِ قيِّم الجوزية الذي يشيرُ إليه الصنعانيّ لا يفيد القولَ ببقاء النار وعدم فنائها.

وقد نصَّ غيرُ واحدٍ من العلماء على قولِ ابن قيِّم الجوزية هذا في فناءِ النار، وبيَّنوا عدم اطِّراده مع الأدلةِ الشرعيةِ القويمة، وممَّن أشار إلى ذلك الإمامُ المناوي في شرحِ حديث: «لو قيلَ لأهلِ النارِ: إنكم ماكثون في النارِ عددَ كلِّ حصاة في الدنيا لفَرِحوا بها، ولو قيلَ لأهلِ الجنة: إنكم ماكثون في الجنة عددَ كلِّ حصاةٍ في الدنيا لحزنوا، ولكن جُعل لهم الأبد» نبَّه به على أن الجنةَ باقية، وكذا النار، وقد زلَّتْ قدمُ ابنِ القيِّم فذهب إلى فناءِ النارِ تمسُّكاً بمثل خبر البزّار عن ابنِ عمرو موقوفاً». انتهى[1].

موقفُ بعضِ المعاصرين من نسبة القول بالفناء لابن تيميّة:

لقد بحثَ غيرُ واحدٍ من المعاصرين من أتباعِ ابن تيميةَ والمدافعين عنه نسبةَ هذه المسألة إليه، وكتبوا أبحاثاً محاولين تفنيدَ هذه التهمة، وسوق نستعرضُ هنا خُلاصةَ ما ذهبوا إليه وعصارةَ ما أتَوْا به.

(١) «فيض القدير» (٥: ٣٢١).

وسوف نفردُ لكل مَن نتعرّضُ له موضعاً خاصّاً لكي لا يختلطَ كلامُهم، وإن رأينا تكراراً فيما قرّروه، فسوف نكتفي بالإشارةِ إليه لئلّا نُكْثِرَ سوادَ الصفحاتِ بلا فائدة.

أولاً: كتاب «**كشفِ الأستار لإبطالِ إدعاءِ فناءِ النار**»، تأليف: د. علي بن علي اليماني[1]:

ذكر المؤلفُ في المقدمةِ أنه ما زال يتعجَّب من نسبة هذا القولِ لهما، وهما مَن أوضحا عقيدةَ أهلِ السنة، وهذه العقيدةُ (القولُ بفناء النار) تتنافى مع عقيدةِ أهلِ السنة، وأنه أودع إشارةً إلى هذه المسألةِ في رسالة الدكتوراه التي كتبها عن ابنِ الوزير، وعزمَ في هذه الرسالةِ على أَنْ يُفردها بالبحثِ والاستقصاء، وأنه كان يسأل أهلَ العلم في مواسم الحجِّ وفي غيرِها، فيجيبُه معظمُهم بأنهم لا علمَ لديهم تفصيلاً بالموضع الذي ذكر فيه ابنُ تيميةَ هذا الرأي إلا أنه مستفيضٌ عنه، وبعضُهم يُحيله إلى ما لا يوجد فيه هذا القول! وبعضهم يقول ابحثْ وأخبرْنا بما تتوصَّل إليه!

وقد اعترف هذا الباحثُ بما نُسِب لابنِ قيِّمِ الجوزية من موقفٍ في هذه المسألة، إلا أنه أنكر نسبتَها لابنِ تيمية، فقال: «أما ما قيلَ عن ابنِ القيِّم في هذه المسألة فإنه لا يحتاجُ إلى استشهادٍ لأنه موجودٌ في كتبِه، ولا غبارَ عليه، وإنما الغبارُ على ما نُسِب إلى شيخِ الإسلام من القولِ بفناءِ النار». انتهى[2].

---

(١) والمؤلف مدرس بجامعة أم القرى، وعنوان الكتاب كاملاً: «كشفُ الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوبِ لشيخِ الإسلامِ ابن تيميةَ وتلميذِه ابنِ قيِّم الجوزية»، وهو في ثلاثٍ وتسعين صفحة.

(٢) الكتاب المذكور، ص٢٤.

واستشهدَ بأقوال العديد من الكتّاب والعلماء على أن نسبةَ القولِ إلى ابنِ تيمية صار مستفيضاً بينهم، وذكر من بينهم ابنَ حَجَرٍ العسقلانيّ والشوكانيّ وابنَ الوزير الذي وصفَه مؤلفُ الرسالةِ بأنه «متحيِّـرٌ في هذه المسألة، والذي حيَّره هو كلامُ ابنِ القيِّم فيها، ولم يطَّلعِ ابنُ الوزير على كلام ابن القيِّم في «الوابل»، ولو اطَّـلَع عليه لذكره في مؤلفاتِه، ومن الأدلةِ على حيرة ابن الوزير أنك تجدُه أحياناً يحكي الأقوالَ ويستحسنُ القولَ بفناءِ النارِ في حقِّ الموحِّدين، وأحياناً يحكي الأقوالَ ويقول إن هذا هو القولُ المنصور، والأحوطُ وهو القولُ ببقاءِ عموميات الوعيد في حقِّ غيرِ أهل القبلة وأحياناً يستحسنُ التوقُّف»[1].

قلت: قد ذكر ابن القيم في «الوابل الصيب» أن العصاة يدخلون النار لكي يتطهروا من درنهم ووسخهم، ولا يبقى في النار إلا الخبيثون، ثم قال: «ولما كان الناس على ثلاث طبقات: طيبٌ لا يشينه خبث، وخبيثٌ لا طيبَ فيه، وآخرون فيهم خبثٌ وطِيب؛ دُورهم ثلاثة: دار الطِّيب المحض، ودار الـخُبث المحض، وهاتان الداران لا تفنيان، ودارٌ لمن معه طيب، وهي الدار التي تفنى، وهي دار العصاة؛ فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحِّدين أحد، فإنه إذا عُذِّبوا بقدر جزائهم أُخرجوا من النار فأُدخلوا الجنة، ولا يبقى إلا دار الطِّيب المحض ودار الخبث المحض». انتهى. هذا هو قوله في «الوابل».

ونرجو أن يلاحَظ ما يأتي :

أولاً: إنّ قوله بفناء دار العذاب للعصاة من المؤمنين لم يتفرَّد به، هو بل هو قولٌ معروف وليس مثارَ نزاع بين العلماء، فلا يصح لأحد أن يحمل قوله الوارد في

(١) انظر: كلامَه في هامش ص٢٧.

كتبه الأخرى في فناء جهنم عليه؛ لأن الفناء الذي هو محل النزاع هو فناء دار الكفار لا دار العصاة.

ثانياً: إن ما ذكره هنا من بقاء الدار ذات الطيب المحض ودار الخبث المحض ظاهره بقاء النار وفيها الكفار، نعم ولكنّ هذا معارَض بقوله في كتبه الأخرى بفنائها، وأنه هو الراجح عنده، فعليه فإنّ القول الوارد في «الوابل» متقدم عن الذي قاله في كتبه الأخرى من فناء دار الكفار، لأن القول بالبقاء ليس فيه زيادةٌ عن القول المعروف بخلاف القول بفناء دار الكفار. ويظهر أيضاً من البحوث التي ناقشها مع شيخه ابن تيمية أن قوله بالفناء هو القول المتأخر، فإنه المتداول بعد وفاة ابن تيمية، وابن القيِّم كان ينقل عن شيخه تلك النقاشات والأسئلة في فناء النار بعد وفاة ابن تيمية، إذن فالقول بفناء دار الكفار عنده متأخر عن القول الوارد في «الوابل»، ويؤكّد ذلك نصّ المؤرِّخ الصفدي في ترجمة ابن تيمية من كتابه «أعيان العصر» أنّ رسالته في «بقاء الجنة والنار وفنائهما» هي آخر ما صنّفه في القلعة، يعني قبلَ وفاته.

وعلى كل الأحوال فنحن يهمنا جداً أن لا يكون ابن قيم الجوزية قائلاً بما يعارض الواردَ في الكتاب والسنة وما أجمع عليه العلماء، ولكنا نشير هنا إلى واقع الأمر.

ويظهر بذلك أن حلَّ إشكال (تعارض القولين الواردين عنه) بمجرد الاكتفاء بمعارضة قوله بفناء دار الكفار بقوله في «الوابل»: مسلكٌ غيرُ سديد.

ويظهر وجاهة قولنا إذا التفتنا إلى أنه في قوله بفناء دار الكفار أورد الأدلةَ وعارض غيرها ورجّحَ وقال إن هذا هو الصواب على ما يظهر له، بخلاف قوله الوارد في «الوابل».

ثالثاً: إن قوله بفناء دار الكفار هو الذي ما زال مشهوراً بين أصحابه حتى الآن وما يزالون يدافعون عنه كما نرى. وهذا وحده كافٍ لإثارة الإشكال والحث على النظر والبحث.

وعوداً على بدءٍ نقول:

وذكر كذلك فيمن نسبَ هذا القولَ لابنِ تيميةَ: الألبانيَّ، وقد ذكر الألبانيُّ في مقدمتِه على «رفع الأستار» أنه عثر على «ثلاثِ صفحات في ورقتَين بخطٍّ لعله من خطوطِ القرنِ الحادي عشر نقلَها كاتبُها الذي لم يكشفْ عن هويته من رسالةٍ لابن تيمية رحمه الله في الردِّ على مَن قال بفناء الجنة والنار»[١]، ثم قال بعد أن أوردَها: «وأنت ترى في هذه الصفحاتِ المنقولة عن رسالةِ ابن تيميةَ شبهاً كبيراً فيما جاء فيها من الأمور بكلامِ ابن القيِّم في «الحادي» الذي نقل المؤلف خلاصات منه وردَّ عليها». انتهى[٢].

وفي هذه الصفحاتِ الثلاثِ ذكرَ فيها ابنُ تيمية الحُجَجَ التي يحتجُّ بها مَن يقولُ بفناء النار، وذكر في أولها أن «لأهلِ السنة قولَين بفناء النار، وأنهما معروفان عن السلف والخلف»[٣]، يريد أن يقول إن هذه الصفحاتِ تدلُّ على أنَّ لابن تيميةَ مصنفاً في هذا الموضوع فعلاً، وأن ابنَ قيِّمِ الجوزية قد نقل عنه وتأثَّر به[٤].

---

(١) مقدمةُ الألباني على «رفع الأستار»، ص٨.

(٢) ص١٤.

(٣) انظر: مقدمةَ الألباني ص٩، وهذا الزعمُ بأن لأهل السنة قولَـيْن معروفين تراه أيضاً في كلام ابنِ القيم، وفي كلامِ ابن أبي العز الحنفيِّ وفي كلامِ سائرِ مَن تأثَّر عن ابن تيمية وتأثر به.

(٤) وهذه الصفحات الثلاثُ عبارةٌ عن جزءٍ من رسالةٍ أو جوابٍ لابن تيميةَ في هذه المسألة، والخلافاتِ التي فيها بين الناس، وقد حاول الدكتور مؤلِّفُ كتابِ «كشف الأستار» التشكيكَ =

وكذلك الصنعانيُّ والعلامة الجمَل في «الفتوحات الإلهية» في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۞ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٦-١٠٧]، وشعيبٌ الأرناؤوط، وتقيُّ الدين الحصني ووصفه بأنه أفّاكٌ أثيم[١]، «وعلى كلِّ أفّاكٍ من الله تعالى ما يستحقُّه»، معَ أنه يلزمُه أن يدعوَ بهذه الدعوةِ على كلِّ مَن نسبَ ذلك إلى ابنِ تيمية! ولم يفعل! وأورد أقوالاً عن غير هؤلاء ممَّن نسبوا لابنِ تيمية عينَ هذا القول.

= في نسبةِ هذه الصفحاتِ الثلاثِ لابن تيمية، ولكن محاولتَه هذه فاشلة، إذ تبيَّن بالقطع أنها جزءٌ من رسالةٍ له كما قلنا، وقد تمَّ طباعةُ هذه الرسالة تامَّةً تحت عنوان: «الردُّ على مَن قال بفناءِ الجنة والنار»، بتحقيق د. محمد السمهري، وهي رسالةٌ يردُ فيها على مَن قال بفناء الجنة والنار معاً، لا على مَن اقتصر على القول بفناء النارِ وحدَها، فكل ما أتى به هذا الكاتبُ لا قيمةَ له! وقد زعم ابنُ تيميةَ نقلَ القولين اللذين أشرنا إليهما عن السلف في فناءِ النارِ أصلاً، [وذلك في ص٥٣ من المطبوع]، لا خروجِ أهلِها منها مع بقائها، كما نقله عنه العديدُ من الـمُتابِعين له. وجعل المسألةَ خلافيةً لا ضررَ في أي قولٍ من القولين! فقال في ضمن ما قال: «فهؤلاء من أعظمِ أهلِ السُّنةِ الذين يُنكرون من البدع ما هو دون هذا، لو كان هذا القول عندهم من البدعِ المخالفةِ للكتابِ والسنة والإجماع كما يظنُّه طائفةٌ من الناس». انتهى. وهذا ـ كما لا يخفى ـ تقريرٌ لاعتمادِ هذا قولاً معتمَداً عند أهلِ السنة، فيكون كلُّ مَن قال بذلك مرجِّحاً له كابن القيم وغيرِه، مجردِ متابعٍ لابن تيميةَ في ذلك، ويصح ردُّ مَن ردَّ من علماء أهل السنة عليه في تصحيح هذا القول ونسبتِه إلى أهلِ السنة! ويتهافتُ كلامُ مَن دافع عنه منكراً ثبوتَه له. ولو كان الـمَقام مَقامَ بيانِ الأدلةِ والحجاج، لأبطلْنا جميعَ ما استدل به من آثارٍ وأدلةٍ عقليةٍ كما يزعمُها، ولكن مرادُنا هنا بيانُ حقيقةِ مذهبِه.

(١) ص١٦.

والغريبُ أن مؤلِّف الرسالةِ نسبَ الوهمَ لابن الوزير في نسبةِ القولِ إلى ابن تيمية، وزعم أنه وَهَم[١]، فظن أن ما في كتاب «حادي الأرواح» من كلامٍ لابن قيِّم الجوزية هو لابنِ تيمية! ونسي أن ابنَ قيِّمِ الجوزية قد نسبَ إلى شيخِه ابنِ تيمية في «الحادي» نفسه أنه كان يستحسنُ هذا القول! فأينَ الوهمُ إذن! وتراه قد نسبَ الوهمَ نفسَه إلى الأميرِ الصنعاني في كتابه الموسوم بـ«رفع الأستار»[٢].

وهذا الكاتبُ لو استطاعَ أن ينفيَ القولَ بفناءِ النار عن ابنِ القيِّمِ لفعل، مع أن هذا الأخيرَ قد صرَّح به في كتابه «حادي الأرواح»، ولذلك فقد اكتفى الدكتور بالقولِ بأن ابن القيِّم «لم يجزمْ بالقولِ بفناءِ النار، وإنما مال إلى ذلك لأنه قوّاه وأيّده بما لم يؤيِّدِ القولَ بدوامِها». انتهى[٣]. كذا قال، ولا يخفى أنّ مجرَّد الميل نوعٌ من الترجيح. ولما ذكر كلامَ ابنِ القيم في «شفاءِ العليل» قال: «وهذا يؤيد ما قلته سابقاً من أن ابنَ القيم حارَ وحيَّر العقولَ بكلامِه، ثم إنَّه توقَّف في المسألة كما هو الظاهرُ من كلامِه، ولكن قول: «والنصوص لا تُفهم ذلك»[٤] فيه ميولٌ إلى القول بفناء النار، وأنه لا يختارُ القولَ بالبقاء، إذن إن هذا التعبيرَ يُشعرُ بأنه لا دليلَ لديه قاطعاً في ذلك، وأن هذا

---

(١) انظر: ص٢٨.

(٢) وقد طبع هذا الكتابَ المكتبُ الإسلاميُّ بتقديمِ الألباني، وسبق أن نقلنا عنه.

(٣) انظر: ص٤٠.

(٤) هذا قول ابنِ القيم، أي لا تدلُّ على أن النارَ خالدةٌ غيرُ فانية، وأن مَن نسب هذا القولَ إلى الكتاب والسنة فقد أخبر عن الله بما لم يقله، فقد قال ابن القيم في «شفاء العليل» كما ينقله عنه مؤلِّفِ الرسالة: «والقولُ بأن النار وعذابَها دائمان بدوام الله عزّ وجلَّ، خبر عن الله بما يفعله، فإن لم يكنْ مطابِقاً لخبره عن نفسِه بذلك، وإلا كان قولاً عليه بغير علم، والنصوصُ لا تُفهمُ ذلك». انتهى. «شفاء العليل»، ص٤٣٥، فانظر أيها اللبيب مَن هو الحائر!

هو الذي وصل إليه فهمُه واجتهادُه، ومعلومٌ أنَّ النصوصَ الواردةَ في أبديةِ الجنةِ والنارِ في الكتابِ والسنةِ قطعيةٌ ومتلازمةٌ غير منفكة»[١]. انتهى. ولم يدرِ أن مجردَ الميلِ ترجيح، والترجيحُ في هذا الباب جزمٌ، لأنها مسألةٌ عقائدية لا يجوزُ فيها التردُّد! وأنت ترى أنه ـ أعني الكاتبَ لهذه الرسالة ـ هو الحائر، ثم ينسبُ الـحَيْرةَ لابنِ القيِّم، وابنُ القيمِ يُرجِّح بوضوح، لكنه لا يجرؤُ على المبالغة في التصريح أو التشنيع على قولِ من قال بدوامِ النار وهم جماهيرُ العلماء ـ كعادته في التشنيع على مخالفيه ـ خوفاً من ردة الفعل الهائلة التي سوف يلقاها من العلماء، لذلك تراه يكتفي بالقول بأنه لا يدلُّ على القول بأبديةِ النارِ دليلٌ من الكتابِ والسنة، وليت شعري هل يقولُ هذا القولَ مَن لا يُرجِّحُ فناءَ النار؟!

ولنتأملْ فيما ذكره ابنُ قيِّم الجوزية في «شفاء العليل»، ونقلَه هذا الكاتبُ المبهور، فقد قال[٢]: «وكنت سألتُ عنها شيخَ الإسلام قدس الله روحه، فقال لي: هذه المسألةُ عظيمةٌ كبيرة. ولم يُجب فيها بشيء، فمضى على ذلك زمنٌ حتى رأيت في تفسيرِ عبدِ بن حميد الكشي بعضَ تلك الآثارِ التي ذُكِرت، فأرسلت إليه الكتاب وهو في مجلسِه الأخير وعلَّمتُ على ذلك الموضع، وقلت للرسول: قل له: هذا الموضعُ يُشكل عليه ولا يدري ما هو، **فكتبَ فيها مُصنَّـفَه المشهورَ رحمة الله عليه، فمَن كان عنده فضلُ علمٍ فليجُدْ به،** فإن فوقَ كلِّ ذي علمٍ عليم». انتهى.

ألا يدلُّ ما جعلناهُ بلونٍ غامقٍ على أن لابنِ تيميةَ مؤلفاً خاصّاً في هذه المسألة؟ وأن ابنَ قيِّمِ الجوزية نفسَه لم يرَه ولم يطلعْ عليه ويسأل مَن كانَ عنده أن يجودَ به؟!

(١) انظر: ص٤٣٥.

(٢) «شفاء العليل»، ص٤٣٥.

فلِمَ يستنكرُ بعضُ الناس إذن وجودَ مُصنَّفٍ لابن تيميةَ في هذه المسألة؟! ومنهم مؤلفُ هذه الرسالة، فيطالب الـمُخالِفين بدليلٍ على ذلك! ألا يكفي دليلاً عليه أن هناك من العلماءِ من ردَّ عليه وكانوا في زمانِه؟!

وقد احتمل مؤلفُ الرسالةِ التي نكتبُ ملاحظاتِنا المختصرةَ عليها أن لابن تيميةَ قولَين: الأول: كان في بدايته قبل أن يتبحَّر في العلوم، يقول بفناءِ النار، والثاني: بعد تبحُّرِه يقول ببقائها[1]، واعتبرَ أن هذه الطريقةَ تفسِّرُ النزاعَ الحاصلَ حول نسبةِ القولِ لابنِ تيمية.

وأمّا ما نقله مؤلفُ الكتاب عن ابنِ القيم من نصوصٍ زعم أنها تدلُّ على القول ببقاء النار وأبديتِها، فلو سلَّمْنا له صحةَ دلالتِها، واستقامةَ الاستدلالِ بها ـ ونحن لا نسلم ذلك ـ فغايةُ ما يدلُّ عليه ذلك أن لابنِ قيِّمِ الجوزية قولَين اثنَين كشيخه، ولا ينفعُ في هذا الـمقام النزاعُ في أيهما القولُ الأخير الذي استقرّ عليه، فإن الـمُهمَّ أن له قولَين، ونحن في هذا البحث ننقلُ هذا الخلافَ المحقَّقَ الذي لم يتجرأْ أحدٌ من أهل الإسلام على القولِ به ونسبتِه إلى السلف وإلى الكتابِ والسنةِ كما فعل ابنُ تيمية وابنُ قيِّمِ الجوزية، ويسعدُنا أنهما تراجعا عنه بعد ذلك، ولكن هذه السعادة لا ينفيها أنهما أبقيا بين أيدي الناس من الاستدلالِ على فناءِ النارِ ما يبعثُ على الـحَيْرةِ على حدِّ قولِ مؤلفِ الرسالة، فنحن نستنكرُ عليهما أنهما ألَّفا كتاباً يدفع الناسَ إلى الـحَيرة في عقائدِ الإسلام المقطوعِ بها، أما تراجعُهما ـ إن صحَّ ذلك ـ فلا ينفعُ إلا أنفسَهما،

(١) راجع كتابه ص٤٥. واستشهد على ذلك أنّ لابن تيميةَ قولَين في حياةِ الـخَضِر، الأول: أنه حيٌّ، وكان ذلك القول في بداية حياته العلمية، والثاني: أنه ميت وكان ذلك بعد تبحُّرِه في العلم.

وقد لا يلتفتُ إليه من اغترَّ بأدلتِهما على بقاء النار، كما نقل مؤلفُ الكتابِ نفسُه عن أحدِ طلابِ الماجستير في جامعةِ أمِّ القرى أنه ألفَ رسالةً بعنوان: «الجنةُ والنارُ والآراءُ فيهما» رجَّح صاحبُها القولَ بفناء النار[1].

ومن قلةِ خبرةِ مؤلفِ الكتابِ الذي نُعلِّقُ عليه بأقوالِ الناس وبطريقةِ ابن تيمية، أنه اعتبر ردَّ ابنِ تيميةِ على الـجَهْم في قولِه بفناء الجنةِ والنارِ دليلاً على دفع نسبة القول بفناءِ النارِ وحدَها إلى ابن تيمية[2]، والعالم بالخلافِ بين الناسِ وبطريقةِ ابن تيمية يعلمُ علماً قاطعاً أنه إنما يردُّ على مَن قال بفناءِ الجنةِ والنارِ معاً، وهو الـجَهْم، وأما من قال بفناءِ النار فقط، وأثبتَ بقاءَ الجنة فلا اعتراضَ عليه عند ابنِ تيمية وكيف يعترض عليه وهو يجعلُ في صريحِ كلامِه هذا القولَ أحدَ قولي أهلِ السنةِ من السلفِ والخلف، كما نقلنا عنه.

فهذا يُثبتُ لك عدمَ تضلُّع هذا الكاتبِ وعدمَ درايتِه واختلالَ موازينِه.

وكل ما استدلَّ به هذا الكاتبُ على أن ابن تيميةَ لا يقول بفناء النار مُعارَضٌ بما أقرَّ به هو نفسُه من أن لابنِ تيميةَ قولَين، والمنطق يقول إن القولَ المعتاد ـ وهو القول المشهور بين العلماء ـ ينبغي أن يكون هو القولَ القديمَ لابن تيمية، وإلا لما اشتهرَ خلافُه لما استقرَّ عليه أهلُ السنة. بمعنى أنه لما كان في بداياتِه مماشياً لما عليه

(١) وليس ذلك إلا اغتراراً بقول ابن قيم الجوزية وابن تيمية، واسمُ هذا الطالب فيصل عبد الله. انظر: الكتابَ نفسَه، ص٢٢.

(٢) انظر ما قاله في ص٦٠: «ووجهُ الاستدلال من كلامِ شيخ الإسلام هذا، أن القولَ بفناء الجنةِ والنارِ فاسدٌ في العقلِ والشرع، فلا يُلتفتُ إليه البتةَ لمخالفتِه للشرع والعقل». انتهى.

أهلُ السنة في العديد من الأمور، فيلزم أن نقول: إن قوله ببقاءِ النار هو ما كان عليه أولاً، ثم صار بعد ذلك إلى القول بفناء النار، لما نظر فأوصله نظرُه إلى معارضةِ قولِ الجمهور، وإلا فإن المبتدئَ غيرَ المتبحر ـ على حدِّ تعبير هذا الكاتب ـ لا يقوى على التصريح بمعارضةِ المشهور، أما لو تمكَّن في العلوم بحيثُ صار قادراً على الترجيح ـ ولو في نظره هو ـ لصار ذلك مُسوِّغاً له لترجيحِ ما اختارَه الجمهور، وهو عينُ ما صنعه ابنُ قيِّم الجوزية.

وأنا أرى أن بحثَ هذا الكاتبِ لا يقوى على مناقشةِ المسألةِ بتفاصيلِها التي يلزم تحليلُها، والتدقيقُ فيها، وقد أثبتَ بما كتبه أنه غيرُ أهلٍ للكلام في هذه الأمور، وأنه مجرد مُتحمِّسٍ لابن تيمية يريدُ أن يدفعَ عنه تهمةَ مخالفةِ أهل السنة! لمجرد أنه يعتقدُ أنه إمامٌ من أئمةِ أهل السنة، وهذا مصادرة على المطلوب كما لا يخفى.

ثانياً: كتاب «**الإنكار على من لم يعتقد خلود وتأبيد الكفار في النار**»[(١)]، تأليف عبد الكريم بن صالح الحميد.

رأينا أن الدكتور الحربيَّ اليماني مؤلِّفَ كتاب «كشف الأستار» ينفي عن ابن تيميةَ أن يكونَ قد استقرَّ على القول بفناء النار، مُنزِّهاً إياه عن مخالفةِ ما يعتقد أنه قولُ أهلِ السنة، فألزمه بشتّى الطرق وأوَّلَ موقفَه ليكونَ موافِقاً له، ولم يبالِ إذا كانت طريقتُه التي اتبعها موافقةٌ للحقِّ أم لا، فإنَّ الهدفَ هو المهمُّ عنده، والغايةُ المقدمةُ لديه،

---

(١) «الإنكار على مَن لم يعتقدْ خلودَ وتأبيدَ الكفار في النار»، تأليف عبدِ الكريم بن صالح الحميد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م. لم يذكر الدار التي طبعته، لكنه مودَع في مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر. عدد صفحاته ٢٣٥ صفحة.

وهي تنزيهُ شيخِ الإسلام كما يعتقد! وسوف نستعرضُ الآن كتاباً آخرَ يبغي تقريرَ خلافِ ما رامه صاحبُه، ويعتقد أن ابن تيميةَ استقرَّ رأيُه على القولِ بفناءِ النار، وأن هذا القولَ لا يُعارِض القرآنَ ولا السنةَ ولا الإجماع إن وجدَ الإجماعُ فعلاً على بقاءِ النار وأبديتها، وهذا المؤلفُ يعتمدُ على الرسالةِ التي أخرجها الدكتورُ السمهري وكنا قد أشرنا إليها.

قال في مقدمة كتابه: «وُجِد أخيراً مؤلَّفُ شيخِ الإسلام ابن تيميةَ رحمه الله الذي قرَّر فيه القولَ بفناء النار، بما لا يدع مجالاً للخوضِ والتخرُّص الذي كثُر وتنوّع بما لا يضرُّ ولا ينفع». انتهى[1].

وقد ميَّز هذا الكاتبُ بين قولِ ابن تيمية ببطلانِ قولِ الجَهمية بفناءِ الجنةِ والنارِ معاً، وبين قولِه هو بفناءِ النارِ وحدَها، وقال: «أما المسألةُ الثانيةُ فهي قولُ الشيخِ بفناء النار، وهذه المسألة هي التي سوف أنقلُها هنا من كتاب السمهري، وتبدأ في كتابه من صفحة (٥٢) إلى (٨٧)، لأن هذه المسألةَ هي بيتُ القصيد، ولقد حُمِّلتْ فوقَ ما تحتمل، لأن كثيراً من الناس يحكمُ بغير عدل، فلا يسمعُ في مسائلِ النزاع إلا من جانبٍ واحدٍ فيحكمُ بالزلل». انتهى[2].

ثم قال: «والمراد دحضُ وإبطالُ حُجةِ كلِّ مَن قال عن الشيخ أنه ينقلُ الأقوالَ في هذه المسألة أو أنه لا يقول بالفناء أو غير ذلك مما خاض به الخائضون، فتأملْ كيف يُقرِّرُ المسألةَ تقريراً، ويردُّ ما خالفَ الفناء، وليس ينقلُ قولَ أحد، بل كلامه بنفسه

---

(١) انظر: كتاب «الإنكار على من لم يعتقد خلود وتأبيد الكفار في النار»، للحميد، ص٤.

(٢) انظر: الكتابَ نفسَه، ص٥.

يُقرِّرُ المسألةَ تقريراً، ويردُّ ما خالفَ الفناء، وليس ينقلُ قولَ أحد، بل كلامه بنفسه واعتقاده بنفسه ولا يحل لأحدٍ أن يفتريَ على الشيخِ ولا على تلميذِه ولا غيرِهم لشيءٍ في نفسِه، وعلى المخطئ أن يرجعَ عن خطئه قبل الخصام بين يديِ الملك العلّام، فقد كثر في المسألةِ الكلام، وطبعت فيها كتبٌ أحدثتْ فتناً ما زال شرُّها، واللهُ المستعان». انتهى[1].

إذن فهذه المسألةُ قد أحدثت إشكالاتٍ كبيرةً بين أتباع ابن تيمية فبعضُهم نفى عنه أنه يقول بالفناء، وبعضُهم جزم بأنه يقول بذلك، وردَّ كلٌّ منهما على الآخر، وأحدثت ردودُهما خصوماتٍ وفتناً كما عبَّر عنه هذا الكاتب. فقد انقسم التيميّون على أنفسِهم في تقريرِ قولِ شيخِهم في هذه المسألة الأصليةِ بين النفيِ والإثبات!

ثم شرع هذا الكاتبُ في تأكيدِ كلامِ ابنِ تيميةَ فقرَّرَ أنه أثبتَ الخلافَ في المسألة بين الصحابةِ والتابعين، فقال: «يريدُ الشيخ أنه ليس بين الصحابة نزاعٌ في فناء النار، وتقدم ذكرُ أن النزاعَ وُجِدَ في التابعين». انتهى[2]. فجعل الصحابةَ متفقين على القول بفناءِ النار! ثم إنه اختارَ القول بالفناء، وردَّ على أدلةِ مَن قال بأنها أبدية لا تفنى، وأنكرَ وجودَ الإجماع في ذلك[3]، وقال: «انظر قول الشيخ «فإنهم خالدون فيها لا يخرجون منها ما دامت باقية» لتعلم بتبحره بلغة القرآن، وفقهِه إياها، وهو أن الخلودَ لا يقتضي عدمَ النهاية». انتهى. وهذا هو السرُّ الذي من أجلِه اختار الكاتبُ اسمَ كتابه «الإنكار

(١) انظر: ص٦.

(٢) انظر: ص٢٠.

(٣) علماً بأن ابن تيميةَ قد وافق ابنَ حزم على نقل الإجماع على بقاءِ الجنة والنار، وأنهما لا تفنيان في مراتب الإجماع، وظن الذين يُنكرون قول ابن تيمية بفناء النار أن هذا هو القولُ المتأخرُ له!

على مَن لم يعتقدْ خلودَ وتأبيدَ الكفار في النار»، فالخلودُ لا ينافي الفناء، لأنهم خالدون فيها على رأيِه ورأيِ ابنِ تيمية، ما دامت موجودة.

وغفل هذا الغِرُّ عن أن الخلودَ يفيدُ البقاء، ولا يُقال إن البقاءَ منقطعٌ إلا بدليل، فإن قيدَ الخلودَ بمدة الأبد، أفاد عدمَ انقطاعِ البقاء، وهذا يخالف فناءَ النار، وأيضاً فإنَّ خلودَ الكفار في النار أبداً، يقتضي بقاءَ النار أبداً، لأنه إن قيل إن الشيءَ موجودٌ أبداً، فهذا يقتضي وجودَ ظرفِه أبداً بلا انقطاع.

ونقل قولَ ابنِ تيميةَ فقال: «ثم قال الشيخ: وحينئذٍ فيُحْتَجُّ على فنائها بالكتابِ والسنـةِ وأقوالِ الصحابة، مع أن القائلين ببقائها ليس معهم كتابٌ ولا سنـةٌ ولا أقوال الصحابة. انتهى. فهل أصرحُ من هذا شيء؟!». انتهى.

وعلاماتُ التعجب والاستفهامِ ليست من وضعِنا، فانظر إلى استغرابِه ممَّن نفى هذا القولَ عن ابن تيمية مع أنه في رأيه يُصرِّح به، بل إنه وصف هؤلاء بأنهم يتلاعَبون بكلامِ العلماء، فقال: «ومتى نثقُ بكلام العلماءِ إذا كان يُتلاعب بها هكذا؟! بل كلامُ الشيخ واضحٌ من أنه يقررُ الفناءَ من أولِ الرسالة، ويردُّ على مَن قال بالبقاء إلى آخرها». انتهى[1].

ثم إنه ردَّ في أثناء كتابِه هذا على الصنعانيّ والألبانيّ والشنقيطيّ وغيرِهم من الذين اعترضوا على ابنِ تيمية وحكموا عليه بالخطأ في هذه المسألة وعلى تلميذِه ابنِ القيِّم.

ونحن في هذا المبحث لا نريد استقصاءَ جميعِ ما قاله هذا المؤلف أو غيره، إنما نريدُ تقريرَ أن ابنَ تيميةَ وتلميذَه ابنَ القيم يقولان بفناء النار، وما ذكرناه كافٍ.

---

(١) ص٣٠.

الخلاصة:

الخلاصة أن ابن تيميةَ نُقل عنه القولُ بفناءِ النار، وكذلك ابنُ قيِّم الجوزية تلميذُه، فأما ابن تيميةَ فإنّ له رسالةً في فناء النار، وتدلُّ بظاهر ما فيها ـ مع نسبةِ معاصريه من الأئمةِ هذا القولَ إليه ـ على ثبوت قوله بفناء دار الكفّار. ويظهر من كلام ابن القيِّم عنه ونقله لكلامه أنه كان مستقراً على هذا الرأي أو يميل إليه غالباً، ولا سيّما إذا تنبّهنا إلى أن ابنَ القيّم يتأثر في غالب أقواله في الخلافيات بابن تيميّة.

وأما ابنُ قيم الجوزية، فإنه قرَّر ذلك في كتبِه، وأشار إلى استفادتِه في ذلك من شيخه، وأوردَ في كتبِه بحوثاً طويلةً ليؤكِّدَ فناءَ النار ولكي يردَّ على القائلين بخلودِها، ولا يُعارِضُ ذلك ما يوجد من إشاراتٍ أو تصريحاتٍ بخلاف ذلك في كتبِه الأخرى، فهذا لا ينفي أنه قال بذلك الرأي، بل غايةُ ما يفيده أن له قولين في هذه المسألةِ الخطيرة، وأنّ الأظهرَ أنّ قولَه ببقاء دار الكفّار متقدِّمٌ على قوله بفنائها. وكذلك يُقالُ في شيخِه. فهذا ما يظهر لنا من نسبة الأقوال إليهما بحسب الكتب المتوافرة بين أيدينا، مع تمنِّينا لو أنهما لم يقولا من الأصل بذلك القول المخالف للأدلة الظاهرة.

وخلاصةُ موقفِهما في موضوعِ بحثِنا:

أنهما يقولان إن أصحابَ النار، يجمعُ العصاةَ والكفار، وأن العصاةَ لا شكَّ خارجون من النار، وأما الكفارُ فإنهم لا يخرجون منها، ولكنها تفنى فيفنَوْن معها، وهكذا يجمعون بين الأدلةِ الدالّةِ على أن الكفارَ لا يخرجون من النار، وبين الأدلةِ الدالةِ على أن النارَ تفنى بحسبِ ما ترجَّحَ عندهما.

إشارةٌ إلى رأي الشيخ أحمد الغماريّ في فناء النار

وممن تبع ابنَ تيمية وابنَ قيم الجوزية في هذه المسألة من المعاصرين الشيخ أحمد الغماري، وقد ذكر ذلك في الكتاب المسمى «دَرَّ الغَمـام الرَّقيق»[١]، وهو مجموعة من رسائله التي أرسلها إلى تلميذه التليدي، جمعها هذا وطبعها في كتابٍ واحد.

قال الشيخ أحمد الغماريّ: «ومسألة فناء النار قد ذكر ابن القيم أدلتها فشفى وكفى، وتبعه بعض كبار العارفين، وصرَّح بأنه يأتي عليها يوم ينبت فيها الجرجير، وإن أجاب الشعراني عن ذلك بأن المراد الطبقة العليا طبقة عصاة المؤمنين لا درجات الكفار، والأدلة متضاربة[٢]، إلا أن أدلة القول بالفناء إما للنار نفسها كما يقوله ابن القيم، أو للألم مع بقاء صورة العذاب كما يقوله الشيخ الأكبر: أرجح[٣].

(١) انظر الكتاب المذكور ص٢٢٦.

(٢) وقوله: (الأدلة متضاربة) فيه تسرع واضح ومغالطة بينة، لأن التضارب لا يطلق هكذا إلا إذا كان مستقراً قوياً بين تلك الأدلة، وكيف يستطيع أن يقول إن تلك الآيات الكثيرة الدالة على بقاء دار العذاب (لا دار العذوبة) تتضارب مع بضعة روايات ضعيفة وأقوال مروية عن بعض السلف غير صريحة في مخالفة الآيات، فهل يتضارب الراجح المتواتر والصحيح مع المرجوح بل مع الضعيف؟! فلا قيمة للضعيف أمام الصحيح ولا يعارضه أصلاً حتى يضاربه، اللهم إلا عند أناس يجتهدون على طريقة الشيخ أحمد الغماري وابن قيم الجوزية!

(٣) أنا أرجح أن ترجيحه لقول ابن قيم الجوزية بفناء النار وابن تيمية إنما كان لميله إلى معارضة الجمهور الذين يسميهم بأهل التقليد، ولميله إلى معارضة الأشاعرة، ولنزعته الغريبة وتأثره =

ويكفي صفة الرحمة مع غلبتها لصفة الغضب وسبقيتها أيضاً، إذ لا معنى لهذه السبقية والغلبة إلا ظهور أثرها وانقطاع أثر الغضب، وإذا ظهر أثر الرحمة على سكّان النار وانقطع عنهم العذاب فالأمر دائرٌ بين انقلابِ العذاب عذوبةً وذهابِ الألم به، مع بقاء الصورة تحقيقاً للوعيد كما يقوله الشيخ الأكبر، وبين ما يقوله غيره من الفناء، على أن هذا القول قد يرجع إلى قول الشيخ الأكبر بأنّ المرادَ بالفناء ذهابُ الألم وانقطاع العذاب لا صورته التي هي في الحقيقة عين النعيم، **فالقولان عندي سواءٌ في المعنى، وإلى ذلك نميل، وبه نَدينُ الله تعالى.**

ومن نظر إلى باطن الأمر علم أن ما هنالك إلا فعلُ الله تعالى بدءاً وختاماً»[(١)]. انتهى.

فأنت ترى أنه يصرِّح بميله إلى فناء العذاب للكفار، ويرجح قول ابن قيم الجوزية على قول من قال ببقاء العذاب وبقاء أهل النار معذَّبين، يرجّح قولَه على قول جماهير العلماء بل جماهير الفرق الإسلامية بأن دار العذاب باقيةٌ أبداً على هيئتها لا ينقلب العذاب عذوبةً ولا ينقطع العذاب فيها عن أهلها الذين هم أهلها. وتراه يقول إنه إن لم يمكن إقامة الدلائل على فناء النار فلا أقلَّ من فناء عذابها مع بقاء صورتها وهو قول ابن العربي كما وضّحناه.

= الظاهر ببعض الاتجاهات المعاصرة التي تزعم أنها تدعو إلى مذهب السلف، وشتان ما بينها وبين السلف. وأما ترجيحه لفناء العذاب على قول من قال ببقائه فإنما هو لتأثره الذي لا يخفيه بالشيخ الأكبر ابن العربي، فمجرد قول ابن العربي عنده كافٍ لترجيح ذلك ومحبته له واعتقاده فيه. ولذلك فإنَّ اجتماع هاتين النزعتين من مقويات الترجيح المذكور عند ذلك المجتهد الجريء!

(١) لا يخفى ما وراء هذه العبارة من تأثر بنظرية ابن العربي.

ويصرِّح بما أشرنا إليه في ثنايا البحث من القرب بين قولِ مَن قال بفناء النار (وهما ابن تيمية وابن قيِّم الجوزية) وقولِ مَن قال ببقاء صورة دار العذاب مع فناء العذاب فيها وانقلابه إلى عذوبة (وهو قول ابن العربي)! بل يصرِّح برجوعهما إلى بعضهما البعض، فحاصلهما عندَه واحد.

وهذا يثبت ما قلناه أيضاً من أن ابن تيميّـة وإن خالف ابن العربي في ظاهر الأمر إلا أنه وافقه في حقيقة الأمر في العديد من المسائل التي تفرَّد بها، كما وافقَ ابنَ رشد الفيلسوفَ أيضاً في بعض المسائل الخطيرة التي أخذها هذا الأخير من المذاهب الفلسفية! ولذلك فإنا نقول بوجود تقارب شديد في حقيقة الأمر بين ابن رشد وابن العربي وابن تيمية، وإن بدا للناس في ظاهر الأمر شدة الخلاف وعظيمُ التنازع بينهم!

على أنّ الشيخَ الغماريَّ كعادته تصدر منه دعاوى عظيمة أكبر منه، أظهرها ادعاؤه الاجتهاد المطلق مع ما نراه عنده من اضطراب في طريقة التفكير، وتسرع في الأحكام، وهو يتميز بجرأته العظيمة على العلماء حتى فاق ابن حزم الأندلسي في ذلك! ولو استندت تلك الجرأة إلى تحقيق وتعمق ملائم لها لهان الأمر عندنا، ولكنه في نظرنا لا يقوى على مصارعتهم ولا مقاربة ذلك أصلاً. ولذلك فأنت تراه يستهين بشأن من شهد لهم العلماء الراسخون بالوصول إلى درجة الاجتهاد ويستخف بمقامهم، ربما لمجرد أنهم لم يخالفوا الجمهور، وليس من شرط المجتهد لكي يكون مجتهداً أن يخالف الجمهور! أو أن يتبنى رأياً باطلاً! أو أن يميل إلى قولٍ شاذٍّ مخالفٍ للأدلة الظاهرة!

وتأمل ما قاله في حقِّ الإمام تقي الدين السبكي ـ شيخ الإسلام في عصره ـ في ردِّه على ابن تيمية في مسألة فناء النار: «وما ردَّ به التقيُّ على ابن تيمية في هذه المسألة، لم أستفد منه شيئاً لما لما قرأته منذ عشرين سنة، إلا معرفة أنّ التقيَّ السبكيَّ ـ فضلاً عن ابنه التاج ـ خلافُ ما كنا نظنُّ به وخلاف ما يهوّل به ابنه عنه!». انتهى.

وزعمه أنه لم يستفيد منه شيئاً غريبٌ جداً، فما الذي يريد أن يستفيده منه إذا كان مقيداً بقول ابن العربي أو ابن تيمية، ولعله لما رآى التقيَّ السبكيَّ يستحضر الآيات ويوجهها ويردُّ على تلك الأحاديث الضعيفة والباطلة التي يستدل بها ابن تيمية وابن قيم الجوزية في هذا المقام، ويقوم بتوجيهها إلى معنى لا يستلزم مخالفة ما تدلُّ عليه الآيات القرآنية من بقاء الجنة والنار دارَي نعيم وعذابك لم يستفد منه شيئاً في ترجيح ما يريد ترجيحه من فناء دار العذاب أو فناء العذاب الذي فيها وانقلابه إلى عذوبة كما يعتقده ويدين الله تعالى به!

ورسالةٌ يقول فيها الحافظ ابن حجر ـ كما قدّمنا ـ: «... وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه **فأجاد**» ثم لا يفيد منها الغماريُّ شيئاً: لأمرٌ يدعو للعجَب...

والحقيقة أن من يقرأ للتقيِّ السبكي يعلم تماماً أنه قد بلغ درجة الاجتهاد، وأنه كاسمه تقيٌّ لا يقع في غيره بالباطل. ولا أعتقد أحداً اطلع على كتاباته ومقامه يتأثر برأي الشيخ أحمد الغماري فيه، ذلك الرأي الذي لا أرى سبباً وجيهاً له عنده إلا تطلعه لمخالفة ما عليه الجماعة وعدّ ذلك عين الاجتهاد! بالإضافة إلى ميله للاستخفاف بالعلماء مهما أمكنه ذلك، فمن اجتهد ووافق ما عليه العلماء فإنه يعدُّه غير مجتهد بل مقلداً، ونزعته في مخالفة ما يسميه تقليداً: معلومةٌ مشهورة.

أمّا عن مقارنته بين المقام العلمي للتقي السبكي وابن تيمية فمردودةٌ بقول الصلاح الصفدي ـ الذي خبر الرجلين وتتلمذ لهما ـ في كتابه «الوافي» (٢١: ٢٥٧) موازناً بين السبكيِّ وابن تيمية بأنَّ السبكيَّ أدقُّ نظراً من ابن تيمية، وأكثر تحقيقاً، وأقعد بطريق كل فنٍّ تكلم فيه، وما في أشياخه مثله! وهذه تكفي، ونحن خبَرنا ما قاله الصفدي من كتب الرجلَين بحثاً ومعاينـةً.

والمقصود هنا هو أنّ الشيخ الغماري يؤكّد ما نسبناه لكلٍّ من ابن قـيّم الجوزية ولابن العربي من قوليهما في دار العذاب.

❊ ❊ ❊

الـخاتـمـة

في ختام هذا البحث سنحاولُ ـ كما وعدنا أوَّلَه ـ أن نعيدَ تلخيصَ وترتيبَ الآراء التي ذكرناها، ليكون ما نُثبتُه هنا موجزاً ملخصاً مرتباً في آراءِ الناس في هذه المسألة.

حكم أهل النار الكفار:

نستطيع أن نقسم الفرق إلى القسمين الآتيين:

القسم الأول: مَن قـال بأن الكفار خالدون في النار. وهذا القسم يشتمل على قولين:

القول الأول: أن الكفارَ الخالدين يكونون غيرَ معَذَّبين ولا متألِّـمين، وهو قول ابن العربي.

والقول الثاني: وهو قولُ جميعِ الفرقِ سواه، وحاصلُه أن الكفارَ يكونون خالِدين معذَّبين متألِّـمين في النار لا يخرجون منها.

وينضمُّ إليهما في ذلك أبو الهذيلِ العلّاف الذي قال إن أصحابَ النارِ والجنةِ تسكُنُ حركاتُهم فيها ويستمرّون كذلك أبداً.

وقد رأينا أن اعتماد ابن العربي في قوله هذا، كان على مذهبِه في وحدة الوجود، وفي أن اللهَ تعالى رحيمٌ بعباده، والرحمةُ تقتضي ذلك، وأما أبو الهذيل فقد كان اعتمادُه

على قضيةٍ عقليةٍ وهي استحالةُ التسلسل في المستقبل كما هو مُحالٌ في الماضي، ولذلك قال بسكونِ حركاتِ الكفارِ والمؤمنين في الجنةِ والنار.

وأما من قال بخلودِ الكفّار متألّـمين فقد اختلفت عللُهم في ذلك، فأهلُ السنة اعتمدوا على الحججِ النقلية، ولم يقولوا بوجوبِ ذلك على الله تعالى عقلاً، ولا خلاف بينَهم في ذلك، ووافقَهم في ذلك الخوراج.

وأما الشيعة فقد تذبذب موقفُهم بين فريقَـيْن: أحدُهما يلجأُ إلى الأدلةِ العقلية فيوجبُ ذلك عقلاً، والآخرُ يعتمدُ على النقل فقط. وكذلك نرى أن المعتزلةَ ومن وافقهم قد تذبذبتْ تعليلات زعمائهم في علّةِ الخلودِ في النار بين عللٍ عقليةٍ وعللٍ نقلية.

القسمُ الثاني: من قال إن الكفار غيرُ خالدين في النار، ولكنهم لا يخرجون منها، بل تفنى النارُ وهم فيها، وهذا قولُ الجهمِ وابن تيمية.

والفارقُ بين ابن تيميةَ والجهم في عدة جوانب، منها أن الجهمَ أوجبَ عقلاً فناءَ الجنةِ والنار، بحُجّةِ إحالةِ التسلسلِ في المستقبل، وهي حجةٌ عقليةٌ كما نرى. وأما ابن تيميةَ ومَن تبِعه، فقد قال بفناء النار، بحُجةٍ سمعيةٍ وإن كانتْ باطلة، وبحجةٍ عقليةٍ مرجعُها إلى أن اللهَ تعالى رحيم، والرحمةُ سبقتِ العذاب، فاستلزمَ ذلك عنده فناءَ النارِ فقط، وهو غيرُ قائلٍ بإحالةِ التسلسلِ في المستقبلِ ولا في الماضي.

حكم أهل المعاصي والكبائر:

من الواضحِ أنّ كلَّ من لم يقلْ بخلود أهلِ النار في العذاب، لم يقل بخلودِ أهلِ المعاصي والكبائرِ فيها، ويشترك في ذلك مَن قال بفناء النار وبعدم فنائها وعدم تألُّـمِ الكفار فيها، فهؤلاء كلُّهم قائلون بعدم خلودِ أصحاب المعاصي.

واشترك الـمُعتزلةُ مع الإباضيّةِ والخوارجِ والزيديّةِ في القول بأن أصحابَ الكبائرِ خالدون في النار معذَّبين فيها، واختلفت تعليلاتُهم بين العقليةِ والنقلية، فالخوارجُ اعتمدوا على الـحُجَجِ النقلية، وأما الـمُعتزلةُ والزيديةُ فاشتركت حُججُهم بين العقل بناءً على الـحُسنِ والقُبحِ العقليَين، وبينَ النقل.

وأما سائرُ الفرق والآراء فقد أجمعوا على عدم خلود أصحاب المعاصي والكبائرِ في النار، وأن هذا بفضل الله تعالى.

ونستخلصُ من ذلك كلِّه: أن الفرقةَ التي لم يقع منها خلافٌ للحكم الواردِ في الكتابِ والسنـة، في حكمِ الكفـارِ وأصحاب الكبائـر، هم أهلُ السنةِ (الأشاعِرة والماتُريدية) ومَن قال بقولهم.

فيجب على القائمين بمذهبِ أهلِ السنةِ التحذيرُ من مخالفتِه، مهما كان المخالفُ له، ولا يُلتَـفَـتُ إلى زعمه أنه موافقٌ للسلف، فإن السلفَ لا يقولون بقوله، وزعمُه مجردُ وهم، ولا يُلتفتُ إلى زعمِه أنه عرف ذلك بالكشف، فإن الكشفَ غيرُ معتمدٍ في إقامة أركان الدين وأصولِه عند أهلِ الحق، فما بالُك إذا كان الكشفُ مخالفاً لما ورد في الشريعة.

والحمدُ لله ربِّ العالمين

❋ ❋ ❋

ثـبَتُ المصادر والمراجع

١ ـ **الإباضية بين الفرق الإسلامية**: علي يحيى معمر، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢ ـ **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**: لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣ ـ **أساس الإيمان**: مكتبة التراث الإسلامي، اليمن ـ صعدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤ ـ **أصول التشيع**: دار القلم، بيروت ـ لبنان.

٥ ـ **الأصول الخمسة**: من مجموعة «رسائل العدل والتوحيد»، طبعها د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة.

٦ ـ **أصول العقائد في الإسلام**: للسيد مجتبى اللاري.

٧ ـ **البحث عن أدلة التكفير والتفسيق**: للشيخ البستي (ت٤٢٠هـ)، طبعة دار الآفاق العربية ـ بيروت.

٨ ـ **البعد الحضاري للعقيدة الإباضية**: تأليف الدكتور فرحات الجعبيري، مكتبة الاستقامة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٩ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠ ـ **تاريخ بغداد**: للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١١ ـ **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل**: للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٥م.

١٢ ـ **تبصرة الأدلة**: لأبي المعين النسفي، تحقيق: كلود سلامة، نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.

١٣ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ شمس الدين الذهبي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٤ ـ **تفسير البحر المحيط**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخين عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، شارك في التحقيق: د.زكريا عبد المجيد النوقي، د.أحمد النجولي الجمل.

١٥ ـ **تفسير البغوي**: تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

١٦ ـ **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**: للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٧ ـ **تفسير النسفي**: دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

١٨ ـ **تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان**: لعلي بن محمد بن عبد الله الفخري، تحقيق د. رشيد البندر، دار الحكمة.

١٩ ـ **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**: للقاضي أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان.

٢٠ ـ **التنبيه والرد**: للملطي، مع تعليق الإمام محمد زاهد الكوثري.

٢١ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٢ـ **كتاب التوحيد**: للإمام أبي منصور الماتريدي، تحقيق: د. بكر طوبال أوغلي و د. محمد آروشي، طبعة دار صادر ببيروت، ومكتبة الإرشاد بإستنبول.

٢٣ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: للإمام ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٥هـ.

٢٤ـ **الجامع لأحكام القرآن**: للإمام القرطبي، دار الشعب ـ القاهرة.

٢٥ـ **حادي الأرواح**: لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٢٦ـ **الحق الدامغ**: للشيخ أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام لسلطنة عمان، مكتبة مسقط.

٢٧ـ **الخلاصة النافعة**: للإمام الرصّاص (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: إمام حنفي سيد عبدالله، دار الآفاق العربية، بيروت ـ لبنان.

٢٨ـ **رسائل ومقالات**: الرسالة السابعة، الشيعة وعلم الكلام عبر القرون.

٢٩ـ **رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار**: للأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٥هـ.

٣٠ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: للإمام شهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٣١ـ **زاد المعاد في هدى خير العباد ﷺ**: لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٣٢ـ **شرح الأصول الخمسة**: تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة.

٣٣ـ **شرح فصوص الحكم لابن العربي**: لعبد الرحمن الجامي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٣٤ـ **شرح صحيح مسلم**: للإمام النووي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٢هـ.

٣٥ـ **شرح المقاصد في علم الكلام**: للإمام التفتازاني، الطبعة العثمانية الأولى.

٣٦ ـ **عدة الأكياس في شرح معاني الأساس**: لأحمد بن محمد بن صلاح الشرفي القاسمي، ط١، دار الحكمة اليمانية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٧ ـ **العدل الإلهي**: لمرتضى المطهري، ترجمة: محمد بعد المنعم الخاقاني، مؤسسة الوفاء، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٨ ـ **عقائد الثلاث والسبعين فرقة**: تأليف أبي محمد اليمني، أحد علماء القرن السادس الهجري، تحقيق: محمد بن عبدالله زربان الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٣٩ ـ **العقائد السلفية**: أحمد بن حجر آل بوطامي البنغلي، طبعة دار الإيمان.

٤٠ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للإمام بدر الدين العَيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٤١ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٤٢ ـ **الفتوحات المكية**: للشيخ محيي الدين بن العربي، طبعة دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٤٣ ـ **الفَرْق بين الفِرَق**: لأبي منصور البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٤٤ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: لابن حزم، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٤٥ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: للعلامة عبد الرؤوف المناوي، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦هـ.

٤٦ ـ **قواعد العقائد**: لنصير الدين الطوسي، بتحقيق علي الرباني الكلبايكاني، الناشر: لجنة إدارة الحوزة العلمية، قُم.

٤٧ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٤٨ ـ **اللباب في علوم الكتاب**: لابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخين عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٩ ـ **لسان الميزان**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند، ط٣، تصوير مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٠ ـ **مجرَّد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**: من إملاء الإمام أبي بكر محمد بن الحسن ابن فورَك (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت ـ لبنان.

٥١ ـ **المحصِّل**: للإمام فخر الدين الرازي، مع تعليق نصير الدين الطوسي المسمى بـ«التلخيص»، دار الأضواء.

٥٢ ـ **المسائل لإيضاح المسائل**: للشيخ محيي الدين بن العربي، تحقيق قاسم محمد عباس، دار أزمنة، عمّان ـ الأردن. وهذا الكتاب هو عينه كتاب «المعرفة» المطبوع في دار التكوين بتحقيق محمد أمين جوهر.

٥٣ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: للإمام ابي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية.

٥٤ ـ **الملل والنحل**: للإمام الشهرستاني، طبعة دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٥٥ ـ **منهج الدعوة عند الإباضية**: د. محمد صالح ناصر.

٥٦ ـ **الموعظة الحسنة: للإمام أبي القاسم محمد بن القاسم الحوثي الحسيني**، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.

٥٧ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخين علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٥م.

٥٨ ـ **النكت والعيون (تفسير الماوردي)**: للإمام أبي الحسن الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٥٩ ـ **النور المبين**: للشيخ أمين دياب خضر، خبير الشئون الدينية باليمن، والقاضي العلامة الفخري عبدالله بن علي كباس، المنتدب من وزارة التربية والتعليم اليمنية.

٦٠ ـ **كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية**: للدكتور علي بن علي اليماني الحربي، ط١، دار طيبة، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.

٦١ ـ **الإنكار على من لم يعتقد خلود وتأبيد الكفار في النار**: لعبد الكريم بن صالح الحميد، ط١،١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م. لم يذكر الدار التي طبعته لكنه مودع في مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

٦٢ ـ **الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك**: لابن تيمية، تحقيق د. محمد عبد الله السمهري، دار بلنسية، الرياض.

❊ ❊ ❊

من آثار وبحوث المؤلّف

ـ مختصر كتاب «موقف العقل» لشيخ الإسلام مصطفى صبري.
ـ الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيميّـة.
ـ تهذيب «شرح السنوسية».
ـ تدعيم المنطق.
ـ بحوث في علم الكلام.
ـ نقض التدمرية.
ـ الميسَّر في شرح السلم.
ـ النقد والتقويم نقد لكتاب منهج الماتريدية في العقيدة لمحمد بن عبد الرحمن الخميِّس.
ـ الفرق العظيم بين التنزيه والتجسيم.
ـ حسن المحاججة في أنّ الله تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه.
ـ مراجعة وتعليق لكتاب «المحصول في علم الأصول» للإمام ابن العربي المالكي.
ـ «روح الأصول»، مختصرٌ في أصول الفقه.
ـ بيان الزائف من مغالطات أمين نايف.
ـ موقف أهل السنة من الخلاف بين الغماري والسقاف.
ـ خلاصة «تهافت الفلاسفة» للإمام الغزالي.
ـ الشرح المختصر للعقيدة الطحاوية .
ـ الشرح المطوَّل للعقيدة الطحاوية.
ـ مناقشات للفرق المخالفة في مسألة الرؤية.
ـ مِنَح الودود في بيان معنى وحدة الوجود.
ـ تهذيب «شرح الخريدة» للعلامة الدردير.

ـ حاشية على تهذيب «شرح الخريدة».
ـ شرح شرح الدردير على «الخريدة».
ـ الشعار في العقائد.
ـ المختصر في أحكام النظر.
ـ حاشية على «شرح الورقات في أصول الفقه» للمحلي.
ـ شرح عقيدة الإمام أبي عمرو ابن الحاجب.
ـ تعليقات على المقدمات الأربع لصدر الشريعة.
ـ تعليقات على المحاكمات المسمّاة «الدرة الفاخرة».
ـ حواشٍ على «شرح صغرى الصغرى» للإمام المحقق أبي عبد الله السنوسي.
ـ تهذيب «حاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية» في الاستعارت (في البلاغة).
ـ شرح «الدرة اليتيمة في النحو» للشيخ سعيد بن بنهان الحضرمي.
ـ اللمعات، مختصرٌ لـ«لمع الأدلة» لإمام الحرمين الجويني.
ـ التحصيل، مختصر «خلاصة ما يرام في علم الكلام» للشيخ محمد أبي عليان الأزهري.
ـ القواعد والضوابط في الفقه، مستخلَصة من «كفاية الأخيار» للعلامة الحصني.
ـ مختصر «الغاية القصوى» للإمام البيضاوي.
ـ الرد على «مناهج الأدلة» لابن رشد.
ـ رسالة في الضروري في العقائد.
ـ الرد على كتاب د.عوض منصور: «الرحمن على العرش استوى».
ـ نقد تعليقات ابن باز على الطحاوية.
ـ الرد على شرح حديث عمران بن حصين لابن تيمية.
ـ تعليقات على كتب ورسائل محيي الدين ابن العربي.
ـ تعليقات على رسائل عبد الكريم الجيلي.
ـ تعليقات على كتب لعبد الغني النابلسي.

ـ كتاب المسائل، الجزء الأول: في علم التوحيد.

ـ كتاب المسائل، الجزء الثاني: فيما لا يضر جهله ويفيد العلم به.

ـ البداية في الأصول.

ـ شرح أصول الاعتقاد، وهو شرحٌ لخاتمة كتاب «الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي.

ـ شرح الأربعين النووية.

ـ مجموعة متون أهل السنة.

ـ نقد كلام العلامة المطيعي في مسألة التسلسل.

ـ الانتصار في الرد على جدل الأفكار.

ـ الكفاية في الفقه.

ـ (الله) بين الإيمان والإلحاد.

ـ تهذيب «المعالم في أصول الدين» للرازي.

ـ رد ونقد على كتاب «أفراخ المعتزلة».

ـ شرح «المنظومة البيقونية» في المصطلح.

ـ تهذيب شرح الدمنهوري على «السلم المنورق» في المنطق.

ـ الدر الثمين مختصر كتاب «الرد المتين» للغماري.

ـ شرح مقولات السِّجاعي.

ـ الرد على القسم الأول من كتاب «نقد العمل الديني» لطه عبد الرحمن.

ـ نقد مقالة أقسام التوحيد.

ـ أهل السنة والجماعة، توضيح مفهوم هذا المصطلح وحوار مع بعض المخالفين.

ـ مقالة في مقدمات الاعتقاد.

ـ جواب سؤال عن موقف محيي ابن العربي من الأشاعرة.

ـ تعليقات على كتاب «التقويم في إبطال التجسيم» للإمام برهان الدين الجعبري.

ـ عقيدة علاء الدين البخاري، تحقيق وتعليق.

- تعليقات على أجوبة إمام الحرمين لعبد الحق الصقلي.
- التعقب على التعقيب رد على رسالة سفر الحوالي (مختصر).
- تعليقات مطوَّلة على «لقطة العجلان» للزركشي.
- تعليقات على «الدرة الفاخرة» للمولى عبد الرحمن الجامي (المحاكمات).
- قراءة وشرح على «المنقذ من الضلال» للغزالي.
- شرح رسالة ابن كمال باشا في مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية.
- رسالة في بيان تعلُّقات الصفات.
- الرد على السيد عبد الله الغماري في اعتراضه على البناني في مسألة الكلي.
- رسالة في قول الإمام علي كرَّم الله وجهه: «لو كان الدين بالرأي...».
- رد على كتاب «التفكير في عصر التكفير» لنصر أبي زيد.
- رد وتعليق على بعض كتب الدكتور علي حرب.
- ردود على بعض كتب النصارى.
- تعليقات على «حاشية عليش على شرح إيساغوجي في المنطق».
- حاشية على «شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد» للسنوسي.
- شرح «الاقتصاد في الاعتقاد» للإمام الغزالي.
- تأصيل الأدلة الكلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.
- نظرية المعرفة عند المسلمين وغيرهم.
- بحوث في الأديان السماوية (العقائد والفرق).
- بحوث في الأديان غير السماوية.
- «مصباح الأرواح» للإمام البيضاوي، تحقيق.
- ردود ومناقشات مع الدكتور أبي يعرب المرزوقي.
- أفكار مفكِّري العلمانية والحداثة المعاصرين، تحليل ونقد.
- أصحاب النار ومصيرهم في الكتاب والسنة وآراء الفرق الإسلامية.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

